

شكوى الصريخ

مسعود بن عمر القاضي التفتازاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح التصريف

کاتب:

مسعود بن عمر القاضي التفتازاني

نشرت في الطباعة:

مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان

رقمی الناشر:

مرکز القائمیه باصفهان للتحريات الكمبيوتریه

الفهرس

٥	الفهرس
٧	شرح التصريف
٧	اشاره
٧	مقدمه الشارح
٩	تعريف علم التصريف
١١	أقسام الفعل باعتبار الحروف الأصلية
١١	اشاره
١٣	أما الثلاثى المجرى
١٦	أما الثلاثى المزيد فيه
١٩	أما الرباعى المزيد فيه
٢٠	الفعل المتعدى و اللآزم
٢٢	فصل فى أمثله تصريف هذه الافعال
٢٣	الفعل المعلوم و المجهول
٢٣	فى الفعل الماضى
٣١	أما فى الفعل المضارع
٣٣	دخول «ما و لا» النافيتان على الفعل المضارع
٣٣	دخول الجازم على الفعل المضارع
٣٤	دخول الناصب على الفعل المضارع
٣٧	و من الجوازم «لاء» التاهيه
٤٠	قاعده
٤٢	الحاق نونى التآكيد الفعل المضارع
٤٩	الاسم الفاعل و المفعول
٥٢	فصل فى المضاعف
٦١	فصل فى المعتل

٦١	اشاره
٦٣	انواع المعتلّ
٦٣	اشاره
٦٣	الأول: المعتلّ الفاء
٧٠	الثاني: المعتلّ العين
٨٢	الثالث: المعتلّ اللّام
٩٦	الرابع: المعتلّ العين و اللّام(الّفيف المقرون)
١٠٢	الخامس: المعتلّ الفاء و اللّام(الّفيف المفروق)
١٠٣	السادس: المعتلّ الفاء و العين
١٠٤	السابع: المعتلّ الفاء و العين و اللّام
١٠٤	فصلٌ في المهموز
١١٥	فصلٌ في اسمى الزمان و المكان
١٢٢	تعريف مركز

عنوان و نام پدیدآور: شرح التصريف / مسعود بن عمر القاضي التفتازاني

مشخصات نشر: دیجیتالی، مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه (عجل الله تعالى فرجه الشريف) اصفهان، ۱۳۹۸.

زبان: عربی.

مشخصات ظاهری: ۱۱۴ صفحه.

موضوع: زبان عربی -- صرف

توضیح: کتاب «شرح التصريف»، اثر مسعود بن عمر قاضی تفتازانی، به زبان عربی است که در شرح کتاب «التصريف» عبدالوهاب بن عبادالدين زنجانی نوشته است. بر کتاب «التصريف» زنجانی شروح فراوانی نوشته شده است که یکی از مهم ترین آنها، همین شرحی است که تفتازانی در سن شانزده سالگی به عنوان نخستین اثر خویش تألیف کرده است. شرح مذکور، شرحی مزجی است و شارح علاوه بر مثال های فراوان، از آیات قرآن و اشعار نیز بهره برده است.

این کتاب در ضمن مجموعه «جامع المقدمات» می باشد.

ص: ۱

مقدمه الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أروى زهرٍ تخرج في رياض الكلام من الاكمام ، وأبهى حُبر تُحاك ببنان البيان ، وأسنان الأقلام حمداً لله تعالى سبحانه على تواتر نعمائه الزاهره الظاهره وترادف آلائه المتوافره المتكاثره ، ثم الصلاه على نبيه محمّد المبعوث من أشرف جرائيم الأنام ، وعلى آله وأصحابه الأئمه الأعلام وأزمه الإسلام.

أما بعد ، فيقول الحقير الفقير الى الله المسعود بن عمر القاضي التفتازاني بِيَضِّ الله غرّه أحواله وأورق أغصان آماله : لَمَا رأيت مختصر التصريف الذي صنّفه الإمام الفاضل العالم الكامل قدوه المحققين عزّ المله والدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمه الله مختصراً ينطوي على مباحث شريفه ويحتوي على قواعد لطيفه سنج لي أن أشرحه شرحاً يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجوه المعاني نقابه ، ويستكشف مظنون غوامضه. ويستخرج سرّ حلوه وحامضه ، مضيفاً اليه فوائد شريفه وذوائد لطيفه ممّا عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر بعون الله الملك القادر والمرجو ممن اطّلع فيه على عثره أن يدرأ بالحسنه السيئه فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف مختصراً في هذا المختصر ما قرأته في علم التصريف ، ومن الله الاستعانه واليه

الزّلفى وهو حَسْب من

توكّل عليه وكفى ، فهذا انا اشرع فى المقصود بعون الملك المعبود ، فأقول : لَمّا كان من الواجب على كلّ طالب لشيء أن يتصوّر ذلك الشيء أوّلاً ليكون على بصيره فى طلبه وأن يتصوّر غايته لأنّه هو السبب الحامل على الشروع فى طلبه بدأ مصنّف بتعريف التصريف على وجه يتضمّن فائدته متعرّضاً لمعناه اللغوى إشعاراً بالمناسبه بين المعنيين ، فقال مخاطباً بالخطاب العام :

تعريف علم التصريف

[اعلم أنّ التصريف (١)] وهو تفعيل من الصرف للمبالغه والتكثير [فى اللغه التّغيير] تقول صرّفت الشيء ، أى غيرته (٢) يعنى أنّ للتصريف معنيين ، لغوى : وهو (٣) ما (٤) وضعه (٥) له (٦) واضع لغه العرب ، واللغه : هى الألفاظ الموضوعه من لغى بالكسر يلغى لغى إذا لهج بالكلام واصلها لغى أو لغو والهاء عوض عنهما وجمعها لغى مثل بره وبرى وقد جاء اللغات ايضاً ، وصناعى : وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعه واليه اشار بقوله [وفى الصناعه] بكسر الصاد ، وهى : العلم الحاصل من التمرن على العمل والمراد هاهنا صناعه التصريف أى التصريف فى الإصطلاح (تحويل الاصل الواحد) أى تغييره والاصل ما يبنى عليه شىء ، والمراد هاهنا المصدر [الى أمثله] أى أبنيه وصيغ ، وهى الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسديكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه [مختلفه] باختلاف الهيئه نحو ضَرَبَ وَيَضْرِبُ ونحوهما من مشتقات [لمعان] جمع معنى ، وهو فى الأصل مصدر ميمى من العناية

ص: ٢

- ١- اعلم أنّ طالب كل شىء ينبغى أن يتصوّر أوّلاً- ذلك الشىء بوجه ما لأنّ المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه وينبغى ايضاً أن يتصوّر الغرض من مطلوبه لأنه إن لم يتصوّر يكون سعيه عبثاً ، سعدالدين.
- ٢- مرجع الضمير الشىء.
- ٣- مرجع الضمير لغوى.
- ٤- ما بمعنى شىء.
- ٥- مرجع الضمير الشىء.
- ٦- مرجع الضمير للتصريف.

ثم نقل الى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ أى التصريف تحويل المصدر الى أمثله مختلفه لأجل حصول معانٍ [مقصوده لا تحصل] تلك المعانى [إلّا بها] أى بهذه الأمثله وفى هذا الكلام تنبيه على أنّ هذا العلم محتاج إليه ، مثلاً : الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضَرَبَ ويضربُ وغيرهما لتحصيل المعانى المقصوده من الضَّرْبِ الحادث فى الزمان الماضى أو الحال أو غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبه بينهما ظاهره.

والمراد بالتصريف هاهنا غير علم التصريف الذى هو معرفه أحوال الابنيه ، واختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل ، قال فى المغرب : التحويل نقل الشىء من موضع إلى موضع آخر ، وقال فى الصحاح : التحويل نقل الشىء من موضع الى موضع آخر ، تقول : حَوَّلْتَهُ فَتَحَوَّلَ وَحَوَّلَ اَيْضاً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَلَا يَتَعَدَّى وَالاسْمُ مِنْهُ الْحَوَّلُ ، قال الله تعالى : «لَا يَبْتَغُونَ عَنْهَا حَوْلاً» (١) فهو اخص من التغيير ، ولا يخفى أنّك تنقل حروف الضَّرْبِ إلى ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وغيرهما ، فيكون التحويل أولى من التغيير ولا يجوز إن يفسّر التصريف لُغَةً بِالتَّحْوِيلِ لآَنَهُ اِخْصَ مِنْ التَّصْرِيفِ ، ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع ، قيل : التحويل هى الصوره ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل والاصل الواحد هى المادّه وحصول المعانى المقصوده هى الغايه ، فإن قلت : المحوّل هو الواضع أم غيره ، قلت : الظاهر أنّه كلّ من يصلح لذلك فهو المحوّل ، كما يقال : فى العرف صرفت الكلمه لكنّه فى الحقيقه هو الواضع لآنه هو الذى حوّل الاصل الواحد الى الامثله ، وإتّما قلنا : إنّهُ حَوَّلَ الاصل الواحد إلى الامثله أى اشتق

ص: ٣

الأمثله منه ولم يجعل كلاً من الأمثله صيغه موضوعه برأسها لأنّ هذا ادخل في المناسبه واقرب الى الضبط واختار الاصل الواحد على المصدر ليصحّ على المذهبين ، فإنّ الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل فالاصل الواحد عندهم هو الفعل والعمده في استدلالهم أنّ المصدر يعلّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل وأجيب عنه بأنّه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الإشتقاق كما أن ، نحو : تَعَدُّ وَأَعِدُّ وَنَعِدُّ فرع يعد في الإعلال مع أنّه ليس بمشتقّ منه ، وتأخر الفعل عن نفس المصدر في الإشتقاق لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل ، فتأمل .

واعلم : أنّ مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لأنّ المزيد فيه مشتقّ منه لموافقته إيّاه بحروفه ومعناه ، فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثله مشتقاً من الفعل ، كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها ، قلت : مرجع الجميع الى المصدر فالكلّ مشتقّ منه إمّا بواسطه أو بلا- واسطه ، ويجوز أن يقال : اختار المصنّف الاصل الواحد على المصدر ليكون اعتم من المصدر وغيره ، فيشتمل على تحويل الاسم الى المثني والمجموع والمصغّر والمنسوب ونحو ذلك ، وهذا اقرب الى الضبط فإن قلت : لِمَ اختار التصريف على الصّيرف مع أنّه بمعناه ، قلت : لأنّ في هذا العلم تصرّفات كثيره فاختر لفظ يدلّ على المبالغه والتكثير فهذا أو ان نرجع الى المقصود ، فنقول معلوم أنّ الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف ، ولما كان بحثه عن الفعل وما يشتقّ منه شرع في بيان تقسيمه الى ماله من الأقسام .

فقال :

أقسام الفعل باعتبار الحروف الأصليه

إشاره

[ثمّ الفعل] بكسر الفاء : لأنّه اسم لكلمه مخصوصه وأمّا بالفتح فمصدر فَعَلْ يَفْعَلُ [إمّا ثلاثي وإمّا رباعي] لأنه لا يخلو من أن يكون حروفه الأصليه ثلاثه أو اربعة ، فالأوّل الثلاثي ، والثاني الرباعي إذ لم يُيَنَّ منه الخماسي ولا الثنائي بشهاده التّبع والاستقراء وللمحافظه على

ص : ٤

الاعتدال لثلاثي يؤدى الخماسى الى الثقل ، والثنائى الى الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغييرات الكثيره ، ولم يمنع الخماسى فى الاسم خطأ لرتبه الفعل عن رتبته ، ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل ، لا يقال هذا التقسيم تقسيم الشىء الى نفسه والى غيره لأن مورد القسمه فعل وكل فعل إما ثلاثى وإما رباعى فمورد القسمه ايضاً أحدهما وإيا ما كان يكون تقسيمه الى الثلاثى والرباعى تقسيماً للشىء الى نفسه والى غيره لأننا نقول : الفعل الذى هو مورد القسمه أعم من الثلاثى والرباعى ، فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر الى كونه على ثلاثه احرف أو اربعة ، وهكذا جميع التقسيمات.

وتحقيق ذلك : أن مورد القسمه هو مفهوم الفعل لا- ما صدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه فى قولنا : كل فعل إما ثلاثى وإما رباعى ما يصدق عليه مفهوم الفعل لا- نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة [وكل واحد منهما] أى من الثلاثى والرباعى [إما مجرد أو مزيد فيه] لأنه لا- يخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الاصلية أولاً ، فالأول المجرد ، والثانى المزيد فيه ، وكل واحد منهما أى من هذه الاربعة اما سالم أو غير سالم لأنه إن حلت أصوله عن حروف العله والهمزه والتضعيف فسالم وإلا فغير سالم ، فصارت الاقسام ثمانية ، والامثله : نَصِيرَ وَوَعَيْدَ وَأَكْرَمَ وَاوَعَدَ وَدَخَرَجَ وَزَلْزَلَ وَتَدَخَرَجَ وَتَزَلْزَلَ [ونعنى] فى صناعه التصريف [بالسالم ما سَلِمَت حروفه الاصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العله] وهى الواو والياء والألف [والهمزه والتضعيف] وإنما قيد الحروف بالاصليه ليخرج عنه ، نحو : مِسْتُ وَظَلْتُ بحذف أحد حرفى التضعيف فإنه غير سالم لوجود التضعيف فى الاصل وكذا ، نحو : قُلْ وَبِعْ وامثال ذلك وليدخل فيه ، نحو : أَكْرَمَ وَاعْشَوْشَبَ وَاِحْمَارَ ، فإنها من السالم لخلو أصولها

عَمَّا ذَكَرْنَا.

وكذا ما أُبدل عن احد حروفه الصَّحيحه حروف العله مَّما هو مذكور في المطوَّلات ويسمى سالماً لسلامته عن التغييرات الكثيره الجاربه في غير السالم ، و اشار بقوله : الَّتِي تَقَابِلُ الخ الى تفسير الحروف الأصول [لكن ينبغي أن يستثنى الزائد للتضعيف ، نحو : فَرَّحَ أو للاحاق ، نحو : جَلَبَبَ] والى أنَّ الميزان هو الفاء والعين واللام اعنى فعل لانه أعم الافعال معنى لأنَّ الكلَّ فيه معنى الفعل فهو أليقُّ من جعل لخفته ولمجيبىء جعل لمعنى آخر ، مثل : خَلَقَ وَصَيَّرَ ولما فيه من حروف الشَّفه والوسط والحلق ، ثمَّ الثلاثى المجرى هو الاصل لتجرده عن الزوايد ولكونه على ثلاثه احرف فلهذا قدّمه.

أما الثلاثى المجرى

وقال [أمّا الثلاثى المجرى] وفي بعض النسخ : السالم وينافيه التمثيل بِسَأَلٍ يَسْأَلُ ولا يخلو من ان يكون ماضيه على وزن فَعَلَ مفتوح العين او فَعَلَ مكسور العين او فَعَلَ مضمومها لأنَّ الفاء لا يكون الا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحه اخفَّ واللام مفتوح لما سذكروه والعين لا يكون الا متحرّكاً لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو : ضَرَبْتَ وَضَرَبْتَنَ والحركات منحصره فى الفتح والكسر والضّم واما ما جاء من نحو : نَـعَمَ وشَـهَدَ بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفّه والاصل فَعَلَ بكسر العين وفيه اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه القاعده جاربه فى كلِّ اسم وفعل على وزن فَعَلَ مكسور العين وعينه حرف حلق.

[فإن كان ماضيه على وزن فَعَلَ مفتوح العين فمضارعهُ يَفْعَلُ بضمّ العين او يَفْعَلُ بكسرها ، نحو : نَصَرَ يَنْصُرُ] مثال لضمّ العين ، يقال : نَصَرَهُ أى اعانهُ وَنَصَرَ الْغَيْثُ الارضَ أى اعانها ، قال أبو عبيده : فى قوله تعالى : «مَنْ

ص: ٦

كَأَنَّ يُظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصِيرَهُ اللَّهَ» (١) أى انْ لَنْ يَزُوقَهُ اللهُ [وَضَرَبَ يَضْرِبُ] مثال لكسر العين ، يقال : ضربه بالسَّوْطِ أو غيره وَضَرَبَ فى الارض أى سارَ وَضَرَبَ مثلاً كذا أى بَيَّنَّ [وقد يجىء] مضارع فعل مفتوح العين [على وزن يَفْعَلُ بفتح العين اذا كان عين فعله أو لامه] أى لام فعله [حرفاً من حروف الحلق] نحو : سأل يسأل ، وإنما اشترط هذا ليقاوم ثقل حروف الحلق فتحه العين ، فإنَّ حروف الحلق اثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه بمثل : دَخَلَ يَدْخُلُ وَنَجَتْ يَنْجُتُ وجاء يجىء وما اشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ولا يجىء على يَفْعَلُ بالفتح لأننا نقول : انه لا يجىء على يَفْعَلُ بالفتح إلا اذا وُجد هذا الشَّرْطُ فمتى انتفى الشَّرْطُ لا يكون على يَفْعَلُ بالفتح لا انه اذا وُجد هذا الشَّرْطُ يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط.

[وهى] أى حروف الحلق [سته الهمزه والهاء والعين والحاء] المهملتان [والغين والخاء] المعجمتان [نحو : سأل يسأل ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ] قُدِّم الهمزه لانه مخرجها من اقصى الحلق ثم الهاء ، لأنَّ مخرجها اعلى من مخرج الهمزه والبواقي على هذا الترتيب ، ثم استشعر اعتراضاً بأنَّ أبى يَأبى جاء على فَعِيلٍ يَفْعَلُ بالفتح مع انتفاء الشرط فاجاب عنه بقوله : [وأبى يَأبى شاذ] أى مخالف للقياس فلا يعتد به فلا يرد نقضاً فإن قيل : كيف يكون شاذاً وهو وارد فى افصح الكلام قال الله تعالى : «وَيَأبَى اللّٰهُ إِلَّا أَنْ يُنِيمَ نُورَهُ» (٢) قلت : كونه شاذاً لا ينافى وقوعه فى الكلام الفصيح فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثه اقسام : قسم مخالف للقياس دون الاستعمال ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود ، لا يقال : إِنَّ أبى يَأبى لامه حرف الحلق اذ الالف

ص: ٧

١- الحجج : ١٥.

٢- التوبه : ٣٢.

من حروف الحلق فلهذا فتح عينه لانا نقول : لا نسلم أنّها من حروف الحلق ولئن سلّمنا أنّها من حروف الحلق لكن لا يجوز ان يكون الفتح لأجلها للزوم الدّور لأنّ وجود الالف موقوف على الفتح لأنّه في الاصل ياء قلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح بسببها لزم الدّور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين في الأصل فلهذا لم يذكر المصنّف الألف من حروف الحلق إذ هي لا تكون هاهنا إلّا منقلبه من الواو أو الياء وغرضه بيان حروف يفتح العين لاجلها.

وأما قلى يقلى بالفتح فلغه بنى عامر والفصيح الكسر فى المضارع ، وأما بقى يبقى فلغه طى ، والأصل كسر العين فى الماضى فقلبوها فتحه واللام الفا تخفيفاً وهذا قياس مطّرد عندهم ، وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنّه جاء من باب نصير ينصّر وعلم يعلم فأخذ الماضى من الأوّل والمضارع من الثانى [وان كان ماضيه على] وزن [فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين ، نحو : علم يعلم إلّا ما شدّ من نحو : حسب يحسب واخواته] فإنّها جاءت بكسر العين فيهما وقلّ ذلك فى الصحيح نحو : حسب يحسب ونعم ينعم ، وكثر فى المعتلّ نحو : ورث يرث وورع يورع ويرم يرم وومق يموق ويئس يئس ووسع يسع واخواتها ، وأما فضل يفضّل ونعم ينعم وميت يموت بكسر العين فى الماضى وضمّها فى المضارع فمن تداخل اللغتين لأنّها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصّر فأخذ الماضى من الأوّل والمضارع من الثانى.

[وان كان ماضيه على] وزن [فعل مضموم العين فمضارعه على وزن يفعل بضمّ العين نحو : حسن يحسن] واخواته نحو : كرم يكرم لأنّ هذا الباب موضوع للصفات اللازمه فاختر للماضى والمضارع حركه لا تحصل إلّا بانضمام الشفتين رعايه للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ، ويكون من

أفعال الطَّبائع : كالحُسْن والكرم والقبح ونحوها ، ولا يكون إلَّا لازماً نحو : رَحَّبْتُكَ الدار والأصل رَحَّبْتُ بك الدار ، فحذف الباء إختصاراً لكثرة الإستعمال [وأما الزباعى المجزء فهو فعلل] بفتح الفاء واللامين وسكون العين [كدَحْرَجَ] فلان الشىء أى دَوَّرَهُ [دَحْرَجَهُ ودَحْرَجاً] لأنَّ فعل الماضى لا يكون أوَّله وآخره إلَّا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام الأولى لإلتقاء الساكنين فى نحو : دَحْرَجْتَ ودَحْرَجْنَ فحَرَكوها بالفتحة لخفَّتْها وسكون العين لأنَّه ليس فى الكلام اربع حركات متواليه فى كلمه واحده ويلحق به نحو : جَوَّرَبَ وجَلَبَبَ وَيَطَّرَ وَيَقَرَّ وَهَزَّوَلَّ وَشَرَّيَفَ ، ودليل الإلحاق إتِّحاد المصدرين.

أما الثلاثى المزيد فيه

[وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثه أقسام :] لأنَّ الزَّائد فيه إمَّا حرف واحد أو اثنان أو ثلاثه لئلا يلزم مزِيَه الفرع على الأصل واعلم أنَّ الحروف التى تزداد لا يكون إلَّا من حروف سألتمونيها إلَّا فى الإلحاق والتضعيف فأنَّه تزداد فيهما أى حرف كان ، القسم [الأوَّل] من الاقسام الثلاثه [ما كان ماضيه على اربعة احرف] وهو ما يكون الزَّائد فيه حرفاً واحداً وهو ثلاثه أبواب : [كَأَفْعَل] بزياده الهمزه نحو : [أَكْرَمَ يُكْرِمُ] أَكْرَمًا] وهو للتعديده غالباً نحو : اكرمه ولصيوروه الشىء منسوباً الى ما اشتق منه الفعل نحو : أَعَدَّ البَعِيرَ أى صار ذا غَدَه ومنه أَصْرَبْنَا أى دخلنا فى الصَّبْح لأنَّه بمنزله صِرْنَا ذوى صباح ولوجود الشىء على صفه نحو : أَحْمَدُتُهُ أى وجدته محموداً ، وللسَّلب نحو : اعجمت الكتاب أى أزلت عجمته ، وللزياده فى المعنى نحو : شغلته واشغلته ، وللتعريض لِأمرٍ نحو : أباعَ الجارِيه أى عرضها للبيع.

واعلم : أنَّه قد ينقل الشىء الى أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو أَكَبَّ واعرض يقال : كبه أى ألقاه على وجهه فاكَبَّ ، وعَرَضَهُ أى أظهره فأعرض قال الزَّوزنى : ولا ثالث لهما فيما سمعنا [وَفَعَّلَ] بتكرير العين نحو : [فَرَّحَ

يُفْرِحُ تَفْرِيحاً [واختلف في أن الزائد هو الأولى أم الثانيه ، فقيل : الأولى لأن الحكم بزياده الساكن أولى من المتحرّك ، ذلك عند الخليل. وقيل : الثانيه لأن الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائزان عند سيبويه. وهو للتكثير غالباً في الفعل نحو : طَوَّفْتُ وَجَوَّلْتُ أو في الفاعل نحو : مَوَّت الأبال أو في المفعول نحو : عَلَّقْتُ الأبواب ، ولنسبه المفعول الى اصل الفعل نحو : فسقته أى نسبته الى الفسق ، وللتعديه نحو : فرحته ، وللسلب نحو : جلدت البعير أى أزلت جلده ، ولغير ذلك نحو : قدم بمعنى تقدم.

[وفاعِلَ] بزياده الألف [نحو : قَاتَلَ يقاتِلُ مُقاتِلَةً وقاتِلاً وقاتِلاً] ومن قال : كَذَبَ كِذَاباً ، قال : قَاتَلَ قِتالاً وروى ما رِيئُهُ مِرَاءً وقاتلته قِتالاً وتاسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعداً يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصّاحب به نحو : ضارَبَ زيد عمرأ ، وقد يكون بمعنى فَعَلَ أى للتكثير نحو : ضاعفته وضعّفته ، وبمعنى أَفْعَلَ نحو : عافاك الله أى أعفاكَ الله ، وبمعنى فعل نحو : واقع بمعنى وَقَعَ ، ودافَعَ بمعنى دَفَعَ ، وسافرَ بمعنى سَافَرَ [و] القسم [الثانى] من الاقسام الثلاثه [ما كان ماضيه على خمسه احرف] وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسه ابواب [إمّا أوّله التاء مثل تَفَعَّلَ] بزياده التاء وتكرار العين نحو : [تَكَسَّرَ] يَتَكَسَّرُ [وتكسّراً] وهو لمطاوعه فعل نحو : كَسَّرُهُ فَتَكَسَّرَ ، والمطاوعه حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ، فإنك اذا قلت : كَسَّرْتُهُ فالحاصل له التَكْسَرُ ، وللتكلف نحو : تَحَلَّمَ أى تكلف الحلم ولإتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو : تَوَسَّدْتُهُ أى أخذتُه وساده ، وللدلاله على أنّ الفاعل جانب الفعل نحو : تَهَجَّدَ أى جانب الهجود وللدلاله على حوصل أصل الفعل مرّه بعد مرّه نحو : تَجَرَّعْتُهُ أى شربته جرعه بعد جرعه ، وللطلب نحو : تَكَبَّرَ أى طلب أن يكون كبيراً.

[وتفاعل] بزيادة التاء والألف نحو : [تباعد] يتباعد [يتباعد] وهو لما يصدر من اثنين فصاعداً فإن كان من فاعل المتعدى الى مفعولين يكون متعدياً الى مفعول واحد نحو : نازعته الحديث فتنازعناه وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبه الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير ايضاً فعل ذلك وتفاعل وضعه لنسبه الفعل الى المشتركين فيه من غير قصد الى ما تعلق به الفعل ولمطاوعه فاعل نحو : باعدته فتباعد وللتكلمف نحو : تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه ، والفرق بين التكليف فى هذا الباب ، وبينه فى باب تفعل أن المتكلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

[واما أوله الهمزه مثل : انفعال] بزيادة الهمزه والنون نحو : [انقطع ينقطع انقطاعاً] وهو لمطاوعه فعل نحو : قطعته فانقطع فلهذا لا يكون إلا لازماً ومجيئه لمطاوعه افعال نحو : أسقفت الباب أى ردّدته فأنسّقف وازعجتّه أى ابعدته فأنزعج من الشواذ ولا يبنى إلا مميّاً فيه علاج وتأثير ، فلا- يقال : إنكرم وإنعدم ونحوهما لأنهم لما خصّوه بالمطاوعه إلترموا أن يكون أمره ممّا يظهر أثره وهو علاج تقويه للمعنى الذى ذكر من أن المطاوعه هى حصول الأثر .

[وافتعل] بزيادة الهمزه والتاء [نحو : اجتمع إجتماعاً] وهو لمطاوعه فعل نحو : جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو : اختر أى أخذ الخير ولزيادة المبالغه فى المعنى نحو : إكتسب أى بالغ واضطرب فى الكسب ويكون بمعنى فعل نحو : جدب واجتدب وبمعنى تفاعل نحو : اختصموا أى تخصصوا [وافتعل] بزيادة الهمزه واللام الأولى أو الثانية [نحو : إحمّر يحمّر إحمراً] وهو للمبالغه ولا يكون إلا لازماً واختصّ بالألوان والعيوب .

[و] القسم [الثالث] من الأقسام الثلاثة [ما كان ماضيه على سته

أحرف [وهو ما كان الزائد فيه على ثلاثه احرف.

[مثل استفعل] بزيادة الهمزه والسين والتاء نحو : [استخرج] يستخرج [استخراجاً] وهو لطلب الفعل نحو : استخراجته أى طلبت خروجه ولإصابه الشيء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيماً وللتحوّل نحو : استحجر الطين أى تحوّل الى الحجريّه ويكون بمعنى فعل نحو : قَرَّ فَاسْتَقَرَّ وقيل . إنّه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه.

[وافعال] بزيادة الهمزه والالف واللام نحو : [إحماراً إحميراراً] وحكمه كحكم إحمراً إلّا أنّ المبالغه فيه زائده.

[وافْعَوْل] بزيادة الهمزه والواو واحدى العينين [نحو : اعشوشب] الأرض [اعشيشاباً] أى كثر عشبها وهو للمبالغه وفى بعض النسخ ، [وافعول نحو : اجلوز اجلوازاً] وهو بزيادة الهمزه والواوين.

و [افعلل] بزيادة الهمزه والتون واحدى اللامين [نحو : افْعُنْسِيَسَ افْعِنْساساً] أى خلف ورجع ، قال أبو عمرو : سألت الأصمعي عنه ، فقال هكذا : فقدم بطنه وأخر صدره.

[وافْعُلَى] بزيادة الهمزه والنون والالف [نحو : اسلنقى اسلنقاء] أى نام على ظهره ووقع على القفا والبايان الاخيران من الملحقات باحرنجم فلا وجه لذكرهما فى سلك ما تقدم ، وكذا تَفَعَّلَ وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنّف لم يفرّق بين ذلك.

أما الرباعى المزيد فيه

[وأما الرباعى المزيد فيه فامثلته [أى ابنيته بحكم الاستقراء ثلاثه] [تفعلل] بزيادة التاء [كتدحرج تدحرجاً] ويلحق به نحو : تَجَلَّبَبَ أى لبس الجلباب ، وتَجَوَّرَبَ أى لبس الجورب ، وتَفَيَّهَقَ أى اكثر فى كلامه ، وتَرَهَّوَكَّ أى تَبَحَّثَرَ فى المشى ، وتَمَسَّكَنَ أى أظهر الذل والمسكنه.

[وافتعل] بزيادة الهمزة والنون [كاحرنَجَم] أى ازدحم [احرنَجاماً] ويقال : حَرَجْتُ الإبل فاحرنجمت أى رَدَدْتُ بَعْضَهَا الى بَعْض فارتددت ويلحق به نحو : اقْعَنَسِي سَ واسلَنْقِي ولا- يجوز الإدغام والإعلاال فى الملحق لانه يجب ان يكون الملحق مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم انه يجب فى الأول تكرير اللام دون الثانى .

[وافتعل] بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مُخَفَّفه والثانيه مشدده [كاقشَعَر] جلده [اقشعراراً] أى أخذته قشعريره .

الفعل المتعدى واللازم

تنبيه [الفعل إما مُتَعَدٍّ وهو الفعل الذى يتعدى] بنفسه [من الفاعل] أى يتجاوز [الى المفعول به كقولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا] فَإِنَّ الفعل الذى هو الضَّرْب قد جاوز من الفاعل الى زيد فالدَّور مدفوع فَإِنَّ المراد بقوله يتعدى : معناه اللغوى وأنما قيد المفعول بقوله به لَأَنَّ المتعدى وغيره متساويان فى نصب ما عدى المفعول به ، نحو : اجتمع القوم والأمير فى السَّوق يوم الجمعة اجتماعاً تأديباً لزيد ونحو ذلك ، ولا يعترض بنحو : ما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَأَنَّ الفعل الذى هو ضَرَبْتُ قد يتعدى الى المفعول به فى نحو : ضربت زيدا وأن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خفاء .

و [يسمى ايضاً] المتعدى [واقعاً] لوقوعه على المفعول به [ومجاوزاً] لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم و [إما غير متعدٍ وهو الفعل الذى لم يتجاوز الفاعل كقولك : حَسَنَ زَيْدًا] فَإِنَّ الفعل الذى هو حَسَنَ لم يتجاوز الفاعل الذى هو زيد بل ثبت فيه و [يُسَمَّى] غير المتعدى ايضاً [لازماً] للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه [وغير واقع] لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً ، وقد يتعدى

بالحرف فيسمى لازماً ، وذلك عند تساوى الإستعمالين نحو : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، والحق أنه متعدّ واللام زائده مطّرده لأنّ معناه مع اللام هو المعنى بدونها والمتعدّي واللازم بحسب المعنى وتعدّيته أى تعدّى انت الفعل اللازم ، وفي بعض النسخ وتعدّيته [فى الثلاثى المجرد] خاصّه بشيئين [بتضعيف العين] أى بنقله الى باب التّفعل [أو بالهمزه] أى بنقله الى باب الافعال [كقولك : فرّحت زيدا] فإنّ قولك : فرّح زيد لازم ، فلما قلت : فرّحته صار متعدّياً [واجلسته] فإنّ قولك : جلس زيد لازم ، فلما قلت : اجلسته صار متعدّياً [و] [تعديته [بحرف الجرّ فى الكلّ] أى من الثلاثى والرّباعى المجرد والمزيد فيه ؛ لأنّ حروف الجرّ وضعت لتجرّ معنى الافعال إلى الأسماء [نحو : ذهبْتُ بزيد وانطلقتُ به] فإنّ قولك : ذهبَ وانطلقَ لازمان ، فلما قلت ذلك صارا متعدّيين.

[ولا- يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلّا الباء] فى بعض المواضع نحو : ذهبت به بخلاف مررت به ، والمذى يغيّر الباء معناه يجب فيه عند المبرّد مصاحبه الفاعل للمفعول به لأنّ الباء التى للتّعديه عنده بمعنى مَع ، وقال سيبويه : الباء فى مثله كالهمله والتّضعيف ، فمعنى ذهبْتُ به اذهبته ، ويجوز المصاحبه وعدمها ، وأمّا فى الهمزه والتّضعيف فلا- بدّ فيه من التّغيير ولا حصر لتّعديه حروف الجرّ فعلا واحداً بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيره إلّا اذا كانت بمعنى واحد نحو : مررت بزيد وعمرو فانه لا- يجوز بخلاف مررت بزيد بالبريه أى فى البريه ولا يتعدى كلّ فعل بالهمزه والتّضعيف فإنّ النّقل من المجرد الى بعض الأبواب المتشعبه موكول الى السّماع ، فلا- تقول : انصيرتُ زيدا وعمرواً ولا- ذهبْتُ خالداً ونحو ذلك ، كذا قال بعض المحقّقين. والحقّ أنّه لا بدّ فى الفعل المتعدّى الذى نبحت عنه ونجعله مقابلاً للّازم من تغيير

الحرف معناه لما مرّ من أنّه بحسب المعنى فلا بدّ من معنى التّغيير كما فى ذهبته به بخلاف مررت به ، نعم يصحّ أن يقال : فى كلّ جارّ ومجرور أنّ الفعل متعدّد اليه كما يقال : يتعدّى الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا التعدّد الذى نحن فيه على أنّ فى قوله ولا يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلاّ الباء نظراً.

فصل فى أمثله تصريف هذه الأفعال

هذا فصل فى أمثله تصريف [هذه الأفعال] المذكوره من الثلاثى والرابعى المجرد والمزيد فيه يعنى اذا صرفت هذه الأفعال حصلت امثله كالماضى والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصل فى بيانها وقدم الماضى لأنّ الزّمان الماضى قبل زمان الحال والمستقبل ولأنّه أصل بالنسبه الى المضارع لأنّه يحصل بالزيادة على الماضى ولا شكّ فى فرعيّه ما حصل بالزيادة وأصالة ما حصل هو منه واشتقّ منه فقال : [اما الماضى فهو الفعل الذى دلّ على معنى] هذا بمنزله الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله : [ووجد] هذا المعنى [فى الزمان الماضى] ما سوى الماضى و اراد بالماضى فى قوله : فى الزّمان الماضى اللّغوى وبالأوّل الصّيناعى فلا يلزم تعريف الشّيء بنفسه فإن قيل : هذا الحدّ غير مانع اذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو : لم يضرب فانّ لم قد نقل معناه الى الماضى وغير جامع اذ لا يصدق على نعم وبئس وليس وعسى وما اشبه ذلك.

فالجواب عن الأوّل أنّ دلالته على الماضى عارض نشأ من كمّ والاعتبار لاصل الوضع وعن الثانى أنّه من الجوامد والمراد هاهنا الماضى الذى هو أحد الامثله الحاصله من تصريف هذه الأفعال وان أريد

بالماضى المطلق فالجواب عنه أنّ تجرّدها عن الزّمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو : بعث وأمثاله ثم اعلم أنّ الماضى إمّا مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول.

الفعل المعلوم و المجهول

فى الفعل الماضى

[فالمبنى للفاعل منه] أى من الماضى [ما] أى الفعل الماضى الذى [كان أوّله مفتوحاً] نحو : نصَرَ [أو كان أوّل متحرّك منه مفتوحاً] نحو : اجتمعَ فإنّ أوّل متحرّك منه من اجتماع هو التاء لأنّ الفاء ساكنه والهمزة غير متعدّ بها لسقوطها فى الدّرج وهو مفتوح ولو قال : ما كان أوّل متحرّك منه مفتوحاً لاندرج فيه القسمان لأنّ أوّل متحرّك من نصَرَ هو النون كالتاء من اجتماع وأنما ذكر ذلك لزياده التّوضيح وليس أو فى قوله : أو كان ممّا يفسد الحدّ لأنّ المراد بها التّقسيم فى المحدود أى ما كان على أحد هذين الوجهين وأنما يفسد اذا كان المراد بها الشكّ وإنّما فتح أوّل متحرّك منه ، لرفضهم الإبتداء بالساكن فى نحو : نصيرَ ، ولئلا يلزم إلتقاء الساكنين فى مثل : افتعلَ واشتفَعَلَ ، وكون الفتح أخفّ الحركات كما بنى آخر الماضى على الفتح سواء كان مبتتياً للفاعل أو مبتتياً للمفعول إمّا البناء فلائنه الاصل فى الافعال وأمّا الحركة فلمشابهه الاسم مشابهه ما فى وقوعه موقعه نحو : زيدٌ ضربَ موقعَ زيدٍ ضاربٌ ، وأمّا الفتح فلخفته إمّا اذا اعتلّ آخره نحو : غزا ورمى أو اتّصل به الضّمير المرفوع المتحرّك نحو : ضربتَ وضربنَ أو واو الضّمير نحو : ضربوا مثاله أى مثال المبنى للفاعل ولم يقتصر بذكر الكلّى لأنّه قد يراد ايضاحه وايصاله الى فهم المبتدى المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال له إنّ مثاله : [نصيرَ] للغايب المفرد [نصيراً] لمثناه [نصيروا] لجمعه [نصيرتَ] للغايبه المفرده [نصيرتاً] لمثناها [نصيرنَ] لجمعها [نصيرتَ] للمخاطب الواحد [نصيرتما] لمثناه [نصيرتُم] لجمعه [نصيرتَ] للواحد المخاطبه

[نَصْرُتُمْ] لِمَثَاهَا [نَصْرُتُنَّ] لَجْمَعِهَا [نَصْرْتُ] لِلْمَتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ [نَصْرْنَا] لَهُ مَعَ غَيْرِهِ.

وزادوا تاءً في نَصْرَتْ للدلالة على التأنيث كما في الاسم نحو : ناصِرَه واختصوا المتحرّكه بالإسم والسّاكنه بالفعل تعادلاً بينهما إذا الفعل أثقل كما تقدّم وحركوها في التنبيه للإلتقاء الساكنين وزادوا ألفاً وواواً علامةً للفاعل في الإثنين والجماعه وقد يحذف الواو في التّدره كقوله : فلو أنّ الأَطِيَاءَ كان حَوْلِي وكان مع الأَطِيَاءِ الشِّفَاءُ وزادوا تاءً للمخاطب وتاءً للمخاطبه وتاءً للمتكلّم وحركوها في الجميع خوفاً للبس بتاء التأنيث وضمّوها للمتكلّم لأنّ الضّم أقوى ، والمتكلّم مقدّم في الرّتبة لأنّه اعرف فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يكن الضّم للإلتباس بالمتكلّم والفتح راجح لخفته والمذكّر مقدّم فأخذه فبقيت الكسره للمخاطبه فأعطيتها لئلا يلبس بالمتكلّم والمخاطب ولأنّ الياء يقع ضميرها في نحو : اضربني والكسره أخت الياء فتناسب إعطاؤها المخاطبه ولم يفرقوا بينهما في المثني لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطبين وبين المغايبين وضمّوا ما قبلها لأنّ الميم شفويّه كالواو فيناسبها الضّم ووضعوا للمتكلّم مع غيره ضميراً آخر وهو «نا» كما في المنفصلات نحو : نَحْنُ ، فقالوا : فَعَلْنَا وفرّقوا بين الجمع المذكّر الغائب ، وبين الجمع المؤنث الغائبه باختصاص المذكّر بالواو والمؤنث بالتّون دون العكس لأنّ الواو هنا أقوى من التّون لأنّها من حروف المدّ واللّين وهي بالزياده أولى ، والمذكّر مقدّم على المؤنث فأخذه ، وكذا فرّقوا بين الجمع المخاطب والمخاطبه باختصاص المذكّر بالميم لمناسبتها الواو والتي هي علامه له في الغيبه واختصاص المؤنث بالتّون كما في جمع الغائبه ، وشدّدوا التّون لأنّهم قالوا : نَصْرُتُنَّ أصله نَصْرُتُمَنْ ، فادغمت الميم في التّون ادغاماً واجباً وكذا ضمّوا ما قبل

التون اعنى التاء لمناسبه الضم الميم وهذه مناسبات ذكروها بعد الوقوع وإلا فالحاكم بذلك الواضع لا غيره.

[وقس على هذا] المذكور من تصريف نصير [أفعل وفاعل وفعل وفعلل وتفعلل وافتعل وانفعل واستفعل وأفعلل] نحو: أقشعرا أقشعروا الخ [وافعول] نحو: اعشوشب الخ [وكذلك البواقي] فتركه لأنه لما ذكر واحد فالبواقي على نهجه فلا وجه الى تكثير الأمثلة اذ ليس الادراك بكثرة النظائر، فالفهم الذكي يدرك بالنظير الواحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد.

[ولا- تعتبر انت] وفي بعض النسخ ولا- تعتبر مبيئاً للمفعول [حركات الألفات] أى الهمزات وإنما عبر عنها بها لأن الهمزة اذا كانت أولاً تكتب على صورته الألف ويقال لها: الألف، قال فى الصحاح: الألف على ضربين لئنه ومتحركه، فاللينة: تسمى ألفا، والمتحركه: تسمى همزة [فى الأوائل] أى فى أوائل انفعّل وافتعل واشتفعل وما أشبهها مما فى أوله همزة زائده سوى أفعل، فإن همزته للقطع لأنها لا- تسقط فى الدرّج ولهذا فتحت يعنى لا- يقال: إنّ أوائل هذه الافعال ليست مفتوحة بل مكسوره فلا يكون مبيئاً للفاعل [فإنها] أى لأنّ هذه الألفات [زائده] لدفع الإبتداء بالسّاكن [ثبت فى الإبتداء] للإحتياج إليها [وتسقط فى الدرّج] أى فى حشو الكلام لعدم الإحتياج إليها نحو: وافتعل واشتفعل وانفعل بحذف الهمزة باتّصال الواو بالكلمه.

[والمبنى للمفعول منه] أى من الماضى أراد ان يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الإستطراد وتعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنى فقال: [وهو] أى المبني للمفعول مطلقاً سواء كان من الماضى أو المضارع [الفعل الذى لم يسم فاعله] كما تقول:

ضُرِبَ زيدٌ فترفع زيداً لقيامه مقام الفاعل ولا يذكر الفاعل إما لتعظيمه فتصونه عن لسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به أو لقصود صدور الفعل عن أى فاعل كان ولا غرض فى الفاعل ، كقتل الخارجى ، فإن الغرض المهم قتله لا قاتله أو لغير ذلك مما تقرر فى علم المعانى وينتقض بالمبنى للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل [ما كان] خبر المبتدأ أى المبنى للمفعول من الفعل الماضى العدى كان [أوله مضموماً كفعل وفعل وفعل وفعل وفعل] بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها [وتُفعل] بضم التاء والفاء ايضاً لائتك لو قلت : تُفعل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعل [و] كذلك قالوا : فى تفاعل [تُفوعل] بضم التاء والفاء اذ لو اقتصر على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعل وقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها [أو] كان [أول متحرك منه مضموماً نحو : أُفعل] بضم التاء لأنه أول متحرك منه كما ذكرنا فى المبنى للفاعل [واستفعل] بضم التاء.

وكذا قياس كل ما كان أوله همزه وصل ولم يذكر انفعلاً وفعلاً وفعولاً وفعالاً وفعوعلاً وفعلاً ونحو ذلك لأنها من اللوازم ، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد [وهمزه الوصل فى ما] أول متحرك منه مضموم [تتبع هذا المضموم] الذى هو أول متحرك منه [فى الضم] يعنى تكون مضمومه عند الإبتداء كقولك مبتدئاً : استخرج المال مثلاً بضم الهمزه لمتابعه التاء [وما قبل آخره] أى آخر المبنى للمفعول [يكون مكسوراً أبداً نحو : نصير زيداً واستخرج المال] وفى نحو : أفعل وأفعول يقدر الأصل وهو أفعل وأفعول وفى نحو : أفعل كأقشعج الأصل أفعل فنقلت كسره اللام الثانيه الى الأولى. وادغمت الثانيه فى الثالثه ، فليتأمل. ولو قال : ما كان أول متحرك منه مضموماً لكان كافياً كما تقدم ، والسّر فى الضم

الأول وكسر ما قبل الآخر أنه لا بد من تغيير ليفصل من المبنى للفاعل والأصل فَعَلَ فغَيَّرُوهُ الى فَعَلَ بضمّ الأوّل وكسر الثاني دون سائر الأوزان ليعبد عن أوزان الإسم ، ولو كسر الأوّل وضمّ الثاني لحصل هذا الغرض لكنّ الخروج من الضمه الى الكسره أولى من العكس لأنّه طلب الخفّه بعد الثقل ، ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه فى ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر وما يقال إنّ ضمّ الأوّل عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشىء لأنّ المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف ، وجاء فُزِدَ له بسكون الزّاء والاصل فُضِدَ له أسكن الضاد وأبدل بالزّاء ، وحكى قطرب : ضَرَبَ زيد بنقل كسره الزّاء الى الضاد ، وجاء عَصِرَ بسكون ما قبل الآخر وقرء قوله : رَدَّتْ الينا بكسر الزّاء ، وكلّ ذلك ممّا لا يعتدّ به نقضاً وجاء نحو : جُنَّ وسُلَّ وُزِكم وُحُمَّ وفُئِدَ ووُعِكَ مبيته للمفعول أبداً للعلم بفاعلها فى غالب العاده أنّه هو الله تعالى وعقب الماضى بالمضارع لأنّ الأمر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال : وأمّا الفعل المضارع فهو ما كان أى الفعل الّذى يكون فى أوّله إحدى الزوائد الاربع وهى أى الزوائد الاربع الهمزه والنون والتّياء والياء يجمعها أى يجمع تلك الزوائد الأربع قولك : أنيت أو أتين أو نأتى ، وإنّما زادوها فرقاً بينه وبين الماضى ، واختصوا الزّيادة به لأنّه مؤخّر بالزّمان عن الماضى والأصل عدم الزّيادة فأخذه المقدم ، ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو : أكرّم وتكسّر وتباعد فإنّ أوّله إحدى الزوائد الاربع وليس بمضارع ويمكن أن يجاب عنه بأنّنا لا نسلم أنّ أوّله إحدى الزوائد الاربع لأنّنا نعنى بها الهمزه الّتى تكون للمتكلّم وحده والنون الّتى تكون له مع غيره ، وكذا التّاء والياء كما أشار اليه بقوله : فالهمزه للمتكلّم وحده نحو : أنا أنصّر والنون له أى للمتكلّم إذا كان معه غيره مذكراً كان أو مؤنثاً نحو :

نحن نُنصِّرُ ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التعظيم والتفخيم نحو قوله تعالى : «نَحْنُ نَقُصُّ» (١).

والثناء للمخاطب مفرداً نحو : أَنْتَ تَنْصِيرُ [أو مثنى] نحو : أَنْتُمَا تَنْصِرَانِ أو مجموعاً كأنتم تَنْصُرُونَ مذكراً كان المخاطب في هذه الثلاثة أو مؤنثاً وللغائب المفردة نحو : هِيَ تَنْصِرُ ، ولمثناها نحوهما تنصران والياء للغائب المذكر مفرداً كان نحو : هُوَ يَنْصِرُ أو مثنى نحوهما ينصران أو مجموعاً نحوهُم يَنْصِرُونَ ، ولجمع المؤنث الغائبة نحوهُنَّ يَنْصِرْنَ واعترض عليه بأنه يستعمل في الله تعالى نحو : يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ ، وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن ذلك فالأولى أن يقال : والياء لما عدا ما ذكرناه وأجيب عنه بأن المراد بالغائب اللفظ ، فاذا قلت : الله تعالى عَلُوّاً كَبِيراً يحكم بكذا فالله لفظ مذكر غائب لأنه ليس بمتكلم ولا-مخاطب ، وهو المراد بالغائب ، فإن قلت : لِمَ زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم يختصوا كلاً منها بما اختصوا قلت : لأنّ الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف تزداد لنصب العلامة فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المدّ واللين لكثرة دَوْرانها في كلامهم إمّا بأنفسها أو بأبعضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلّبوها الألف همزة لرفضهم الإبتداء بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للمتكلم لأنه مقدّم والهمزة أيضاً مخرجها مقدّم على مخرجها لكونها من أقصى الحلق ، ثم قلبوا الواو تاء لأنه تؤدي زيادتها الى الثقل لا سيما في مثل ووجل بالعطف وقلّبوها تاء كثير في كلامهم نحو : تُرَاثُ وَتَجَاهُ وَالْأَصْلُ وَرَاثُ وَوُجَاهُ فَقَلْبُوها هَاهُنَا أَيضاً تَاءً وَأَعْطَوْها الْمُخَاطَبَ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرُ عَنْهُمَا بِمَعْنَى أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَالْوَاوُ مِنْتَهَى مَخْرَجُ الْهَمْزِ وَالْيَاءُ

ص: ٢١

١- يوسف : ٣ ، والكهف : ٣.

لكونها شفويّه وأتبعوه الغائبه والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وحينئذٍ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا أسهل.

ويوجدُ الفرق بين جمع المذكّر وجمع المؤنث في الغائب بالواو والتّون نحو: يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع بالتاء كما في واحده والمثنى بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسّطاً بين مخرج الهمزه والواو وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرّقوا بينهما في المضارع ايضاً فزادوا التّون لمشابتها حرف المدّ واللّين من جهة الخفاء والغنة، فإن قلت: لم سمى هذا القسم مضارعاً قلت: لأنّ المضارعه في اللّغه المشابهه من الضّرع كأنّ كلاً- الشّبهين إرتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً، وهو مشابه لإسم الفاعل في الحركات والسّكنات ولمطلق الإسم في وقوعه مشتركاً بين الاستقبال والحال وتخصيصه بالسّين أو سوف أو اللام كما أنّ رجلاً يحتمل أن يكون زيداً وعمرواً وخالداً وغيرهم، فإذا عرّفته باللام وقلت: الرّجل اختصّ بواحد وبهذه المشابهه التّامه أعرب من بين سائر الافعال.

[وهذا] أي المضارع [يصلح للحال] والمراد بها أجزاء من طرقي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهله وتراخ، والحاكم في ذلك هو العرف لا غير [والإستقبال] والمراد به ما يترقّب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه [تقول: يفعل الآن ويسمى حالاً وحاضراً أو يفعل غداً ويسمى مستقبلاً] والمشهور أنّ المستقبل بفتح الباء إسم مفعول والقياس يقتضى كسرهما ليكون اسم فاعل لأنّه يستقبل كما يقال: الماضي ولعلّ وجه الأوّل أنّ الزّمان يستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكنّ الأوّل أن يقال: المستقبل بكسر الباء فإنّه الصّحيح وتوجيه الأوّل لا يخلو

قيل : انّ المضارع موضوع للحال والاستعمال فى الاستقبال مجاز وقيل : بالعكس والصحيح أنّه مشترك بينهما لأنّه يطلق عليهما اطلاق كلّ مشترك على أفراده هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال عند الإطلاق من غير قرينه ينبئ عن كونه أصلاً فى الحال وايضاً من المناسب أن تكون لها صيغته خاصّه كما للماضى والمستقبل.

[واذا دخلت عليه] أى على المضارع [السين أو سوف فقلت : سَيَفْعَلُ أو سوف يفعل ، اختصّ بزمان الاستقبال] لأنّهما حرفا استقبال وضعاً وسمياً حرفى تنفيس ، ومعناه تأخير الفعل فى الزّمان المستقبل وعدم التّضييق فى الحال يقال : نفّسته أى وسّعته وسوف أكثر تنفيساً وقد يخفّف بحذف الفاء فيقال : سَوُوْ ، وقد يقال : سَيِّى بقلب الواو ياءً وقد يحذف الواو فتسكن الفاء الذى كان متحرّكاً لاجل السّياكنين ، ويقال : سَفُّ أفعل وقيل : إنّ السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل قبل.

[واذا ادخلت عليه لام الابتداء اختصّ بزمان الحال نحو : قولك لَيَفْعَلُ وفى التنزيل : إِنِّى لَيَحْزُنُنِى] أمّا فى قوله تعالى : «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» (٢) و «لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا» (٣) فقد تمحضت اللّام للتوكيد فيهما مُضْمَحَلًّا عنها معنى الحال لئلاّ تفيد ذلك اذا دخلت على المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصّرف وفى قوله : «إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٤) ينزل منزله الحال اذ لا شكّ فى وقوعه وأمثال ذلك فى كلام الله كثيره.

ص: ٢٣

١- قوله : لا- يخلو من حرازه بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين ، قال فى المنتهى : حرازه بالفتح سوزش دل از خشم وجز آن.

٢- الضحى : ٥ (٣) مريم : ٦٦.

٣- النحل : ١٢٤.

أما في الفعل المضارع

واعلم أنّ المضارع أيضاً إما مبني للفاعل أو مبني للمفعول [فالمبني للفاعل منه] أى من الفعل المضارع [ما] أى الفعل المضارع المذى [كان حرف المضارعه منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على اربعة احرف] نحو : دَخَرَجَ وَأَكْرَمَ وَفَرَّحَ وَقَاتَلَ [فإن حرف المضارعه منه] أى ممّا كان ماضيه على اربعة احرف [يكون مضموماً أبداً نحو : يُدَخِرُجُ يُكْرِمُ وَيُفَرِّحُ وَيُقَاتِلُ] أما الفتح فلكونه الاصل لِخَفْتِهِ وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغه غير الحجازيين وهم يكسرون الياء اذا كان بعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك.

وأما الضمّ فيما كان ماضيه على اربعة احرف فلأنه لو فتح فى يُكْرِمُ مثلاً ، ويقال : يَكْرِمُ لم يعلم أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه ، ثم حمل عليه كلّ ما كان ماضيه على اربعة احرف ، فإن قلت : فلم لم يفتح حرف المضارع فى يدخرج ويقاتل ويفرح ولا التباس فيها ، ثم يحمل يكرم عليها وحمل الاقلّ على الأ-كثر أولى قلت : لأنه لو حمل الاقلّ على الاكثر لزم الالتباس ولو فى صوره واحده بخلاف العكس ، فإنه لا التباس فيه أصلاً فان قلت : لم اختصّ الضمّ بهذه الأمثلة الاربعه والفتح بما عداها دون العكس قلت : لأنها اقلّ ممّا عداها والضمّ اثقل من الفتح فاخصّ الضمّ بالاقلّ والفتح بالاکثر تعادلاً بينهما هذا وقد عرفت جواب ذلك ممّا مرّ ولقائل أن يقول : ولا يدخل فى هذا التعريف إهراق يُهْرِقُ واسطاع يُسَطِّع بضم حرف المضارعه ، والاصل اراق واطاع زيدت الهاء والسّين فإنهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعه منهما مفتوحاً وليساً أيضاً ممّا كان ماضيه على اربعة احرف.

ويمكن الجواب عنه بأنّ الهاء والسّين زائدتان على خلاف القياس

فكأنهما على اربعة احرف تقديرأ أو بآنهما من الشواذ ولا- يجب أن يدخل فى الحد الشواذ ونحو : خِصَمَ وقتل بالتشديد ، والاصل اختصم واقتتل ادغمت التياء فيما بعدها وحذفت الهمزه لعدم الاحتياج فيكون على خمسة احرف تقديرأ فلهذا يفتح حرف المضارعه ويقال : يخصم ويقتل وهاننا موضع بحث ولما ضم حرف المضارعه من هذه الاربعة كما فى المبنى للمفعول اراد ان يذكر علامه كون هذه الاربعة مبيتأ للفاعل.

فقال : [وعلامه بناء هذه الاربعة] يعنى يكرم ويدحرج ويقاتل ويفرح [للفاعل كون الحرف التى قبل الآخر منه] أى آخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبيتأ للفاعل [مكسوراً ابدأ] بخلاف المبنى للمفعول فآنه فيه مفتوح ابدأ كما سنذكره فى بحثه [مثاله] أى مثال المبنى للفاعل [من يفعل] بضم العين [ينصرُ ينصران ينصرون الخ] وقد يستعمل لفظ الاثنين فى بعض المواضع للواحد كقول الشاعر : فإن تزجرانى يابن عفاً فأنزجرُ*** وإن تزعيانى أحم عرضاً ممتعا

وكقوله فقلت لصاحبى لا- تحبسانا*** بنزع أصوله واجذر شيحاً [وقس على هذا] المذكور من التصريف [يضرب ويغلم ويُدخرج ويقاتل ويكرم ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجمع ويحمار ويستخرج ويتدخرج ويعشوشب ويجلوز ويقعنسس ويسلنقى ويحرنجم ويقشعر] ونحن لا- نشتغل بتفصيلها فآنه لا يخفى على من له أذنى تأمل وتميز ولو اشكل شىء من نحو : يقشعر ويسلنقى يعرف فى المضاعف والناقص.

[والمبنى للمفعول منه] أى من المضارع [ما] أى الفعل المضارع الذى [كان حرف المضارعه منه مضموماً] حملاً على الماضى [وكان

ما قبل الآخر [منه] مفتوحاً [فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه وإلا يفتح ليعدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي] نحو : يُنْصِرُّ وَيُدْخِرُّ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُفْرَحُ وَيُسَيِّرُ وَيُخْرِجُ [وتصريفها على قياس المبنى للفاعل وفي نحو : يُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ بتقدير الأصل وهو يُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ بفتح ما قبل الآخر ولم يذكر المصنّف غير المتعدى ؛ لأنه قلّ ما يوجد منه .

دخول «ما و لا» النافيتان على الفعل المضارع

[واعلم : أنه] الضمير للشان [تدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان] للفعل المضارع [فلا تغيران صيغته] أي صيغه فعل المضارع وقد مرّ تفسير الصيغه في صدر الكلام يعني لا يعملان فيه لفظاً وقد سُمِعَ من العرب الجزم بلاء النافية إذا صلح ما قبلها كَيَ نحو : جئتُه كى لا يَكُنْ له عَلَيَّ حِجَّةٌ وتقول : [لا يَنْصِرُّ ، لا يَنْصِرُّ ، لا يَنْصِرُّون الخ] كما تقدّم في ينصر بعينه [وكذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الخ] .

دخول الجازم على الفعل المضارع

واعلم : أنه [يدخل] على الفعل المضارع الجازم وهو لمّ ولما ولاء في النهى واللام في أمر الغائب وإن للشرط والجزاء والأسماء التي تضمّت معناها والغرض في هذا الفنّ بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه [فيحذف حركة الواحد] نحو : لم يَنْصِرُّ بسكون الراء ويحذف [نون التثنية] نحو : لم يَنْصِرَا [و] يحذف [نون الجمع المذكر] نحو : لم يَنْصِرُوا ويحذف [نون الواحد المخاطبه] نحو : لم تَنْصِرِي ؛ لأنّ التّون في هذه الامثله علامه الرّفْع كالضّمّه في الواحد فكما يحذف حركة الواحد كذا يحذف النون ، وإنّما جعلت هذه التّون علامه الإِعراب كالحركه لانه لّمّا وجب ان تكون هذه الأفعال معربه والإِعراب إنّما يكون في آخر الكلمه وكان أواخر هذه الأفعال ساكنه وهى الضّمّ مائر لانّها لمّا اتّصلت بالافعال صارت كأجزاء منها ولم يكن إجراء الإِعراب عليها فوجب زياده حرف

الإعراب ولم يمكن زياده حرف المدّ واللّين فزادوا النّون لعلامه الإعراب لمناسبتها إيّاها كما سبق.

[ولا يحذف] الجازم [نون جماعه المؤنث] فلا يقال : لَمْ يَنْصُرْ فِي يَنْصُرَنَّ [فَإِنَّهُ] أى لَأَنَّ نون جماعه المؤنث [ضمير كالواو فى جمع المذكر] وهو فاعل فلا- يحذف [فتثبت على كلّ حال] بخلاف النّونات الآخر فإنّها علامات للإعراب وهذه ضمير الفاعل لا- علامه للإعراب لأنّها اذا اتّصلت بالفعل المضارع صار مبتدأً لأنّه إنّما إعراب لمشابهه الإسم ولما اتّصل به النّون التّى لا يتّصل إلّا بالفعل فرجّح جانب الفعلية فصارت النّون من الفعل بمنزله الجزء من الكلمه كما فى بَعْلَبَكَّ ، وتَعَيَّرَ الإِعراب بالحروف والحركه على ما لا يخفى ردّ الى ما هو الأصل فى الفعل أعنى البناء وأشار الى الأمثله بقوله [تقول : لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا] وجاء لم فى الضّروره غير جازمه كقول الشاعر :

هجوت زبّانٌ ثمّ جئتُ معتذراً***من هجو زبّان كأن لم تهجو ولم تدع

وجاء ايضاً مفصّلاً بينها وبين المجزوم كقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً***كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

وجاء حذف المجزوم بعده كقوله :

وَاحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا***يوم الإِغَارِهِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

دخول الناصب على الفعل المضارع

[واعلم : أنّه يدخل] على الفعل المضارع [الناصب] وهو أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِذَنْ وَالْأَصْلُ أَنْ والبواقي فرع عليه وإنّما عمل النَّصْب لكونها مُشابهة لأنّ المشدّده وهو ينصب الأسماء فهذا ينصب الافعال [فتبدّل من الضّمّه فتحه] كما هو مقتضى النَّاصب فإنّ النَّصْب يكون بالفتح كما أنّ الرَّفْع يكون بالضّمّه والجزم بالسّكون ، فإن قيل : كان من الواجب أن يقول من الرَّفْع نصباً لأنّه معرب والفتح والضّمّ إنّما يستعملان فى

المبتدئات فالجواب أنّ الغرض هاهنا بيان الحركة دون التعرّض للإعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة هي الضمّ والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجرّ فإنّ هذا أمر زائد ، فليتأمل .

[وتسقط التّونات] لأنّها علامه الرفع [سوى نون جماعه المؤنث] لما ذكرنا من أنّه ضمير لا علامه الاعراب وإنّما أسقط النّاصب هذه النونات حملاً- له على الجازم لأنّ الجزم فى الأفعال بمنزله الجرّ فى الاسماء فكما حمل النّصب على الجرّ فى الأسماء فى التشبيه والجمع فكذا هاهنا حمل النّصب على الجزم وحذفت التّونات المحذوفه فى حال الجزم [فتقول : لن يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرُوا لَنْ يَنْصُرُوا الخ] .

ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد [ومن الجوازم لام الأمر] لأنّ المضارع لمّا دخله لام الامر شابه أمر المخاطب وهو مبنى ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعه مع عدم تعدّر الإعراب فأعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لأنّه الاصل فى البناء فاللام لكون المشابهه مستفاده منه يعمل عمل الجزم وتكون مكسوره تشبيهاً باللام الجازمه لأنّ الجزم بمنزله الجرّ وفتحها لغه لكن اذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثمّ جاز سكونها قال الله تعالى : «فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا» (١) ، وقال ايضاً : (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا) (٢) وقرئ بسكون اللام وكسرها .

وقوله : [فتقول فى أمر الغائب] اشاره الى أنّه لا- يؤمر به المخاطب لأنّ المخاطب له صيغه مختصّه وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطاباً وهو شاذّ وجائز فى المجهول نحو : لتضربّ انت الخ ؛ لأنّ هذا الأمر ليس للفاعل

ص : ٢٨

١- التوبه : ٨٢ .

٢- الحجّ : ٢٩ .

المخاطب لأن الفاعل محذوف فيه وكذا لأَضْرِبَ أَنَا وَلِنَضْرِبَ نَحْنُ ونحو ذلك لأنَّ الأمر بالصِّيغَةِ يختصَّ بالمخاطب فلا بدَّ من استعمال اللام في هذه المواضع لأنها غير المخاطب فكان الواجب على المصنّف أن يقول في أمر غير المخاطب ويمثّل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث: قَوْمُوا فَلأَصِلْ مَعَكُمْ ، وفي التنزيل: وَلِنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ، وإذا كان المأمور جماعه بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو: إِفْعَلُوا-وإِفْعَلُوا ، ويجوز على قلّه إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضراً ، وبعضهم غائباً كقوله (صلى الله عليه وآله): لتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ (١).

وقد جاء في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله :

مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ *** إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

أى لتفد نفسك وأجاز الفراء : حذفها في النثر كقولك : قُلْ لَهُ يَفْعَلْ وفي التنزيل : «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» (٢) والحقّ أنه جواب الأمر والشّرط لا- يلزم أن يكون علّه تامّه للجزاء وإنما اختصّ هذا الأمر باللّام والمخاطب غيرها لأنّ أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان بالتخفيف أولى وأمثله : لِيُنْصِرَ لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا وفي المتكلم : لِأَنْصُرَ لِنَنْصُرَ وفي المجهول : لِأَنْصُرَ لِيُنْصِرُوا لِيُنْصِرُوا الخ ، وقس على هذا لِيَضْرِبَ وَلِيَعْلَمَ وَلِيُدْخِرْ وغيرها من نحو : لِيُكْرِمَ وَلِيُقَاتِلَ وَلِيَتَكَسَّرَ

ص: ٢٩

-
- ١- أى موافقكم في القتال أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك الحاضرين عنده والغائبين عن مجلسه جميعاً فاتى بالتاء تنصيماً على كون البعض حاضراً وباللّام لكون البعض غائباً ، سعد الله. قوله : لتأخذوا مصافكم ، المصاف : بفتح الميم وتشديد الفاء جمع المصفّ وهو الموقف في الحرب ، سعد الله.
- ٢- إبراهيم : ٣١.

وَلِيَتَّبَعَهُ وَيُنْقَطِعَ وَيُجْتَمِعَ وَيُفْرَخَ إِلَى آخِرِ الْأَمْثَلِ عَلَى قِيَاسِ الْمَجْزُومِ.

و من الجوازم «لاء» الناهية

[ومنها] أى من الجوازم [لاء الناهية] وهى التى يطلب بها ترك الفعل واسناد النهى اليها مجاز ؛ لأنَّ الناهى هو المتكلم بواسطتها وإنما عملت الجزم لكونها نظيره لام الأمر من جهة أنَّهما للطلب أو نقيضها من جهة أنَّ لام الأمر لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لا التانيه إذ لا طلب فيها أصلاً ، فتقول فى نهى الغائب : لا يَنْصُرْ لا يَنْصُرَا لا يَنْصُرُوا الخ ، وفى نهى الحاضر : لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرَا لا تَنْصُرُوا الخ ، وهكذا قياس سائر الامثله من نحو : لا يَضْرِبْ ولا يَغْلَمْ ولا يُدْخِرْ الى غير ذلك كما مرَّ فى المجزوم ، وقد جاء فى المتكلم قليلاً كلام الامر .

وأما الأمر بالصيغته يسمى بذلك لأنَّ حصوله بالصيغته المخصوصه دون اللام وهو أمر الحاضر أى المخاطب فهو جار على لفظ المضارع المجزوم فى حذف الحركات والتونات التى تحذف فى المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أى لا تخالف صيغته الأمر صيغته المضارع إلا بأن تحذف حرف المضارعه منه وتعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال : جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم إنَّه أيضاً مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بمجزوم بل هو مبنى أجرى مجرى المضارع المجزوم .

أما البناء فلائنه الأصل فى الفعل وإنما أعرب منه فلمشابهه الإسم وهذا لم يشبه الإسم فلم يعرب وأما الكوفيين فعلى أنه مجزوم واصل أفعال لتفعل فحذفت اللام لكثرة الإستعمال ثم حذف حرف المضارعه خوف الإلتباس بالمضارعه ليس بالوجه لأنَّ إضمام الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب عليه .

وأما الإجراء مجرى المجزوم فلائن الحركات والتونات علامه الإعراب

فينافى البناء ، فهذا لم يحذف نون جماعه المؤنث واذا أجرى على المضارع المجزوم [فإن كان ما بعد حرف المضارعه متحرّكاً
[كَتَدَخِرْجُ [فتسقط [انت [منه [أى من المضارع [حرف المضارعه [ليفرّق من المضارع [وتأتى [انت [بصوره الباقي [بعد
حذف حرف المضارعه مجزوماً ، وفى هذا اللفظ حرازه لأنّ صورته الباقي ليست بمجزومه بل مثل المجزوم فالتّوجيه أن يقال :
حذف المضاف وهو أداه التشبيه تنبيهاً على المبالغه والأصل مثل المجزوم ، ومثل هذا كثير فى الكلام أو يقال : المجزوم بمعنى
المعامل معاملة المجزوم مجازاً ويجعل مجزوماً مفعول تأتى والباء لغير التّعديه أى تأتى مجزوماً يكون بصوره الباقي فيكون من
باب القلب ، والمعنى تأتى الباقي بصوره المجزوم ولم يقل مجزومه لأنّه حال من الباقي أو لأنّه وصف الفعل مقدّراً أى حال
كونها فعلاً مجزوماً على أحد التّأويلين ، فإذا حذف حرف المضارعه وعاملت آخره معاملة المجزوم.

[فتقول فى الأمر [الحاضر : [من تُدَخِرْجُ دَخِرْجُ دَخِرْجوا دَخِرْجى دَخِرْجوا دَخِرْجى [وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد
فى موضع التعظيم والتّفخيم كقول الشاعر : أَلَا فَارْحَمُونى يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ *** فَإِن لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَانْتَ لَهُ أَهْلٌ [وهكذا [تقول : فى
كلّ ما يكون بعد حرف المضارعه منه متحرّكاً [نحو : قَاتِلْ وَفَرِّحْ وَتَكَسِّرْ وَتَبَاعِدْ وَتَدَخِرْجُ [وإنما اشتقّ من المضارع لأنّ
الماضى لا يؤمر به فلا مناسبه بينهما [وإن كان [ما بعد حرف المضارعه [ساكناً [كما فى تَنْصُرُ [فتحذف منه حرف المضارعه
وتأتى بصوره الباقي مجزوماً [حال كون هذا الباقي [مزيداً فى أوّله همزه وصل مكسوره [أما زيادتها فلدفع الإبتداء بالسّاكن
وأما تخصيصها بالزيادة دون

غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف والإبتداء بالاقوى أولى وأما كسرها فلأنها زيدت ساكنه عند الجمهور لما فيها من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حرّكت بالكسره كما هو الأصل وظاهر مذهب سيبويه أنّها زيدت متحرّكه بالكسره التي هي أعدل الحركات لأننا نحتاج الى متحرّك لسكون أوّل الكلمه فزيادتها ساكنه ليست بوجه.

وإنما سميت همزه وصل لأنها للتوصل بها الى النطق بالسّاكن ويسمّيها الخليل سلّم اللسان لذلك أي لدفع الابتداء بالسّاكن فتكون مكسوره في جميع الأحوال إلّا في حال أن يكون عين المضارع منه أي من الباقي أو من المضارع [مضموماً فتضمّها] أي تلك الهمزه لمناسبه حركه العين لأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر الى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع اذا كان للمتكلّم [فتقول : أَنْصِرْ أَنْصِرْ أَنْصِرُوا الخ ، وكذا اِعْلَمْ وَاضْرِبْ وَاثْقَطْ وَاجْتَمِعْ وَاِسْتَخْرِجْ] ثم استشعر اعتراضاً بأنّ أَكْرِمَ بفتح الهمزه أمر من تَكْرِمُ وما بعد حرف المضارعه ساكن وعينه مكسور فلم تزد في أوله همزه الوصل مكسوره فأجاب بقوله : [وفتحوا همزه أَكْرِمَ بناءً على الأصل المرفوض] أي الاصل المتروك [فَإِنَّ أَصْلَ تَكْرِمُ تَأْكْرِمُ] لأنّ حروف المضارعه هي حروف الماضي مع زياده حرف المضارعه فحذفوا الهمزه لاجتماع الهمزتين في نحو : ءَأَكْرِمُ ثُمَّ حَمَلُوا يُأْكْرِمُ وَتَأْكْرِمُ وَنَأْكْرِمُ عليه وقد استعمل الأصل المرفوض من قال شعراً :

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا *** فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُأْكْرِمَا

فلما رأوا أنّه تزول عله الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعه ردّوها لأنّ همزه الوصل إنّما هي عند الإضطرار فقالوا : من تَأْكْرِمُ أَكْرِمُ كما قالوا : من تُدَخْرِجُ دَخْرِجُ فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الاول ، وقوله بناءً نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ ، أو في

قاعدة

[واعلم أنه] الضمير للشأن [اذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعّل وتفاعّل وتفعّل] وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبه مطلقاً أو الغائبه المفرده أو المشأه إحداهما حرف المضارعه والثانيه التاء التي كانت في أول الماضى [فيجوز اثباتهما] أى إثبات التائين لأن الإثبات هو الأصل [نحو : تَتَحَبَّبُ وَتَتَدَخَّرُجُ وَتَتَقَاتَلُ وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا] أى إحدى التائين تخفيفاً لأنه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا احدى التائين ليحصل التخفيف كما تقول انت تَحَبَّبُ وَتَقَاتَلُ وَتَدَخَّرُجُ كما ورد [وفي التنزيل : «فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى» (١)] والأصل تتصدى أى تتعرض ، ولو كان ماضياً لوجب أن يقال تَصِيدُ لِأَنَّهُ خَطَابٌ [وِنَاراً تَلْظَى] أى تَلْهَبُ وَالْأَصْلُ تَلْظَى ، ولو كان فعل الماضى لوجب ان يقال تَلْظَتْ لِأَنَّهُ مَوْثٌ [وَتَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ] وَالْأَصْلُ تَنْزَلُ وَاخْتَلَفَ فِي الْمَحذُوفِ ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ : إِلَى أَنَّهُ هُوَ الثَّانِيه لِأَنَّ الْأُولَى حَرْفُ الْمُضَارِعِ وَحَذْفُهَا مَخْلٌ ، وَقِيلَ : الْأُولَى لِأَنَّ الثَّانِيهَ لِلْمَطَاوِعِ وَحَذْفُهَا مَخْلٌ ، وَالْوَجْهُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ رِعَايَهُ كَوْنَهُ مُضَارِعاً أُولَى ، وَلِأَنَّ الثَّقَلِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ الثَّانِيه ، وَأَمَّا قَالِ مُضَارِعٌ : تَفْعِيلٌ وَتَفَاعُلٌ وَتَفَعُّلٌ بِلِظِّ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَجُوزُ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ أَصْلاً لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَلَا يَرْتَكِبُ إِلَّا فِي الْأَقْوَى وَهُوَ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ فَالتَّخْفِيفُ بِهِ أُولَى ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَذَفَتِ التَّاءُ الْأُولَى الْمَضْمُومَةَ لِالتَّبَسُّبِ بِالْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ عَنْهُ التَّاءُ لِأَنَّ الْفَارِقَ هُوَ التَّاءُ الْمَضْمُومَةُ ، وَلَوْ حَذَفَتِ الثَّانِيهَ لِالتَّبَسُّبِ بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمُضَارِعِ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ وَفَعَّلٌ [واعلم] أنه [متى كان فاء

ص : ٣٣

افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً قلبت تاؤه [أى تاء افتعل [طاءً] لتعسير النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها من التاء مخرجاً والحاصل عندنا يرجع الى السماع ، وعند العرب الى التخفيف [فتقول فى افتعل من الصلح اصطلاح [والأصل اصطلاح [وفى] افتعل [من الضرب اضطرب] والأصل اضطرب ، والاضطراب الحركة والموج يقال : البحر يضطرب أى يموج بعضها بعضاً وفى افتعل [من الطرد اطرّد] والأصل اطرّد [وفى] افتعل [من الظلم اضطلم] والأصل اضطلم .

واعلم : انّ الوجه فى نحو : اصطلاح واضطرب عدم الادغام لأنّ حروف الصّفير وهى الزّاء المعجمه والسين والصاد المهملتان لا تدغم فى غيرها وحروف ضوى مشفر بالصاد والشّين المعجمتين والزّاء المهمله لا تدغم فيما يقاربها قليلاً ما جاء اصّلح واضرب بقلب الثّانى الى الأوّل ثمّ الادغام ، وهذا عكس قياس الادغام ، وأنّما فعلوه رعايه لصفير الصاد واستطاله الضّاد ، وضعف اطّجع فى اضطّجع أى نام على الجنب ، وقرئ بعض شأنهم ، ونخسّف بهم ، ويعفّر لكم ، وذى العرش سبيلاً بالادغام ، وأنّما فى نحو : اطرّد فلا- يجوز إلّما الادغام لاجتماع المثليين مع عدم المانع من الادغام ، وأنّما فى نحو : اضطلم فثلاثه أوجه : الأوّل : اضطلم بلا إدغام ، والثّانى : اظلم بالطاء المهمله بقلب المعجمه اليها كما هو القياس ، والثالث : اظلم بالطاء المعجمه بقلب المهمله اليها ورويت الوجوه الثلاثه فى قول زهير :

هو الجواد الذى يعطيك نائله*** عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

[وكذلك جميع متصرفاته [أى متصرفات كلّ واحد منها فإنّها يجرى فيها ذلك] نحو : اضّطّلع يضّطّلع فهو مضطّلع وذاك مضّطّلع] عليه والأمر [اضّطّلع] والنهى [لا يضّطّلع] وكذلك اضطرب يضطرب فهو مضطرب وذاك مضطرب ويطرّد فهو مطرّد ويظلم فهو مظلم ، وكذا باقى الامثله بأسرها .

[و] اعلم : أنه [متى كان فاء افتعل دالاً- أو ذالاً أو زاء] معجمتين [قلبت تاؤه] أى تاء افتعل [دالاً] مهمله تخفيفاً [فتقول فى افتعل من الدّراء] وهو الدّفْع [والذّكر] وهو خلاف النّسيان [والزّجر] وهو المنع والنّهى [إدّراً] والأصل إدّترأ ولا يجوز فيه إلّا الإدغام [وأدّكر] والأصل إدّتكر ، وفيه ثلاثه أوجه : إذ ذكّر بلا إدغام ، وأدّكر بالذّال المعجمه بقلب المهمله اليها ، وأدّكر بالذّال المهمله بقلب المعجمه اليها قال الشاعر :

تنحى على الشوك جرازاً مقضباً**والهزمُ تدرية إدراء عجباً

وفى التنزيل : «وأدّكر بعيد أمّه» (١) [وإزدجر] والأصل إدّتجر وفيه وجهان : البيان : وهو إزدجر ، وفى التنزيل : «قالوا مجنونٌ وإزدجر» (٢) والأصل أزدتجر ، والإدغام : بقلب الدال زاءً نحو : إزدجر دون العكس لفوات صفير الزاء ، وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالاً كما فى قوله :

فقلت لصاحبي لا تحسانا**بئزع أصوله واجدز شيعا

والأصل : إجتز أى اقتطع فشاذاً لا يقاس عليه غيره ، والقلبان المتقدمان على سبيل الوجوب.

الحاق نونى التأكيد الفعل المضارع

[ويلحق الفعل] حال كون ذلك الفعل [غير الماضى والحال نونان للتأكيد] ولا تلحقان الماضى والحال لإستدعائهما الطّلب اذا الطّالب إنّما يطلب فى العاده ما هو المراد له فكان ذلك مقتضياً للتأكيد لأنّ غرضه فى تحصيله والطّلب أنّما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود ، وقيل : لأنّ الحاصل فى زمان الماضى لا يحتمل التأكيد ، وأما الحاصل فى زمان الحال فهو وإن كان محتملاً للتأكيد بأن يخبر المتكلم بأنّ الحاصل فى الحال متّصف بالمبالغه والتأكيد لكنّه لما كان موجوداً وأمكّن للمخاطب فى الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختصّ نون التأكيد بغير الموجود

ص : ٣٥

١- يوسف : ٤٥.

٢- القمر : ٩.

فهو أولى بالتأكيد أى الإستقبال ولا يتوهم جواز الحاقهما بالمستقبل الصّيرف نحو : سَيُضْرِبَنَّ وسوف يَضْرِبَنَّ فأنهما لا تلحقان بالمستقبل الصّيرف فى السّيره إلّا بما فيه معنى الطّلب أو ما اشبهه وعليه جميع المحقّقين حيث قالوا : ولا تلحقان إلّا مستقبلاً فيه معنى الطّلب كالأمر والنهى والاستفهام والتّمنى والعرض والقسم لكونه غالباً على ما هو المطلوب ويشبه بالقسم نحو : إِمّا تَفْعَلَنَّ فى أنّ ما للتأكيد كلام القسم ولأنّه لمّا أكد حرف الشّروط بما كان تأكيد الشّروط أولى وقد تلحق بالنّفى تشبيهاً له بالنّهى وهو قليل ومنه قول الشّاعر :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا**شيخاً على كُرْسِيهِ مُعَمَّمَا

أى ما لم يَعْلَمَنَّ قلبت التّون الفأ للوقف ، قال الله تعالى : «لَنْسِفَعَا» (١) أصله لَنْسَفَعَنَّ ، فإن قلت : لِمَ الحق بالمستقبل الصّرف فى قوله : رُبّما أوفيتُ فى عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ ثَوْبِيَّ شِمَالَاتٍ ؟ قلت : لأنّه مشبه بالنّفى من حيث أنّ رُبّما للقله والقله تناسب النّفى والعدم والنّفى مشبه بالنّهى وهو مع ذلك خلاف الأصل والقياس لا يعتدّ به.

وقال سيبويه : يجوز فى الصّورهِ أَنْتَ تَفْعَلَنَّ ، وهاتان التّونان إحداهما [خفيفه ساكنه] كقولك : اذْهَبَنَّ والأخرى [ثقيله مفتوحه] نحو : اذْهَبَنَّ وفى بعض النّسخ بالنّصب أى حال كون إحداهما خفيفه ساكنه والأخرى ثقيله مفتوحه فى جميع الاحوال [إلّما فيما] أى فى الفعل الّذى [تختصّ] التّون [الثقيله به] أى بذلك الفعل يعنى من بين التّونين يختصّ الثّقيله به أى بذلك الفعل أى تتفرّد بلحق هذا الفعل كما يقال : نُخْصِّكَ بالعباده أى لا نعبد غيرك ، وبهذا ظهر فساد ما قيل إنّه كان من حقّ العبارة أن يقول إلّا فى الفعل الّذى يختصّ بالثّقيله أى لا يعمّ

ص: ٣٦

الثقيله والخفيفه لأنّ الثقيله لا تختصّ بفعل الاثنين وجماعه النساء بل يعمّ الجميع [وهو] أى ما يختصّ به [فعل الاثنين] وفعل [جماعه النساء فهى] أى النون الثقيله [مكسوره فيه ابدأ] أى فى فعل الاثنين وجماعه النساء فالضمير عائد الى الفعل ويجوز أن يكون عائداً الى ما [فتقول : اذهبانّ للاثنين واذهبنانّ للنسوه] بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنيه لأنّها واقعه بعد الالف مثل نون التثنيه.

وامّا ما أجازه يونس والكوفيتون من دخول الخفيفه فى فعل الاثنين وجماعه النساء باقيه على السكون عند يونس ، ومتحرّكه بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى : «وَلَا تَتَّبِعِ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ» (١) بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل لمخالفه القياس واستعمال الفصحاء ، وهى ليست فى تتبعان للتأكيد [فتدخل] انت [الفاء بعد نون جمع المؤنث] كما تقول : اذهبنانّ والاصل اذهبننّ ، فادخلت الفاء بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيله [لتفصل] تلك الألف [بين التونات] الثلاث نون جمع المؤنث والمدغمه والمدغم فيها واختصوا الألف ليخفّتها [ولا- تدخلهما] أى فعل الاثنين وجماعه النساء [النون الخفيفه] لا يقال : اضرّبان ولا اضرّبان بالسكون [لأنه يلزم] من دخولهما فيهما [التقاء الساكنين على غير حدّه] وهما الالف والنون وحينئذ لو حرّكتها لأخرجتها عن وضعها ولأنّها لا تقبل الحركه بدليل حذفها فى نحو : اضرّب القوم والاصل اضرّبنّ دون تحريكها كقول الشاعر :

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أنْ ترّ**كع يَوْمًا والدهر قد رَفَعَه

أى لاتهينن والا لوجب ان يقال : لا تهن لأنه نهى فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تتحرّك كما مرّ ولو حذف الالف من فعل الاثنين لالتبس بفعل

ص: ٣٧

الواحدة ولو حذفها من فعل جماعه النساء لآدى الى حذف ما زيد لغرض هكذا ذكروه ، ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها فى فعل جماعه النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر ؛ لآنك تقول : اِضْرِبَنَّ فلو ادخلتها الخفيفه ، وقلت : اِضْرِبَنَّ لا يكون من التقاء الساكنين فى شىء ، وأشار ابن الحاجب الى جوابه : بأن الثقيله هى الأصل ، والخفيفه فرعها واذا دخلت الالف مع الثقيله فيلزم مع الخفيفه وإن لم يجتمع التونات لئلا يلزم مزيه الفرع على الاصل ألما ترى ان يونس اذا ادخلها فى فعل الاثنين وجماعه النساء ادخل الالف ، وقال : اِضْرِبَانْ وَاِضْرِبَانْ دون اِضْرِبَنَّ.

وفيه نظر لأن أصله الثقيله إنما هى عند الكوفيين على ما نقل مع أن الفرع لا يجب أن يجرى مجرى الأصل فى جميع الأحكام ، ثم المناسبه المعلومه من قوانينهم تقتضى بينهما أصاله الخفيفه لأن التأكيد فى الثقيله اكثر منه فى الخفيفه ، فالمناسب ان يقال : إنه يعدل من الخفيفه اليها ، ولمّا قال لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه كأنه قيل ما حدّه ، ومتى يجوز فقال : [فإنّ التقاء الساكنين إنما يجوز] أى لا يجوز إلّا [اذا كان الاوّل] من الساكنين [حرف مدّ] وهو الواو والالف والياء السواكن [و] كان [الثانى] منهما [مدغماً فيه] أى فى حرف آخر [نحو : دابه] فإن الالف والياء ساكنان ، والالف حرف مدّ ، والباء مدغم فجاز ؛ لأنّ اللسان يرتفع عنهما دفعه واحده من غير كلفه ، والمدغم فيه متحرّك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقّق إلتقاء الساكنين الخالص السكون ، وكان الأولى أن يقول حرف لين ليدخل فيه نحو : خُوَيْصَه ودُوَيْبِه ؛ لأنّ حرف اللين أعمّ من حروف المدّ كما سنذكره لكنّ المصنّف لا يفرق بينهما ، وفى عبارته نظر لأنّ لفظه إنّما تفيد الحصر كما بيّناه آنفاً وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى ، فإنّ التقاء الساكنين جائز فى الوقف

مطلقاً لأنه محلّ التخفيف نحو: زيد وعمرو وبكر سلّمنا إنّه أراد غير الوقف لكن يجوز في غير الوقف في الاسم المعرّف باللام الداخلة عليه همزه الإستفهام ، نحو: الحسن عندك بسكون الالف واللام ، وهذا قياس مطّرد لئلا يلتبس بالخبر.

وفي التنزيل: «الآن» بسكون اللام والالف ، وفي بعض القراءات من بعد ذلك ، وفي لبعض شأنهم وذى العرش سبيلاً واللامى ومحياى ومماتى ونحو ذلك فلا وجه للحصر ، ويمكن الجواب عنه بأن كلّ ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ ، فإن قلت: فلم لا يجوز في عُقبى الدار ، وفي الدار قالوا: اذارانا مع أنّ الأوّل حرف مدّ والثانى مدغم ، فقلت: جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدّم فى دَخَلَ يدخل ويحذف من الفعل معهما أى مع إلحاق النونين النون التى فى الامثله الخمسه ، وهى: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين لما سبق من أنّ النون فى هذه الامثله علامه الإعراب ، والفعل مع نون التأكيد يصير مبتيا كما ذكرنا فى نون جماعه النساء.

واعلم: إنّ قوله معهما هذا يوهّم منه جواز دخول كلّ من النونين فى الأمثله الخمسه واثنان منها ، وهما: يفعلان وتفعلان قد تقرّر أنّ الخفيفه لا تدخلهما ، فأجاب بعضهم: بأنّه تنبيه على أنّ النون يحذف معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولها فى يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر فى الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن أن يجاب عنه بأن يقال: إنّ النون فى الامثله الخمسه يحذف مع النون الثقيله والخفيفه وهذا أنّما يكون عند ثبوت المعيه ، وأمّا ما لا يثبت معه المعيه كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمّه ، وقد تقدّم أنّه لا معيه بين الخفيفه وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فإنّه لطيف.

[ويحذف] مع حذف النون او يَفْعَلُونَ وتفعلون أى فعل جماعه المذكور الغائب والمخاطب وياء تَفْعَلِينَ أى فعل المخاطبه الواحده لأنّ التقاء الساكنين وان كان على حدّه على ما ذكره المصنّف لكنه ثقلت الكلمه واستطالت وكانت الضمه والكسره تدلّان على الواو والياء فحذفتا هذا مع الثقيه واما مع الخفيفه فانّ التقاء الساكنين على غير حدّه ولم يحذف الالف من يَفْعَلان وتَفْعَلان لئلا يلتبسا بالواحد والقياس يقتضى أن لا تحذف الواو والياء ايضاً كما هو مذهب بعضهم اذ كلّ منهما فى هذه الامثله ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حدّه ولكن قد ذكرنا أنّه لا يجب ان يحذف بل يجوز وان كان على حدّه ، وقيل : حدّ التقاء الساكنين أن يكون الاوّل حرف لين والثانى مدغماً ويكونان فى كلمه واحده فهو هاهنا ليس على حدّه لانه فى كلمتين الفعل ونون التأكيد لكن اغتفر فى الالف وإن لم يكن على حدّه لدفع الإلتباس ولكونها أخفّ.

ولعلّه مراد المصنّف ولم يصرّح به إكتفاء بتمثيله بكلمه واحده أعنى دأبه وكذا فعل جار الله العلامه وهنا موضع تأمل ففى الامثله الثلاثه يحذف الواو والياء إلّا اذا انفتح ما قبلها فأنهما لا يحذفان حينئذٍ لعدم ما يدل عليهما أعنى الضم والكسر بل تحرّك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين [نحو : لا تخشون] اصله تَخْشَيُونَ حذفت ضمّه الياء للثقل ثمّ الياء لالتقاء الساكنين ، وقيل : تَخْشُونَ وادخل لاء الناهيه فحذفت النون فليل : لا تَخْشُوا فلما الحَقَّ نون التأكيد التقى الساكنان الواو والنون المدغمه ولم تحذف الواو لعدم ما يدلّ عليه بل حرّك بما يناسبه وهو الضمه لكونها أخته فليل : لا تخشون وهى نهى المخاطب لجماعه المذكور.

[ولا تَخْشِينَ] اصله تَخْشَيْنَ حذفت كسره الياء ثمّ الياء وأُدْخِلَ لا وحذفت النون فليل : لا تَخْشَى فلما الحَقَّ نون التأكيد التقى الساكنان

الياء والنون فلم يحذف الياء لما مرّ بل حرّك الياء بالكسر لكونه مناسباً له وهي نهى المخاطبه.

[ولتَبْلُوَنَّ] أصله لَتَبْلُوَنَّ فَاعِلٌ إِعْلَالٌ تَخْشُونَ فِقِيلٌ : لَتَبْلُوَنَّ وَأَدْخَلَ نونَ التَّأْكِيدِ وحذفت نونَ الأعرابِ وَضُمَّتِ الواوُ كما في لا تَخْشَوْنَ وهو فعل جماعه المذكور المخاطبين مبتتياً للمفعول من البلاء وهو التجربه [وَاِمَّا تَرَيْنَ] أصله تَرَأَيْنَ عَلَى وَزْنِ تَفْعَلِينَ حذفت همزته كما سيجيء فِقِيلٌ : تَرَيْنَ ثُمَّ حذفت كسره الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ولك ان تقول في الجميع قلبت الواو والياء الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف وهذا أولى وإياك أن تظن المحذوف واو الضمير ويأوه كما ظن صاحب الكواشى في تفسيره ، فإنه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر وقيل : تَرَيْنَ فادخل عليه إما وهي من حروف الشرط فحذفت النون علامه للجزم فالحق نون التأكيد وكُسِرَ الياء ، ولم يحذف لما ذكر في لا تَخْشِينَ فصار إما ترين وقد أخطأ من قال : حذفت النون لأجل نون التأكيد لأنه لا يلحقه قبل دخول إما لما تقدم في أول البحث ، وكذا لا تَخْشَوْنَ ولا تَخْشِينَ بخلاف لَتَبْلُوَنَّ ، فإنه لحقه لكونه جواب القسم وعلى هذا الخفيفه نحو : لا تَخْشَوْنَ ولا تَخْشِينَ ولم يقلب الواو والياء من هذه الامثله الفاء لأن حركتها عارضه لا اعتداد بها وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفه حيث لم يقل لا تخشأون.

وقال المالكي : حذف ياء الضمير بعد الفتحه لغه طائفه نحو : اِرْضَنَّ فِي اِرْضَى ، وكذا لا تَخْشَنَّ فِي لا تَخْشَى [ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان] الفعل [فعل الواحد] والواحد الغائبه لأنه أصل لخفته فالعدول عنه إنما يكون لغرض [ويضم] آخر الفعل [اذا كان] الفعل [فعل جماعه]

الذکور [لیدلّ الضمّ علی الواو المحذوفه] ویکسر آخر [الفعل] اذا کان [الفعل] فعل الواحده المخاطبه [لیدلّ الکسرہ علی الیاء المحذوفه وقیل : کان الأولى أن یقول ما قبل النون بدل آخر الفعل لیشمل نحو : لا تخشون ولا تخشین ، فإنّ الواو والیاء فیهما لیسا آخر الفعل بل کلّ واحدہ منہما اسم برأسه ؛ لأنّ الفعل تخشى وهما ضمیر الفاعل فالجواب أنّ هذا الضمیر کجزء من الفعل فكأنّہ آخر الفعل وقیل : الغرض بیان آخر الفعل غیر الناقص لأنّ الناقص قد علم حکمہ فی لا تخشون ولا تخشین .

[فتقول : فی أمر الغائب مؤکدا بالنون الثقیلہ لِنُصِرَ رَنْ] بالفتح لکونه فعل الواحد [لِنُصِرَ رَانٌ لِنُصِرَ رَنْ] بالضم لکونه فعل جماعہ الذکور اصلہ لِنُصِرَ رُونٌ حذفت الواو لالتقاء الساکنین [لِنُصِرَ رَنْ] بالفتح ایضاً لأنّہ فعل الواحدہ الغائبہ [لِنُصِرَ رَانٌ لِنُصِرَ رَانٌ] وبالخفیفہ لِنُصِرَ رَنْ] بالفتح [لِنُصِرَ رُونٌ] بالضم [لِنُصِرَ رَنْ] بالفتح لما علم وترک البواقی لأنّ الخفیفہ لا تدخلها [وتقول : فی امر الحاضر مؤکدا بالنون الثقیلہ اُنْصِرَ رَنْ اُنْصِرَ رَانٌ اُنْصِرَ رَنْ] بالكسر لأنّہ فعل الواحدہ المخاطبه [اُنْصِرَ رَانٌ اُنْصِرَ رَانٌ] وبالخفیفہ اُنْصِرَ رَنْ اُنْصِرَ رَنْ اُنْصِرَ رَنْ ، وقس علی هذا نظائرہ [أى نظائر کلّ واحد من لِنُصِرَ رَنْ وَاُنْصِرَ رَنْ ... الخ من نحو : اِضْرَبَنَّ وَاَعْلَمَنَّ وَاِلْضْرَبَنَّ وَاِلْعَلَمَنَّ وغير ذلك الى سائر الافعال والامثله .

الاسم الفاعل و المفعول

[وَاِمّا اسم الفاعل والمفعول من الثلاثی المجرد فالاکثر ان یجىء اسم الفاعل منه أى من الثلاثی المجرد علی وزن فاعل تقول : ناصر] للواحد [ناصران] للاثین حال الرفع ناصرین حال النصب والجرّ [ناصِرُونَ] لجماعه الذکور فی الرفع وناصرین فی النصب والجرّ وذلك لانّهم لمّا جعلوا اعرابهما بالحروف وكانت الحروف ثلاثه اعنی الواو والیاء والالف جعلوا رفع المثنی بالالف لِحَفَّتْهَا والمثنی مقدّم فاخذها

ورفع الجمع بالواو لمناسبه الضمّه ثم جعلوا جرّ المثني والمجموع بالياء وفتحوا ما قبل الياء في المثني وكسروه في الجمع فرقاً بينهما ولمّا رأوا أنّه يفتح في بعض الصور في الجمع ايضاً نحو مصطفين فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثني ثم جعلوا النصب فيهما تابعاً للجرّ [ناصِرَه] للواحد [ناصِرَتان] للمثني [ناصرات] لجماعه الاناث [ونواصِر] ايضاً لها والاكثران [يجيء اسم المفعول منه على مفعول تقول : مَنْصُورٌ مَنْصُورانِ مَنْصُورُونَ الى آخره] .

وأما قال : فالأكثر لأتبعهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو : ضَرَّابٌ وَضَرُوبٌ وَمَضْرَابٌ وَعَلِيمٌ ، وَحَإِذِرٌ في اسم الفاعل ونحو : قَتِيلٌ وَحُلُوبٌ في اسم المفعول وهذا الصنف المشبه اسم فاعل عند أهل هذه الصناعات [وتقول :] رَجُلٌ [مَمْرُورٌ به] ورجلان [مَمْرُورٌ بهما] ورجال [مَمْرُورٌ بهم] وامرأه [مَمْرُورٌ بها] وامرأتان [مَمْرُورٌ بهما] ونساء [مَمْرُورٌ بهنَّ] أى لا يبنى اسم المفعول من اللانزم إلما بعد أن تُعَدِّيهِ إذ ليس له مفعول [فتثني] انت [وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير فيما] أى في اسم المفعول المئدى [يتعدى بحرف الجرّ لا- اسم المفعول] فلا- تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممروره بها ونحو ذلك ؛ لأنّ القائم مقام الفاعل لفظاً أعنى الجارّ والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثني ولا مجموع .

فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر كلام صاحب الكشاف أنّ مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال : زَيْدٌ به ممرور لأنه ذكر في قوله تعالى : «أُولَئِكَ كَانَتْ عَنْهُمْ مَسْئُومًا» (١) أنّ عنه فاعل مسؤولاً قَدَم عليه [وفعل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم] مع المبالغه [وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول] وامثلتهما في التثنيه والجمع والتذكير

ص : ٤٣

والتأنيث كأمثله اسم الفاعل والمفعول إلا أنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث في الفعل الذى بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو : رجل قتيل ، وامرأه قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيله فلانه ، فإنهما لا يستويان لخوف اللبس هذا فى الثلاثى المجزء .

[واما ما زاد على الثلاثه] ثلاثياً كان أو رباعياً [فالضابط فيه] أى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط الأمر الكلى الذى ينطبق على جميع الجزئيات [أن تضع فى مضارعه الميم المضمومه موضع حرف المضارعه وتكسر ما قبل آخره] أى آخر المضارع [فى الفاعل] أى فى اسم الفاعل كما فعلت فى أكثر فعله وهو المبنى للفاعل [وتفتح ما] قبل الآخر [فى اسم المفعول] كما فتحت فعله أعنى المبنى للمفعول [نحو : مُكْرِم] بالكسر اسم الفاعل [ومُكْرَم] بالفتح اسم المفعول [ومُدْخِرٌ ومُدْخِرٌ ومُدْخِرٌ ومُدْخِرٌ] .

وكذا قياس بواقى الأمثله إلا ما شدّد من نحو : اشْيَهَبَ أى اظنّب واكثر فى الكلام فهو مُشْيَهَبٌ ، واحصن فهو مُحْصَنٌ ، والفَجِجَ أى افلَسَ فهو مُلْفَجَجٌ بفتح ما قبل الآخر فى الثلاثه اسم فاعل ، وكذا اغشَبَ المكان فهو عاشب ، وأورس فهو وارسٌ ، وايفع الغلام أى ارتفع فهو يافع ، ولا يقال : معشب ولا مورسٌ ولا موفع .

[وقد يستوى لفظ] اسم [الفاعل و] اسم [المفعول فى بعض المواضع كمحَابٍ ومتحَابٍ ومختارٍ ومعتدٍ ومضطّرٍّ ومنصبٍ فى الاسم الفاعل] ومنصبٍ فيه [فى اسم المفعول ومنجاب أى منقطع ومنكشف فى اسم الفاعل] ومنجابٌ عنه [فى المفعول فان لفظى اسم الفاعل واسم المفعول فى هذه الامثله مستويان لسكون ما قبل الآخر بالادغام فى

بعض وبالقلب في بعض والفرق أنما كان بحركته فلما ازال الحركة استويا [ويختلف في التقدير] لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتح في الاسم المفعول ، ويفرق في الآخرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لا نسلم استوائهما في الآخرين لأننا نقول اسم الفاعل والمفعول فيهما لفظاً مُنصّباً ومُنجاباً ، والجار والمجرور شرط لا شرط واذ قد فرغنا من السالم فقد حان أن نشرع في غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثه وهى : المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف يذكرها في ثلاثه فصول مقدماً المضاعف فإنه وان كان ملحقاً بالمعتلات فناسب ان يذكر عقيبتها لكن قدمه لمشابهه السالم في قلبه التغيير وكون حروفه حروف الصحيح قائلاً : [فصل المضاعف]

فصل في المضاعف

وهو اسم مفعول من ضاعف ، قال الخليل : التضعيف ان يزداد على الشىء مثله فيجعل اثنين أو اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفه [ويقال له] أى للمضاعف [الاصم] لتحقق الشده فيه بواسطه الادغام يقال : حَجَّرَ اصمً أى صلب ، وكان اهل الجاهليه يسمون رجلاً بشهر الله الاصم ، قال الخليل : انما سمي بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث ؛ لأنه من الاشهر الحُرْم ولا يسمع فيه ايضاً حركه قتال ولا قعقه سلاح. ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولاً مضاعف الثلاثي.

وقال : [هو] أى المضاعف [من الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد] يعنى إن كان العين ياء كان اللام ايضاً ياء ، وان كان دالاً كان ايضاً دالاً وهكذا [كَرَدٌ] فى الثلاثي المجرد [وأعدّ] الشىء أى هيأه فى المزيد فيه فبين كون عينهما ولا مهما من

جنس واحد بقوله : [فَإِنَّ أَصْلَهُمَا رَدَدَ وَأَعْيَدَدَ] فالعين واللام دالان كما ترى فاسكنت الأولى وادغمت في الثانية ، فقوله : المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان ، والجمله خبر المبتدأ الأول ، وقوله : من الثلاثي حال ، ويقال له : الاصم جملة معترضه .

ويجوز أن يكون فصل المضاعف بالاضافه [وهو] اعنى المضاعف [من الرباعي] مجرداً كان أو مزيداً فيه [ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية] ايضاً من جنس واحد [ويقال له] أى للمضاعف من الرباعي [المطابق ايضاً] بالفتح اسم مفعول من المطابقه أى الموافقه تقول طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على حدّ واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية نحو : زَلَزَل الشىء [زَلَزَلَهُ وَزَلَزَالاً] أى حرّكه ويجوز فى مصدره فتح الفاء وكسرها بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لا غير نحو : دَخَرَجَ دحراجاً .

وقوله ايضاً اشاره الى انه يسمّى الأصم ايضاً ، لأنه وإن لم يكن فيه إدغام ليتحقّق شدّته لكنّه حمل على الثلاثي ، ولأنّ علّه الإدغام اجتماع المثليين فإذا كان مرتين كان ادعى الى الإدغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصله بين المثليين فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي نحو : مَيَدَدُنْ ، فإنه يسمّى بذلك حملاً على الاصل ولما كان هاهنا مظنه السؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع أنّ حروفه حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله : [وأنما الحق المضاعف بالمعتلات لانيّ حروف التضعيف يلحقه الإبدال] وهو أن تجعل حرفاً موضع حرف آخر ، والحروف التي تجعلها موضع آخر حروف انصت يَوْمَ يَدُّ طَأَزَلْ ، وكلّ واحد منها يبدل من عدّه حروف لا يليق بيان ذلك هاهنا وذلك الابدال [كقولهم : امليت بمعنى املت] يعنى أنّ

اصله املت قلبت اللام الاخيريه ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام بسكون الثانى ، وامثال ذلك كثيره فى الكلام نحو :
تَقْضَى البازى أى تَقْضَى ، وحَسَيْت بالخير أى حَسَسْت به ، وتَلَعَيْتُ به أى تَلَعْت.

وكذا الرباعى نحو : مهممت أى معمعت ، ودَهَيْدَيْتُ أى دَهَيْدَهْتُ ، وَصَهَيْيْتُ أى صَهَصَهْتُ وامثال ذلك [و] لانه يلحقه [الحذف كقولهم : مَسْتُ وَظَلْتُ] بفتح الفاء وكسرها [واحست أى مسست ، وظللت واحسست] يعنى إن اصل مست مَسِسْت بالكسر فحذفت السين الأولى لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختص الأولى بالحذف لأنها تدغم ، وقيل : حذفت الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلأنه حذفت السين مع حركتها فبقى الباقي مفتوحه بحالها وأما الكسر فلأنه نقل حركه السين الى الميم بعد اسكانها وحذفت السين فقيل : مَسْتُ بكسر الميم ، وكذلك ظلت بلا فرق واصل احسست احَسَسْت نقلت فتحه السين الى الحاء وحذفت احدى السينين فقيل احست ، وانشد الاخفش :

مِسْنَا السَّمَاءَ فَمِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا**حَتَّى نَرَى أَحَدًا يَمْشَى وَشَهْلَانَا

وفى التنزيل : فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (١) ، وروى أبو عبيده قول أبو زيد : خَلَا إِنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسٌ وَهَذَا مِنَ الشَّوَاذِ لِلتَّخْفِيفِ ، قال فى الصحاح : مَسْتُ الشىء بالكسر امسَهُ بالفتح مَسًّا فهذه اللغه الفصيحه.

وحكى ابو عبيده : مَسْتُ الشىء بالفتح امسُهُ بالضم امسَهُ بالكسر ، ويقال : ظَلْتُ افْعَلَ كذا بالكسر ظَلُولًا إذا عملته بالنهار دون الليل ، واحسْتُ بالخير واحسِسْتُ أى ايقنْتُ به ، وربما قالوا : أَحْسِسْتُ بالخير وحسيت يبدلون من السين ياء ، قال ابو زيد : حَسَيْنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسٌ ، فَلَمَّا

ص : ٤٧

الحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يلحقان حرف العله كما سنذكره في باب الحق المضاعف بالمتعلات وجعل من غير السالم مثلها.

وفيه نظر لأن الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح ايضاً ، اما الحذف ففي نحو : تجب وتقاتل وتدحرج كما مر ، واما الإبدال فاكتر من أن يحصى ، ويمكن أن يجاب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح ، فأنهما لا يلحقان الحروف الاصلية بل الإبدال يلحقهما دون الحذف وقوله كقولهم امليت رمز خفي الى ذلك وكان الأولى ان يقول : لأن حرف التضعيف يصير حرف عله كما في امليت أحسيت.

[والمضاعف يلحقه الإدغام] وهو في اللغة الاخفاء والادخال يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس أى ادخلت في فيه ، وادغمت الثوب في الوعاء ، والادغام افعال من عبارات الكوفيين ، والادغام افتعال من عبارات البصريين ، وقد ظن أن الادغام بالتشديد افتعال غير متعد ، وهو سهو لما قال في الصحاح : يقال أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته [وهو] أى الادغام فى الاصطلاح [أن تُسكَّن] الحرف [الاوّل] من المتجانسين [وتدرج فى الثانى] أى فى الحرف الثانى نحو : مد ، فإن اصله مدد اسكنت الدال الأولى ، وادرجتها فى الثانية ، وإنما سکن الاوّل ليتصل بالثانى إذ لو حرّك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركه ، والثانى لا يكون إلا متحرّكاً لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره.

[ويسمى] الحرف [الاوّل] من المتجانسين إذا ادغمته [مُدْغَمًا] اسم مفعول لادغامك اياه [و] يسمى الحرف [الثانى] مدغماً فيه [لادغامك الاوّل فيه والغرض من الادغام التخفيف ، فإن التلفظ بالمثلين فى غايه الثقل حساً لا يقال انّ قوله ان تسكن الاوّل غير شامل لنحو : مد]

مصدراً لأنّ الأوّل ساكن فلا يسكن لأننا نقول أنّه لمّا ذكر أنّ المتحرّك يسكن عند ادغامه علم منه أنّ بقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى [وذلك] أى الإدغام [واجب فى] الماضى والمضارع من الثلاثى المجزّد مطلقاً ومن المزيد فيه من الابواب التى يذكرها ما لم يتصل بها الضمائر البارزه المرفوعه المتحرّكه ، فأن اتّصلت ففيه تفصيل يذكر فعبر عمّا ذكرنا بقوله [نحو : مَدَّ يَمُدُّ وأَعَدَّ يَعُدُّ وانْقَدَّ يَنْقَدُّ واعْتَدَّ يَعْتَدُّ] ولما كان هاهنا افعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن مضاعفاً ذكرها استطراداً بين ذلك لكنّه خلطها وكان الأولى أن يميّزها.

فقال : [واسوَدَّ يَسْوَدُّ] من باب الإفعال [واسوَادَّ يَسْوَادُّ] من باب الافعال وليس من باب المضاعف لأنّ عينهما ولاهما ليسا من جنس واحد ، فإنّ عينهما الواو ولاهما الدال [واسِيَتَعَدَّ يَسِيَتَعُدُّ] مضاعف من باب الاستفعال [واطْمَأَنَّ يَطْمَأَنُّ] أى سكن اطميناناً وطمانينته ليس من باب المضاعف ، لأنّ عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعال كالإقشعرار [وتَمَادَّ يَتَمَادُّ] مضاعف من باب التفاعل فيجب فى هذه الصور الإدغام لاجتماع المثلين مع عدم مانع من الإدغام وكذا إذا لحقها تاء التانيث نحو : مَدَّتْ واعَدَّتْ وانقَدَّتْ الخ.

[وكذا هذه الافعال] التى يجب فيها الإدغام إذا بنيتها للفاعل يجب فيها الادغام ايضاً [إذا بنيتها للمفعول] ماضياً كان أو مضارعاً [نحو : مُيِّدٌ] والاصل مُيِّدٌ [ويَمِيْدٌ] والاصل يُمِيْدُ وكذا تُمِيْدُ وأَمَدُّ ونَمَدُّ و [كذا نظائره] أى نظائر : مُدَّ يَمُدُّ كَأَعَدَّ يَعُدُّ وانقَدَّ يُنْقَدُّ فيه ، واعْتَدَّ يُعْتَدُّ به واسِيَتَعَدَّ يُسِيَتَعُدُّ وتَمَوَدَّ يَتَمَوَدُّ بالتقاء الساكنين على حدّه وكذا البواقي فهذه هى الابواب التى يدخل فيها الإدغام وما بقى فبعضه لم يجىء منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للإدغام اليه سبيل نحو : مَدَدَ يَمُدُّ فى التفعيل وتَمَدَّدَ

يَتَمِدُّ فِي التَّفْعَلِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَيْنَ وَهُوَ الْمَدَى يَدْغَمُ مَتَحَرِّكاً ابْتِدَاءً لِإِدْغَامِ حَرْفِ آخِرِ فِيهِ فَهُوَ لَا يَدْغَمُ فِي حَرْفِ آخِرِ لَامْتِنَاعِ اسْكَانِهِ. [وفي نحو : مدٌّ] أعني [مصدرًا] أي وكذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ، ويكون الثاني متحرّكاً وعقب نحو : مدّ بقوله مصدرًا دفعاً لتوهم أنه ماضٍ أو أمر.

وكذلك الإدغام واجب [إذا اتصل بالفعل] المضاعف أو ما شاكله ممّا مرّ [الف ضمير أو واوه أو يآؤه] سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً مجرداً أو مزيداً فيه مجهولاً أو معلوماً ، ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك لأنّ ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحرّكاً لئلا يلزم التقاء الساكنين وحينئذٍ الأوّل ان كان ساكناً يدرج وإلّا يسكن ويدرج في الثاني فالالف نحو : [مُدًّا] بفتح الميم أو ضمّه فعل الاثنین من الماضي أو الامر والواو نحو : مدّوا بفتح الميم أو ضمّه فعل جماعه المذكور من الماضي أو الامر والياء نحو : [مُدًى] بضمّ الميم وهو فعل الامر من المؤنث من تمدّين ، فإن المحقّقين على أنّ هذا الياء ياء الضمير كالف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الأخفش.

وقس على هذا البواقي من المزيد فيه والمضارع وغير ذلك والضابط أنّه يجب في كلّ فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحرّكاً ، وأمّا نحو قولهم : قطط شعره إذا اشتدّت جعودته وضبب البلد اذا اكثر ضبابها بفكّ الإدغام فشاذّ جىء به لبيان الاصل وضمنوا في قوله :

مَهْلًا عَادِلٌ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي *** إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَبِنُوا

محمول على الضروره والشائع الكثير ضمّوا أي بخلوا والإدغام [ممتنع في] كلّ فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرّك كثناء الخطاب

وتاء المتكلم ونونه فى الماضى ونون جماعه النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره مجرداً أو مزيداً فيه مبتياً للفاعل أو المفعول لأن هذه الضمائر تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا وهو الثانى من المتجانسين فلا يمكن الإدغام.

وعبر عن جميع ذلك بقوله [نحو : مَيْدَدْتُ مَيْدَدُنَا وَمَيْدَدُنِى إِلَى مَيْدَدْتِنِ] يعنى : مَيْدَدْتُ مَيْدَدْتُمَا مَيْدَدْتُمْ مَيْدَدْتِ مَيْدَدْتُمَا مَيْدَدْتِنِ [وَيَمْدُدْنَ وَيَمْدُدْنَ وَآمُدُّنَ وَلَا تَمْدُدْنَ] فهذه امثله نون جماعه النساء.

والإدغام [جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد] أى جازم كان فيجوز عدم الإدغام نظراً الى ان شرط الإدغام تحرك الحرف الثانى وهو ساكن هنا فلا يدغم ، ويقال : لم يمدد وهو لغه الحجازيين ، قال الشاعر :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخُلُ بِفَضْلِهِ * عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنِ عَنْهُ وَيُدْمَمُ

فإن قوله : ويدمم مجزوم لكونه عطفاً على قوله : يستغن وهو جواب الشرط اعنى من يك.

ويجوز الادغام نظراً الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن الثانى ويدغم فيه الاول فيقال : لَمْ يَمِدَّ بِضَمِّ الدال او الكسر أو الفتح لما سياتى وهو لغه بنى تميم ، والاول هو الاقرب الى القياس وفى التنزيل : «وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ» (١) ، فإن قلت : إن السكون فى مددت ونحوه ايضاً عارض فلم لا يجوز فيه الإدغام ، قلت : لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمه ويسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال ذلك الغرض ؛ ولان الإدغام موقوف على تحرك الثانى وهو موقوف على الإدغام لئلا يتوالى الحركات الاربع فيلزم الدور.

وفى هذا نظر إذ تحرك الثانى لا يتوقف على الإدغام بل على اسكان الاول وهو جزء الإدغام لا نفسه وإنما قال : على فعل الواحد لأن

ص: ٥١

الإدغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعه المذكور وفعل الواحده المخاطبه كما مرّ ، وممتنع في فعل جماعه النساء فالجائز في فعل الواحد غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً ، وكذا في الواحده الغائبه ولفظ المصنف لا يشعر بذلك إذ لا يندرج في فعل الواحد الواحده ولا- يصحّ أن يقال : المراد فعل الشخص الواحد مذكراً كان أم مؤنثاً ؛ لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحده المخاطبه والإدغام فيه واجب لا- جائز اللهم إلا أن يقال : قد علم حكمه من قبل فهو في حكم المثني ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا- يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه [فإن كان مكسور العين كيْفِرَ [أي يهرب] أو مفتوحه كَيَعُضُ [الشئ ويعض عليه أي يأخذه بالسنّ] فتقول : لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعْضْ بكسر اللام وفتحها] أما الكسر فلأن الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التأخى ولأنّ الجزم قد جعل عوضاً عن الجزّ عند تعذّر الجزّ أعني في الافعال فكذا جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذّر السكون.

وأما الفتح فلكونه أخفّ ولك أن تقول الكسر في نحو : لم يفرّ لمتابعه العين ، وكذا الفتح في لم يعضّ [و] تقول : [لم يفرّز] ولم يعضّ بفكّ الإدغام [كما هو لغه الحجازيين] وهكذا حكم يقشعرّ ويحمارّ ويحمرّ [يعنى تقول : لم يقشعرّ ولم يحمرّ ولم يحمارّ بكسر اللام وفتحها كما مرّ ولم يقشعرّ ولم يحمرّ ولم يحمارّ بفكّ الإدغام وكسر ما قبل الآخر لأننا نقول الأصل في يحمرّ ويحمارّ ويقشعرّ يحمرّ يحمارّ يقشعرّ بكسر ما قبل الآخر في المضارع ، وفي الماضى مفتوحاً حملاً على الاخوات نحو : اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج ، وقولهم : إِرْعَوِي يِرْعَوِي وإِحْوَايِي حَوَايِي يدلّ عليه. و [إن كان العين منه] أي من المضارع [مضموماً فيجوز] عند

دخول الجازم عليه [الحركات الثلاث] الضم والفتح والكسر [مع الإدغام] ويجوز [فكّه] أى فكّ الإدغام [تقول : لم يَمُدَّ بحركات الدال] الفتح للخفّه والكسر لأنه الاصل فى حركه الساكن والضم لاتباع العين [و] [تقول : لم يمدد بفكّ الادغام] لما تقدّم.

وهكذا حكم الأمر يعنى أمر المخاطب وإلّا فامر الغائب قد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز فى أمر المخاطب إذا كان فعل الواحد ما يجوز فى المضارع المجزوم فلا- تنس ما تقدّم من أنّه يجب الإدغام إذا اتّصل بالفعل الف الضمير أو واوه أو ياؤه ويمتنع إذا اتّصل به نون جماعه النساء ، فإن كان مكسور العين أو مفتوحه فتقول : فِرَّ وَعَضَّ بكسر اللام وفتحها كما تقدّم ، وافرز واغضض بفكّ الإدغام وإن كان مضموم العين فتقول : مُدَّ بحركات الدال الضم والفتح والكسر ، وامدّد بفكّ الإدغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير :

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلِهِ اللَّوَى *** وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ

والاعرف الأفتح الكسر فى هذه الصورة اعنى التقاء الساكنين ومما جاء بفكّ الادغام قوله :

وَأَعِدُّ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلًا وَنِعْمَةً *** عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبٌ

والمراد جواز الإدغام وفكّه عندنا وإلّا فالإدغام واجب عند بنى تميم وممتنع عند الحجازيين ، قالوا : إذا اتّصل بالمجزوم فى حال الإدغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو : رَدَّهَا بِالْفَتْحِ وَرَدَّهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْإِفْصَاحِ ، وروى رَدَّهُ بِالْكَسْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

واعلم : أنّ حكم الثلاثى المزيّد فيه فى جميع ما ذكر حكم المجزّد ، وإن لم يذكر المصنّف اكتفاء بالاصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شىء منه على من اطّلع على ما ذكرناه [وتقول فى اسم الفاعل : مادّ] بالإدغام وجوباً للإجماع

المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حدّه والاصل مادِدُ [مادّانِ مادُّونَ مادّه مادّتان مادّاه وموَأدُ] وتقول في اسم [المفعول : مَمْدُودٌ كمنصور] من غير ادغام لحصول الفاصل بين حرفي التّضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع ، فإن كان من الابواب المذكوره يجب وإلّا يمتنع ، وأما الرباعى المجزّد فلا مجال للادغام فيه اصلاً ، فهذا أو ان أن نشمّر الذيل لتحقيق المعتلّ والمهموز مقدّما للمعتلّ لما له من الأقسام والأبحاث ليس للمهموز فكأنّه تحرّك نفس السامع فى طلبه لكونه أكثر بحثاً.

فصل فى المعتلّ

إشاره

[فصل المعتلّ] و [هو] : اسم فاعل من اعتلّ أى مرض ، ويسمّى هذا القسم معتلّاً لما فيه من الإعلال ، وأما فى الإصطلاح فهو [ما كان أحد أصوله] أى أحد حروفه الأصليه [حرف عله] واحترز بالأصليه عن نحو : اعشوشب وقاتلّ ويقنّهق وامثالها ، ودخل فيه نحو : قُبلُ وبع وامثالها ، ولا- يتوهم خروج الليف من هذا التعريف فإنّ اثنين من أصوله حرفا عله ؛ لأنّه إذا كان اثنان منها حرفى عله تصدق عليه أنّ احدها حرف عله ضروره.

[وهى] أى حروف العله [الواو والالف والياء] سمّيت بذلك ؛ لأنّ من شأنها أن يقلب بعضها الى بعض ، وحقيقه العله تغيير الشىء عن حاله وعند بعضهم أنّ الهمزه من حروف العله ، والجمهور على خلافه إذ لا- يجرى فيها ما يجرى فى الواو والالف والياء فى كثير من الابواب وبذلك خرج المهموز عن حدّ المعتلّ.

[ويسمّى] حروف العله فى اصطلاحهم [حروف المدّ واللّين] اطلق المصنّف هذا الكلام إلّا أنّ فيه تفصيلاً فلا بأس علينا ان نشير اليه وهو أنّ حرف العله إن كانت متحرّكه لا تسمّى حرف المدّ واللّين لانتفائهما فيها

وهذا غير الالف ، وان كانت ساكنه تسمى حرف اللين لما فيها من اللين لا تساع مخرجها ، ولأنها تخرج في لين من غير خشونه عن اللسان وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها بان يكون ما قبل الواو مضموماً والالف مفتوحاً والياء مكسوراً تسمى حروف المد ايضاً لما فيها من اللين مع الإمتداد نحو : قال ويقول وباع ويبيع ، وإلا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها هذا في الواو والياء ، وأما الالف فتكون حرف مدّ أبداً وهما تاره يكونان حرفي عله فقط ، وتاره حرفي لين ايضاً وتاره حرفي مدّ ايضاً فحروف العله اعمّ منهما وحروف اللين اعمّ من حروف المدّ هذا ، ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المدّ واللين مطلقاً ، والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنّف في تسميتها حرف المدّ واللين أنها تخرج في لين من غير كلفه على اللسان وذلك لا تساع مخرجها ، فإنّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدّ ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلّب [والالف حينئذ [أي حين إذا كان أحد حروف الأُصول من المعتل [تكون منقلبه عن واو او ياء] نحو : قال وباع لاند حروف الأُصول هي حروف الماضي من المجرّد.

وهي من الثلاثي متحرّكه أبدا في الاصل والالف ساكنه فلا يكون أصلاً وأما الرباعي فلأنّ حروفه الأُصول تكون متحرّكه إلّا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفاً لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولأنه امتنع كونه أصلاً في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حينئذ عن الالف في نحو : قاتل واحماز وتباعد ممّا ليس من حروفه الأُصول ، فإنّها ليست منقلبه بل هي زائده.

واعلم : أنّ الالف في الافعال كلّها وفي الاسماء المتمكّنه إمّا ان تكون زائده أو منقلبه بخلاف الاسماء الغير المتمكّنه والحروف نحو : متى ومهما وبلى وعلى وما اشبه ذلك ، فإنّها فيها اصليّه ، واعلم أنّ المعتلّ جنس تحته انواع مختلفه الحقائق كمعتلّ الفاء والعين واللام وغير ذلك ، فأشار الى إنحصار

انواع المعتلّ

اشاره

[وانواعه سبعة] لأنّ حرف العله فيه إما أن تكون متعدّده أولاً فإن لم تكن متعدّده فإنّما أن تكون فاءً أو عيناً أو لاماً ، فهذه ثلاثه اقسام وإن كانت متعدّده فإنّما أن يكون اثنين أو اكثر ، فالثاني قسم واحد ، والأول إما أن يفترقا أو يقترنا فإن افترقا فهذا قسم آخر ، وإن اقترنا فإنّما ان يكون فاءً وعيناً أو عيناً ولاماً فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أبواب.

الأول: المعتلّ الفاء

[الاوّل] من الانواع السبعة [المعتلّ الفاء] باضافه المعتلّ الى الفاء اضافه لفظيه أى الّذى اعتلّ فاؤه وقدم ما يكون حرف العله فيه غير متعدّده لكثرة ابحاثه واستعماله ثمّ قدّم معتلّ الفاء لتقدّم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه فقط حرف عله [ويقال له المثال لمماثلته] أى لمشابهته [الصحيح فى احتمال الحركات] فى الماضى تقول : وَعَيْدٌ وَعَيْدَا وَعَيْدُوا ، كما تقول ، ضَرَبَ ضَرْبًا ضَرْبًا بخلاف الاجوف والناقص ، والفاء امّا يكون واواً أو ياءً اذا الالف ليس باصلّى ولا يمكن ان يكون فاؤه الفا لسكونه وقدّم بحث الواو لأنّ له احكاماً ليست للياء فقال : [امّا الواو فتحذف من] الفعل [المضارع الّذى يكون على] وزن [يفعل بكسر العين] لأنّه لمّا وقع بين الياء والكسره ثقل كالضمه بين الكسرتين فحذف ثمّ حملت عليه اخواته أعنى التاء والنون والهمزه [و] يحذف ايضاً [من مصدره] أى مصدر المعتلّ الفاء [الّذى] يكون [على] وزن [فعله] بكسر الفاء [وتسلم] الواو [فى سائر تصاريفه] أى فى سائر تصاريّف المعتلّ الفاء من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول [تقول : وَعَيْدٌ] بسلامه الواو [ويعد] بحذفها لما مرّ [عدّه] بحذفها لأنّها على وزن فِعْلُهُ والاصل وعدّه فنقلت كسره الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ففيل

عَدَه على وزن عِلَه وقيل الاصل وِعْدُ حذفت الواو كما مرَّ ثمَّ زيدت التاء عوضاً منها.

واعلم : أنَّ مراد المصنّف بقوله ومن مصدره العَدَى على فِعْلِه ان يكون ممّا حذفت الواو من مضارعه لأنّ مصدر المعتلّ الفاء اذا لم يكن للحاله ليس على فِعْلِه إلّا فيما يكون المضارع منه على يَفْعِل بكسر العين بحكم الاستقراء والوجهه اسم المصدر ويجوز ان يكون الضمير فى مصدره راجعاً الى المضارع المذكور فالمصدر ان لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثّل له و اشار اليه بقوله [ووعداً] وان كان مكسور الفاء لكن لم يحذف الفاء من فِعْلِه لا يحذف منه ايضاً نحو : الوصال ممّا هو مصدر واصل يُواصلُ [فهو واعداً] فى اسم الفاعل [وذاك مؤعوذاً] فى اسم المفعول بسلامه الواو [عدُ] فى امر المخاطب بحذف الواو فإن قلت كان عليه ذكر حذفها فى الامر ايضاً قلت أنّه فرع لمضارعه.

وقد علمت الحذف فى الأصل فكذا فى الفرع فلا حاجه الى ذكره أو نقول انّ الامر ليست فيه واو فيحذف لأنّ المضارع هو تعدُّ بلا واو فحذفت حرف المضارعه واسكنت آخره فقيل : عدُّ واما الجحد والامر باللام والنهى والنفى فهى مضارع نحو : ليعدُّ ولا يعدُّ ولا يعدُّ ولم يعدُّ [وكذلك ومق] أى احبّ [يميّق مَقَّة] بسلامتها فى الماضى وحذفها فى المضارع والمصدر وهذا من باب : حَسِبَ يَحْسِبُ ، والاصل يَوْمِقُ وَمَقَّةً.

واذا كان الحذف بسبب الياء والكسره [فإذا ازيلت كسره ما بعدها] أى ما بعد الواو [اعيدت الواو المحذوفه] لزوال عِلَه حذفتها [نحو : لم يوعداً] فى المبنى للمفعول لأنّ ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح ابدأً وفيه نظر لانه ينتفض بنحو : يَطَأُ وَيَسَعُ وَيَصَعُ.

وامثال ذلك كما سيجىء وبنحو قولهم : لَمْ يَلِدْهُ بسكون اللام وفتح الدال

والاصل لم يَلِدْه نحو : لم يَعِدْهُ والواو محذوفه اسكنت اللام تشبيهاً له بِكْتَفٍ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ كِتْفٌ بِكسر التاء ، فاجتمع الساكنان وهما اللام والبدال ففتحوا البدال لالتقاء الساكنين اذ لو حَرَكَ الاوّل لزال الغرض فقد زال كسره ما بعد الواو فى الصورتين ولم تعد قال الشاعر : عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وذى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ ويمكن أن يدفع بالعنايه.

[وثبت] عطف على قوله فتحذف أى الواو تثبت [فى يَفْعَلُ بالفتح] لعدم ما يقتضى حذفها إذ الفتحه خفيفه [كَوَجَلٌ] بالكسر أى خاف [يَوْجِلُ] بالفتح ، وفيه أربع لغات : الأولى : يوجَل وهو الاصل ، والثانيه : يَيَجَلُ بقلب الواو ياء لأنها اخفّ من الواو ، والثالثه : يا جل بقلب الواو الفأ لأنها اخفّ ، والرابعه : يَيَجَلُ بكسر حرف المضارعه وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلًا كالضمه بعد الكسره فقلبوا الفتحه كسره لينقلب الواو ياء ، وليست هذه من لغه بنى أسد.

لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعه إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يَعْلَمُ لثقل الكسره على الياء واهل هذه اللغه يكسرون جميع حروف المضارعه يقولون : هو ييجَلُ ، وأنت تيجَلُ ، وانا ايجَلُ ، ونحن نيجَلُ كقول الشاعر :

قَعِيدِكَ أَلَّا تُسْمِعِنِي مَلَامَةً *** وَلَا تَنْكَأى قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَجْعَا

بكسر الياء والاصل يَوْجِعُ [إيجَلُ] أمر من تَوَجَّلَ والاصل إُوَجِّلُ بكسر الهمزه [قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها] وهذا قياس مطّرد لتعسير النطق بالواو المكسور ما قبلها [فإن الضم ما قبلها] أى ما قبل الياء منقلبه عن الواو فى نحو : إيجَلُ [عادت الواو] لزوال عله القلب اعنى كسره ما قبل الواو [وتقول : يا زيد إيجَلُ تلفظ بالواو] لزوال عله القلب

وهي الكسره بسقوط الهمزه في الدّرج [وتكتب بالياء] لأنّ الأصل في كلّ كلمه أن يكتب بصوره لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والابتداء فيه بالياء نحو : إيجل فتكتب بالياء ولو كتب في الكتب التعليميّة بالواو فلا بأس به لتوضيحه وتفهمه للمستفيدين.

[وثبت [الواو] في يَفْعِيل بالضمّ] ايضاً لإنتفاء مقتضى الحذف [كَوَجِه] أي صار شريفاً [يُوْجُهُ اوْجُهُ لا تُوْجُهُ] نحو : حَسِين يَحْسُنُ أَحْسُنُ لا يَحْسُنُ وكذا بواقي الامثله ، ثمّ استشعر اعتراضاً على قوله : وثبت في يَفْعَل بالفتح بأنّ يطاءً ويسع .. الخ بالفتح ، وقد حذفت الواو فاجاب بقوله : [وحذفت الواو من يَطَّأ وَيَسْعُ وَيَضَعُ وَيَقَعُ وَيَدْعُ] أي يترك [لأنها في الاصل يَفْعَل بكسر العين ففتح العين] بعد حذف الواو [لحرف الحلق] فيكون الحذف من يَفْعَل بالكسر لكن يرد على المصنّف أنّه قال : إذا ازيلت كسره ما بعد الواو اعيدت الواو ، فإن قلت : كسره العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فَلِمَ فتحت ، قلت حاصل الكلام : أنّه قد وقعت هذه الافعال محذوفه الواو مفتوحه العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم خرق قاعدتهم وإلا فمن اين لهم بهذا وكذا جميع العلل ، فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطاءً ويضع يشكل في مثل يَسْعُ ، فإنّ ماضيه وَسِعَ بكسر العين كَسَلِمَ فَلِمَ حُكِمَ بأنّه في الاصل يَفْعَل مكسور العين وهو شاذّ.

[وحذفت ايضاً من يذر] مع أنّه ليس مكسور العين وليس فتحه لاجل حرف الحلق لكن حذفت [لكونه في معنى يدع] فكما حذفت من يدع حذفت من يذر [وأما تواتر ماضى يَدْعُ وَيَذَرُ] يعني لم يسمع من العرب وَدَعَ ولا وَذَرَ ، وسمع يَدْعُ وَيَذَرُ فعلم أنّهم أماتوهما أي تركوا استعمالهما ، قال في الصّحاح : قولهم دَعَهُ أي اتركه ، واصله ودع يَدَعُ ، وقد أميت ماضيه لا يقال :

وَدَعَهُ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : تَرَكَهُ وَلَا وَاوَدَعَ ، وَلَكِنْ يُقَالُ : تَارَكَ وَرَبَّمَا جَاءَ فِي الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ وَدَعُ فَهُوَ مَوْدُوعٌ قَالَ :

لَيْتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي *** غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

وَقَالَ أَيْضاً :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ *** جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَادِعٌ مُصَدِّقٌ

وَذَرَهُ أَيْ دَعَهُ وَهُوَ يَذَرُهُ أَيْ يَدَعُهُ أَصْلُهُ وَذَرَ يَذَرُ أُمِّيَّةٌ مَاضِيَةٌ لَا- يُقَالُ : وَذَرَ وَلَا وَاذَرَ ، وَلَكِنْ يُقَالُ : تَرَكَ وَهُوَ تَارَكَ أَنْتَهَى كَلَامَهُ ، وَفِي جَعْلٍ مَوْدُوعٌ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ وَلَمَّا كَانَ هَاهُنَا مِثْلُهُ سَوْأَلٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُن مَاضِيَهُمَا وَلَا فَاعِلَهُمَا وَلَا مَصْدَرَهُمَا مُسْتَعْمَلَةً فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فَاؤَهُمَا وَاو فَاجَابَ بِقَوْلِهِ : [وَحَذَفَ الْفَاءَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ] أَيْ الْفَاءُ [وَاو] إِذْ لَوْ كَانَ يَاءٌ لَمْ يَحْذَفْ كَمَا سَيَجِيءُ .

[وَاوِيَا الْيَاءَ فَتَثَبَتْ عَلَى كُلِّ حَالٍ] سِوَاءَ وَقَعَتْ فِي الْمَاضِيِ أَوْ فِي الْمَضَارِعِ أَوْ فِي الْأَمْرِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَسِوَاءَ ضَمِّ مَا بَعْدَهُ أَوْ فَتْحِ أَوْ كَسْرِ فَإِنَّهَا اخْفَتْ مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ : [يَمُنَّ يَمُنُّ] كَحَسُنَ يَحْسُنُ مِنَ الْيَمَنِ وَهُوَ الْبِرْكَهَ يُقَالُ : يَمُنُّ الرَّجُلُ إِذَا صَارَ مَيْمُونًا [وَيَسِيرَ يَسِيرٌ] كَضَرِبَ يَضْرِبُ مِنَ الْمَيْسَرِ وَهُوَ قِمَارُ الْعَرَبِ بِالْأَزْلَامِ ، وَجَاءَ يَسْرَ يَسِيرٌ بِالضَّمِّ فِيهِمَا وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَدَ لَفْظَ الْكِتَابِ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّ مِثَالَ الضَّمِّ مَذْكُورٌ [وَيَسَسَ يَسَاسٌ] كَعَلِمَ يَعْلَمُ أَيْ قَنَطٌ ، وَقَدْ جَاءَ يَسِيرٌ بِالْكَسْرِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَدَ لَفْظَ الْكِتَابِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَقَدْ جَاءَ يَأَسُ بِحَذْفِ الْيَاءِ ، وَيَأَسُ بِقَلْبِ الْيَاءِ الْفَاءَ تَخْفِيفًا وَهُمَا مِنَ الشَّوَادِ .

[وَتَقُولُ فِي أَفْعَلٍ مِنَ الْيَاءِ] أَيْ مِمَّا فَاؤُهُ يَاءٌ [أَيَسِيرَ] فِي الْمَاضِيِ [يَوْسِرَ] فِي الْمَضَارِعِ [إِيسَارًا] بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ ، وَلَمَّا كَانَتْ الْوَاوُ وَقَعَتْ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ فِي يَوْسِرٍ مِثْلَ يَوْعَدُ وَلَمْ تَحْذَفْ ، أَجَابَ بِأَنَّهُ لَمْ تَحْذَفْ مِنْ

يوسر مع مقتضى الحذف بقوله : [ولا يقال يُسِرُّ لأنَّ حذف الواو مع حذف الهمزة] إذ الأصل يُأَيِّسِرُّ كما تقدّم.

[إجحاف] أى إضرار [بالكلمه] لتأذيه الى حذف حرفين ثابتين فى الكلمه وهذا فى بعض النسخ ، والحقّ أنّه حاشيه ألحقت بالمتن ، ويمكن الجواب عنه ايضاً بأنّ الواو ليست واقعه بين الياء والكسره بل بين الهمزه والكسره فى الحقيقه ؛ لأنّ المحذوف فى حكم الثابت ، ولايّ الثقل هاهنا متتفٍ لإنضمام ما قبل الواو [فهو مُوسِرٌّ] فى اسم الفاعل [تقلب الياء منهما] أى من المضارع واسم الفاعل [واواً] إذ الأصل يُيَسِّرُّ ومُيَسِّرٌّ ؛ لأنّه يائى وإنما قلبت [لسكونها] أى لسكون الياء [وإنضمام ما قبلها] وذلك قياس مطّرد لتعسّر النطق بالياء الساكنه المضموم ما قبلها بشهاده الذوق والوجدان.

[وتقول فى إفتعل منهما] أى من اليائى والواوئى [اتَّعَدَ] أى قبل الوَعْد هذا فى الواوئى أصله إوْتَعَدَ قلبت الواو تاءً وأدغمت التاء فى التاء إذ الإدغام يدفع الثقل ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه لأنّها إن قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغه ، فالأولى الإكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب وفيه نظر ؛ لأنّه لو قلبت الواو ياءً لا يجوز قلب الياء تاءً ليدغم كما فى الياء المنقلبه عن الهمزه كما سنذكره فى المهموز وفى بعض النسخ.

[وفى افتعل منهما تقلبان] أى الواو والياء [تاء وتدغمان] أى التاءان المنقلبتان عنهما [فى التاء] أى فى تاء افتعل [نحو : اتَّعَدَ] والأوّل أصحّ روايهً ودرايهً [يتَّعد] أصله يوْتَعَدُ فهو [مُتَّعِدٌ] أصله موْتَعَدُ قلبت الواو فيهما تاءً وادغمت فى تاء افتعل حملاً لهما على الماضى [وأتَّسَرَ يَتَّسِرُّ] إتَّساراً [فهو مُتَّسِرٌّ] هذا فى اليائى والاصل ايتَّسَرَ يَتَّسِرُّ فهو

مَيْتَسِرُّ قَلْبَ الْبِئَاءِ تَاءً وَأُدْغِمْتَ لَاهْتِمَامَهُمْ بِالْإِدْغَامِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَرْفَيْنِ كَحَرْفِ وَاحِدٍ وَلَمَّا جَاءَ فِي افْتَعَلٍ مِنْهُمَا لُغَةٌ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ إِدْغَامِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : [وَيُقَالُ ائْتَعِدَ] بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَإِنْ زَالَتْ كَسْرُهُ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَجْزِ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً نَحْوُ : اوتعد ولهذا حمل جار الله العلامة قول الشاعر :

قَامَتْ بِهَا تَشُدُّ كُلَّ الْمُنْشَدِ *** وَائْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

على أَنَّ الْبِئَاءَ بَدَلَ مِنَ التَّاءِ فِي اتَّصَلَتْ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ وَلَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ اللَّغَةِ أَنْ يَقُولُوا : وَاوْتَعِدَ وَاوْتَصَيَلْ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ إِذْ لَا- عِلَّةَ لِلْقَلْبِ اللَّهْمِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لِكِرَاهَتِهِمْ اجْتِمَاعُ الْوَاوَيْنِ ، وَحِينَئِذٍ يُمْكِنُ حَمْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ لَكِنْ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى النِّقْلِ مِنْهُمْ [يَأْتَعِدُ] بِقَلْبِ الْوَاوِ الْفَاءَ لِأَنَّهُ وَجِبَ قَلْبُهُ كَمَا فِي الْمَاضِي وَلَمْ يُمْكِنِ الْقَلْبُ بِالْيَاءِ لِثِقَلِهَا فَقَلْبَتِ الْفَاءَ لِحَفَّتِهَا [فَهُوَ مَوْتَعِدٌ] عَلَى الْأَصْلِ إِنْ كَانَ مِنْ يُوْتَعِدُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ يَأْتَعِدُ قَلْبَتِ الْآلِفَ وَاوًّا لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ قِيَاسُ مَطْرَدٍ [وَايْتَسِرُّ] عَلَى الْأَصْلِ [يَأْتَسِرُّ] بِقَلْبِ الْبِئَاءِ الْفَاءَ تَخْفِيفًا لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْيَائِينَ [فَهُوَ مَوْتَسِرٌ] بِقَلْبِ الْبِئَاءِ وَاوًّا إِنْ كَانَ مِنْ يَيْتَسِرُّ عَلَى الْأَصْلِ وَقَلْبِ الْآلِفِ وَاوًّا إِنْ كَانَ مِنْ يَأْتَسِرُّ [وَهَذَا مَكَانٌ مُوْتَسِرٌ فِيهِ] أَيْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِيتِسَارَ لَازِمٌ فَيَجِبُ تَعْدِيتهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ لِيُنْبِئَ مِنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ فَعَدَّاهُ بِفِي وَقَالَ : ذَلِكَ أَيْ هَذَا مَكَانٌ يَلْعَبُ فِيهِ بِالْقَمَارِ .

[وَحِكْمٌ وَدَّ يَوَدُّ كَحِكْمِ عَضَّ يَعَضُّ] يَعْنِي أَنَّ الْمَعْتَلَّ الْفَاءَ مِنَ الْمَضَاعِفِ حِكْمُهُ كَحِكْمِ الْمَضَاعِفِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ فِي وَجُوبِ الْإِدْغَامِ وَامْتِنَاعِهِ وَجَوَازِهِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْإِعْلَالِ [وَتَقُولُ] فِي الْأَمْرِ [ائِدُّ]

كأغضض [والأصل إؤدد ، ويجوز ودّ بالفتح والكسر كعضّ وذكر ايدد لما فيه من الإعلال واعلم أنّ المضاعف المعتلّ الفاء الواوى لا- يكون مضارعه إلا- مفتوح العين لكون ماضيه على فعل مكسور العين نحو: ودّد إذ لم يبين منه مفتوح لأنه لو بنى منه ذلك لكان عين المضارع أمّا مضموماً أو مكسوراً وكلاهما لا يجوزان أمّا الضم فلاّنه منتفٍ من المثال الواوى قطعاً إلّا ما جاء فى لغه بنى عامر من: وَيُجِدُّ يُجِدُّ بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وأمّا الكسر فلاّنه لو بنى مكسور العين يجب حذف الواو والإدغام لئلاّ ينحزم القاعده وحينئذٍ يلزم تغييران وتغيير الكلمه عن وضعها جدّا.

الثانى: المعتلّ العين

النوع [الثانى] من الأنواع السبعه [المعتلّ العين] وهو ما يكون عين فعله حرف عله وقدمه لتقدم العين على اللّام [ويقال له الأجوف] لخلوّ ما هو كالجوف له من الصّحه [و] يقال له [ذو الثلاثه] ايضاً [لكون ماضيه على ثلاثه أحرف إذا خبرت] [انت عن نفسك] نحو: قُلْتُ وِبِعْتُ لما نذكر ، فإنّه وإن كان جملة لكن يسمّيه أهل التصريف فعل الماضى للمتكلّم.

[فالمجرّد] الثلاثى [تقلب عينه فى الماضى] المبنيّ للفاعل [الفاء سواء كان واواً أو ياءً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو : صانَ وباعَ] والأصل صَوْنٌ وبيعَ قلبت الواو والياء الفاء لأنّ كليهما كحركتين لأنّ الحركات ابعاض هذه الحروف ولّمّا كانتا متحرّكتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك مثل أربع حركات متواليه وهو ثقيل فقلبوها باخفّ الحروف وهو الالف وهذا قياس مطّرد ، والعله حاصلها دفع الثقل وعلما به بالاستقراء ونحو: صَيَدَ البعير وَقَوَّدَ من الشّواذ تنبيهاً على الأصل وكذا

مصدرهما نحو : القود وهو القصاص والصَّيد يقال : صَيَدَ إذا مال الى جانب خلفه.

فإن قلت : إنَّ لَيْسَ أصله لَيْسَ بالكسر فَلِمَ لم يقلب الياء الفأ قلت : لأنه لَمَّا لم يكن من الافعال المتصرِّفه التي يجيء لها الماضى والمضارع وغيرها ولم يجيء منه إلَّا اربعة عشر بناءً للماضى وكان الكسر ثقيلاً نقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرِّفه وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو : ليت.

[فإن اتَّصل به] أى بالماضى المجزّد المبنى للفاعل [ضمير المتكلم] مطلقاً [أو] ضمير [المخاطب] مطلقاً أو ضمير [جمع المؤنث الغائبة نقل فعل] مفتوح العين [من الواوئى الى فَعِيل] مضموم العين ونقل فَعِيل مفتوح العين [من اليائى الى فَعِيل] مكسور العين [دلالة عليهما] أى ليدلّ الضم على الواو والكسر على الياء لأنهما تحذفان كما سيقتر فى الامثله.

[ولم يغيّر فَعِيل] بضمّ العين [ولا- فَعَلَ] بكسر العين [إذا كانا اصليتين] وفى بعض النسخ اذا كانا اصليين يعنى أنّ نحو : طَوَّل بضمّ العين وهَيَّبَ وَخَوِّفَ بكسر العين لم ينقل الى باب آخر لأنك تنقل مفتوح العين اليهما فيلزمك ابقائهما بطريق أولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لا فائده فى قوله إذا كان اصليتين لأنّ فعل وفعل منقولين هاهنا كالأصليين فلم يغيّرا عن حالهما لأنّه إن أراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر فهما كذلك وإن أراد أنّهما لم يغيّر عن حالهما أصلاً فهو ممنوع لأنّه ينقل الضمه والكسره ويحذف العين كما أشار اليه بقوله : [ونقلت الضمه] من الواو [والكسره] من الياء [الى الفاء وحذفت العين أى الياء] والواو [لالتقاء الساكنين] فكيف يحكم بعدم التّغيير فلا حازه

الى التقييد بالأصلى وقيل : احترز عن غير الاصليين لأنهما يُغَيَّران يعنى يرجعان الى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الأصلين فإنه ليس لهما أصل آخر ينقلان اليه.

وفساده يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وغير بعضهم هذا اللفظ الى إذ كانا ليكون للتعليل وليس بشيء وقد سنخ لى أن هذا ليس بقيد احترز به عن شيء لكنه لما ذكر إن فعل الأصلى تغير أراد أن يبين أن فعلَ وفعلَ الأصلين لا يعيران فالتقييد به لازم لأنه المقصود دون الإحتراز فليتأمل اذا تقرّر ما ذكرنا [فتقول : صانَ صانا صانوا صانتَ صانتا صنَّ] والأصل صَوَّ نقلَ فعلَ الواوِ الى فَعَلَ مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمّه الواو الى ما قبله بعد اسكانه تخفيفاً فحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار صنَّ وكذلك بعينه [صِيئَتَ صِيئْتما صِيئْتُمْ صِيئْتِ صِيئْتما صِيئْتَنْ صِيئْتُ صنّا وتقول] فى اليائى [باع باعا باعوا باعَت باعَتا بعَنَ بعَتَ بعْتما بعْتُم بعَتِ بعْتما بعْتَنْ بعَتُ بعنا] والأصل بِيَعَنَ وبِيَعَتَ وبِيَعْتما وبِيَعْتُم .. الخ.

نقل فعل مفتوح العين يائى الى فَعَلَ مكسور العين ونقلت الكسره الى الفاء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وانتظم فى هذا السلك امثال ذلك ممّا هو مفتوح العين بخلاف نحو : خافَ وهابَ وطالَ فإنه لا نقل فيها الى باب آخر تقول : خِفَتَ والاصل خَوَفَتَ وهَيْبَتَ والاصل هَيْبَتَ وطُلتَ والاصل طَوُّلَتَ فأعلت بنقل حركه العين ثم حذفت ، واعلم أن مذهب حديث النقل هو مذهب الاكثرين ولبعض المتأخرين هاهنا كلام آخر يطلب من كتبهم.

[وإذا بنيت [أى الماضى من المجزّد] للمفعول كسرت الفاء من الجميع] أى من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واوياً كان أو يائياً

[فقلت صِينَ] فى الواوئى [واعتلاله بالنقل والقلب] لآن اصله صُونٌ فنقل حركه الواو الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يذكر حذف حركه الفاء لآنه لازم لنقل الحركه اليه فعلم بالالتزام.

[وبيع] هذا فى اليائى [واعتلاله بالنقل] لآن اصله بِيَعٌ نقلت كسره الياء الى ما قبله بعد حذف ضمته فهذه هى اللغه المشهوره وفيه لغتان ايضاً آخرى ان احدهما : صُونٌ وُبُوعٌ بالواو بحذف حركه العين وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغه الأولى ، والأخرى الإشمام لدلالته على أنّ الأصل فى هذا الباب الضمّ وحقيقه الإشمام ان تنحو بكسره فاء الفعل نحو الضمّه فتميل الياء الساكنه بعدها نحو الواو قليلاً إذ هى تابعه لحركه ما قبلها ، وهذا مراد النحاه والقراء لا ضمّ الشفتين فقط مع كسره الفاء كسراً خالصاً كما فى الوقف ولا- الإتيان بضمّه خالصه بعدها ياء ساكنه كما قيل : لآنه هاهنا حركه بين حركتين الضمّ والكسر بعدها حرف بين الواو والياء.

[وتقول فى المضارع : يَصُونُ] من الواوى [ويبيع] من اليائى [وإعتلالهما بالنقل] أى بنقل ضمّه الواو وكسره الياء الى ما قبلهما إذ الأصل : يَصُونٌ وَيَبِيعُ كِيَنْصِيرُ وَيَضْرِبُ [ويخاف] من الواوى [ويهبُ] من اليائى [واعتلالهما بالنقل والقلب] أمّا النقل فهو نقل حركتى الواو والياء الى ما قبلهما فإنّ الأصل : يَخَوْفٌ وَيَهْيَبُ كيعلم ، وأمّا القلب فهو قلب الواو والياء الفأ لتحرّكهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما حملاً للمضارع على الماضى.

وإنما مثل بأربعة أمثله لآنه أمّا : واوى أو يائى ، والواوى : إمّا مفتوح العين أو مضمومه ، واليائى : إمّا مفتوح العين أو مكسوره واعتلال المبنيّ

للمفعول من الجميع بالتقل والقلب ، نحو : يُصَانُ وَيُبَاعُ وَيُخَافُ وَيُهَابُ.

[ويدخل الجازم] على الفعل المضارع [فيسقط العين] أى عين الفعل وهو الواو والياء والالف [إذا سكن ما بعده] أى ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما تبين فى الأمثلة [وتثبت] العين [إذا تحرّك] ما بعده بحركه أصليّه أو مشابهه لها لعدم علّه الحذف [وتقول] عند دخوله فى يَصُونُ [لم يَصُنْ] بحذف حركه الواو ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين [لم يَصُونَا لم يَصُونُوا] بالإثبات فيهما لتحرك ما بعده [لم تَصُنْ] بالحذف [لم تَصُونَا] بالإثبات [لم يَصُنْ] كما تقول يَصُنُّ لآن الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين [لم تَصُنْ لم تَصُونَا لم تَصُونُوا لم تَصُونِي لم تَصُونَا لم تَصُنْ لم أَصُنْ لم نَصُنْ وكذا قياس] كل ما كان عينه ياء أو الفأ ، نحو : [لم يَبِعْ] بالحذف لسكون ما بعده [لم يَبِيعَا] بالإثبات لتحركه [ولم يَخَفْ] بالحذف [لم يَخَافَا] بالإثبات والضابط أن المحذوف إن كان النون فلا يحذف العين وإلا يحذف.

[وقس عليه] أى على المضارع الداخلى عليه الجازم [الأمر] بأن يحذف العين إذا سكن ما بعده [نحو : صُنْ] وتثبت إذا تحرّك ما بعده نحو : [صُونَا صُونُوا صُونِي صُونَا] وأما جمع المؤنث [نحو : صُنَّ] فقد حذف عينه فى المضارع [و] الأمر [بالتركيد] أى مع نون التركيد [صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنَّ صُونَانَّ] بإعادة العين المحذوفه لزوال علّه الحذف لتحرك ما بعده لما تقدّم من أنه يفتح آخر الفعل ويضمّ ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث ، نحو : [صُننَانَّ] فحذف عينه لازم قطعاً [و] نحو : [بع] بحذف الياء [يبعوا يبعي يبع] بالإثبات [بعن] بالحذف كما مرّ ، ونحو : [خَفْ] بحذف الألف [خافا] خافوا خافى خافا [

بالإثبات [خَفَنَ] بالحذف كما تقدّم [وبالتأكيد بيَعَنَ وخَافَنَ] كصَوْنَنَ بإعادة العين لزوال عله الحذف.

وكذا تقول في الخفيفه : صَوْنَنُ وبيَعَنُ وخَافَنُ .. الخ ، بلا فرق ولم يعد العين في ، نحو : صُنِ الشىء ، وبعِ الفرس ، وخَفِ القوم ؛ لأنّ الحركات عارضه لا اعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف الحركه ، في نحو : صونا و صُونُوا و صونى و صُونَنَ وأمثالها ، فإنّها كالأصليه لا تتصل ما بعدها بالكلمه اتّصال الجزء بالكلّ ، أمّا في نحو : صونا فلاّ ضمير الفاعل المتّصل كالجزء ، وأمّا في نحو : صُونَنَ فلاّ نون التاكيد مع ضمير المستتر كالمتّصل.

وتحقيق هذا الكلام : إنّنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التاكيد مع المستتر بجزء من الكلمه فى امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلاً ، فنشبه الحركه الواقعه قبلهما بحركه أصل الكلمه حتّى كان المجموع كلمه واحده ، ثم نستعير أحكام الحركه الأصليه لهذه الحركه العارضه فتثبت معها العين مثله مع الحركه الأصليه ، وهذا إنّما يكون إذا لم يكن الحرف التى قبل ضمير الفاعل موضوعه على السكون كناء التأنيث فى الفعل نحو : دَعَتْ دَعَتَا دون دعاتا ، فليتأمل .

فان قلت : فلم لم يعد المحذوف فى نحو : لا تخشون وارضون وأمثال ذلك ، ولم يقل : لا تخشاون وارضاون مع أنّ هاهنا ايضاً نون التاكيد كجزء من الكلمه ، قلت : لأنّ كون نون التاكيد كجزء من الكلمه إنّما هو مع غير الضمير البارز ، والضمير فى نحو : لا- تخشون وارضون بارز ، وهو الواو بخلاف نحو : بيَعَنَ وخَافَنَ ، والسير فى ذلك أنّ الأصل فيه أن يكون كالجزء لأنّه حرف التصق به لفظاً ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتّصل ، وهذا إنّما يتحقّق فى غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز ، فإنّه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقّق الاتّحاد اللفظى ولا يشبه ضمير الفاعل المتّصل.

هذا ما اظنّ وهاهنا فائده لا بدّ من التنبيه عليها ، وهى : إنّ المراد بالمتّصل فى هذا المقام الالف الذى هو ضمير الاثنين دون واو الضمير وياؤه وإلّا يجب أن لا يجوز فى أُغزُوا أُغزُنَّ بدون إعادة اللام لأنّه لا يعاد عند المتّصل الّذى هو الواو وكذا فى نحو : إغزى بالكسر أُغزُنَّ بدون اعاده اللام وهو ظاهر.

[ومزيد الثلاثى لا- يعتلّ منه إلّا أربعة أبنيه] اعلم أنّ زياده جاءت متعدّيه وغيرها يقال زاد الشىء وزاد غيره وما وقع فى الإصطلاح غير متعدّد لأنّهم يقولون للحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم إن كان مع فى فهو اسم المفعول وإلّا فيحتمل ان يكون اسم المفعول على تقدير حذف حرف الجرّ أى المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثى المزيد فيه من الثلاثى أو محلّ الزيادة منه ويحتمل أن يكون الاضافه بمعنى اللام.

فالمراد أنّ الثلاثى المزيد فيه المعتلّ العين لا- يعتلّ منه إلّا أربعة أبنيه [وهى] افعال نحو : [اجابَ يُجيبُ] والأصل : اجوَبَ يُجوِبُ نقلت حركه الواو منهما الى ما قبلهما ، وقلبت فى الماضى الفأ لتحرّكها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، وفى المضارع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [إجابهٌ] أصلها إجواباً نقلت حركه الواو وقلبت الفأ كما فى الفعل ثمّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين فعوّضت عنها تاء فى الآخر.

وقد يحذف نحو قوله تعالى : «أَقَامَ الصَّلَاةَ» (١) والمحذوف ألف إفعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن افعله ، وعين الفعل عند الأ-خفش والوزن إفاله ، ولكلّ مناسبات تطلّع عليها فى مَصُون ومبيعٍ ، وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصّل صريح فى أنّ المحذوف العين ، وإنّما فعلوا هذا

ص: ٦٩

الإعلاّل حملاً له على المجرد ولذا لم يعلّوا نحو أعورَ وأسودَ من الألوان والعيوب كما لم يعلّوا ، نحو : إعرورَ وإسودَ ؛ لأنّهم يقولون الأصل في الألوان والعيوب إفعالٌ وإفعالٌ بدليل إختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا يعلّ كما لا يعلّ الأصل وهذا عكس سائر الابواب ومنهم من لا يلمح الأصل فيعلّ ، ويقول : أعار وأساد وهو قليل ، قال الشاعر :

أعارت عيّنهُ ام لم تعارا

ونحو : أغيلت وأخيلت وأغيمت وأطبيت وأحوش وأطولت وأحول من الشواذ جيء بها تنبيهاً على الأصل وكذا سائر تصاريها وجاء في هذه الأفعال الإعلاّل والأوّل هو الفصيح وعليه قول إمرئ القيس :

فمِثْلِكَ حُبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ * * * فَالْهَيْتُهَا عن ذى تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ

وروى الأصمعي : مغيل [و] إستفعل نحو : [إستقام يستقيم إستقامه] كأجاب يجيب إجابهُ بعينها ، نحو : إستحوز وإستصوب وإستجوب وإستتوق الجمل من الشواذ تنبيهاً على الأصل ، قال أبو زيد : هذا الباب كلّه يجوز أن يتكلّم به على الأصل كذا في الصّحاح.

[و] انفعل نحو : [إنقادَ يُنقاد] والأصل : إنقودَ يُنقودُ [إنقياداً] والأصل إنقواداً قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها مع إعلاّل الفعل ، وكذا كلّ مصدر أعلّ فعله نحو : قامَ يَقومُ قياماً ، والأصل قواماً ، وقولهم : حال يحول حولاً شاذّ كذا ذكره وفيه نظر ؛ لأنّه اسم مصدر كما مرّ ، ولم ينقل حركه الواو الى ما قبلها حتّى تقلب الفاء كما في إقامه ، لأنّ ذلك فرع الفعل في الإعلاّل ولا نقل في فعله ولئلا يلتبس بمصدر أفعال.

[و] إفتعل نحو : [إختار يختار] والأصل : إختيرَ يُختيرُ [إختياراً] على الأصل لعدم موجب الإعلاّل وإن كان واوياً تقلب الواو في المصدر ياء كما ذكرنا في الانقياد ، ولم يعلّوا نحو : إجتوروا وإحتوشوا لأنهما بمعنى

تفاعلوا فحمل عليه.

[وإذا بنيتها للمفعول] أى هذه الأربعة [قلت : أُجِيبُ يُجَابُ] والأصل : أُجِوبُ نُجُوبٌ نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت فى الماضى ياء كما فى يُجِيبُ ، وفى المضارع ألفاً كما فى أَجَابُ [وَاسْتَيْقِمُ يُسْتَقَامُ] والأصل : أُسْتَقِيمُ يُسْتَقِيمُ فنقلت وقلبت الواو ياءً فى الماضى ، وفى المضارع الفاء و [انقيداً] أصله أُنْقِدُ نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت ياء كما فى صِين [يُنْقَادُ] أصله يُنْقَوِدُ قلبت الواو الفاء.

[واختير] أصله أُخْتِيرَ نقلت كسره الياء الى ما قبلها كما فى بيع [يُخْتَارُ] أصله يُخْتَرُ ويجوز فيها الياء والواو والإشمام كما فى صِينَ وبيع لأنهما مثلهما فى ضمّ ما قبل حرف العلة فى الأصل بخلاف أُجِيبَ وَاسْتَيْقِمَ ، فإنه ساكن فلا وجه للواو والإشمام والإنقياد لانزِمَ فلا بدّ من تعديته بحرف الجزّ لىبنى منه المفعول ، نحو : أنقيد له فهو محذوف ، فهذه الأربعة مثل المجرد فى الإعلال فأجرى عليها أحكامه من حذف العين عند إتصال الضمير المرفوعه المتحرّكه وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ونحو ذلك.

[والأمر منها] أى من هذه الأربعة [أَجِبُ] من تجوب والأصل أُجِوبُ أعلّ إعلال تُجِيبُ ، وقس على ذلك البواقي ، وإن شئت قلت : أنه مشتقّ من تجيب بعد الإعلال ، وحذفت العين لسكون ما بعدها كما فى بع ، وأثبت فى [أجيباً] كما فى بيعا [وَاسْتَقِمَ] إستهتما ، وأنقذ إنقاداً ، واختر إختاراً [كذلك والضابط ما ذكرنا من أنه يحذف إذا سكن ما بعده ، ويسكن إذا تحرك بحركة أصلية أو مشابهة لها نحو : أجيباً وأجيبين بخلاف نحو : أجِبِ القوم ، وَاسْتَقِمِ الأمر ، فتذكّر لما تقدّم إذ لا حاجة الى إعادته فمن لم يستضىء بمصباح ، لم يستضىء بإصباح [ويصحّ] أى

لا- يعلّ جميع ما هو غير هذه الاربعه [نحو : قَوْلَ وَقَاوَلَ وَتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ وَزَيَّنَ وَتَزَيَّنَ وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ وَاسْوَدَّ وَاسْوَادَّ وَابْيَضَّ وَابْيَضَّ وَكَذَا] يصحّ [سائر تصاريدها] أى جميع تصاريه هذه المذكورات من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك ، فصرّف جميعها تصريف الصّحيح بعينه لعدم علّه الإعلال ، وكون العين فى هذه الامثله فى غايه الخفّه لسكون ما قبلها.

فإن قلت : ما قبل العين فى أفعال وإستفعل أيضاً ساكن ، وقد أعلماً حملاً للمجرّد فلم لم يعلّ هذه أيضاً حملاً عليه ، قلت : لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأنّ ما قبل العين يقبل نقل الحركة اليه بخلاف هذه لأنه لا يقبله ، أمّا الألف فظاهر ، وأمّا الواو والياء فلاّنه يؤدّى الى الإلتباس فتدبّر.

واعلم : أنّ المبنى للمفعول من قَاوَلَ قَوُولَ ، ومن تَقَاوَلَ تُقُوُولَ بلا- إدغام لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قَوْلَ وَقُوُولَ ، وكذا سُويِرَ وَتُسويِرَ بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس بنحو : زُيِّنَ وَتُزَيِّنَ.

[واسم الفاعل من الثلاثى المجرّد يعتلّ عينه بالهمزه] سواء كان واوياً او يائياً [كصائن وبائع] والأصل : صاون وبائع قلبت الواو والياء همزه لأنّ الهمزه فى هذا المقام اخفّ منهما هكذا قال بعضهم ، والحقّ أنّهما قلبتا الفأ كما فى الفعل ، ثمّ قلبت الألف المنقلبه همزه ولم يحذف لإلتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدّى الى الإلتباس ، واختصّ الهمزه لقربها من الالف وإنّما كان الحقّ هذا لأنّ الإعلال فيه إنّما هو لحملة على الفعل فالمناسب أن يعلّ مثله ، ويشهد بذلك صحّحه : عاور وصايد بدون القلب.

ورجّح الاول لقلة الإعلال ، ووقع فى المفصل فى بحث الإبدال : إنّ

الهمزة منقلبه عن الالف المنقلبه ، وفي بحث الإعلال : إنَّها منقلبه عن الواو والياء ، فكأنَّه قصير المسافه في بحث الإعلال لما علم ذلك من بحث الإبدال ، ولفظ المصنف يصحَّ أن يُحمل على كلِّ من الوجهين ، ويكتب الهمزة بصوره الياء لأنَّ الهمزة المتحرَّكه الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها ، وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزه ، كقولهم : شاك ، والاصل : شاوك قلبت الواو الفاً وحذفت الالف ووزنه ، قال : وليس المحذوف الف فاعل ؛ لأنَّ حروف العله كثيراً ما تحذف بخلاف العلامه.

قال صاحب الكشاف : في قوله تعالى : «شَفَا جُرْفٍ هَارٍ» (١) وزنه فعل قصير عن فاعل ، ونظيره شاك في شاوك وألفه ليست بالف فاعل وإنما هو عينه وأصله هور وشوك ، وقال في المفصل : وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا.

ومنهم من يقلب أى يضع العين موضع اللام ، واللام موضع العين ويقول : شاكو ، ثم يعلِّه إعلال قاضٍ وجاءٍ كما يذكر ويقول : الشاكي ووزنه فاعل ، فعلى هذا تقول : جاءني شاك ، ومررت بشاكٍ بالكسر وحذف الياء فيهما ، ورأيت شاكيا باثبات الياء لخفه الفتحة ، وعلى الحذف تقول جاءني شاك ، ورأيت شاكاً ، ومررت بشاكٍ بالكسر.

[و] اسم الفاعل [من] الثلاثي [المزيد فيه يعتلّ بما أعتلّ به المضارع كمجيب] والأصل مُجِيبٌ [ومُسْتَقِيمٌ] والأصل مُسْتَقِيمٌ [ومُنْقَادٌ] والأصل منقود [ومختار] والأصل مختير ، وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتلّ كما تقدّم [واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتلّ بالنقل والحذف : كمصون ومبيع ، والمحذوف واو مفعول عند سيبويه] لأنَّها زائده والزائد بالحذف أولى ، والأصل : مَصُونٌ ومَبِيعٌ نقلت حرَّكه

ص: ٧٣

العين الى ما قبلها فحذفت واو المفعول لإلتقاء الساكنين ، ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لثما ينقلب الياء واواً فيلتبس بالواوى فمصون مَفْعَلٌ وَمَبِيعٌ مَفْعِلٌ.

والمحذوف [عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش] لأن العين كثيراً ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفه أولى ، فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمّه الياء الى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضّمه كسره ليقبّل الواو ياء لثما يلتبس بالواوى.

ومذهب سيبويه أولى لأنّ التقاء الساكنين أنّما يحصل عند الثانى فحذفه أولى ولأنّ قلب الضمه الى الكسره خلاف قياسهم ولا علّه له ولو قيل العلّه دفع الإلتباس ، فالجواب أنّه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الإلتباس عنه أيضاً ، فإن قيل : الواو علامه والعلامه لا تحذف ، قلنا لا نسلم أنّها علامه بل هي من اشباع الضّمه لرفضهم مفعلاً في كلامهم إلّا مكزماً ومعوناً ، والعلامه إنّما هي الميم يدلّ على ذلك كونها علامه للمفعول في المزيد فيه من غير واو ، فإن قيل : إذا اجتمع الزائد مع الأصليّ فالمحذوف وهو الأصلي كالياء من غاز مع وجود التّنين.

وإذا التقى الساكنان والأوّل حرف مدّ يحذف الأوّل كما في : قُلْ وَيَعْ وَخَفْ ، قلنا : كلّ من ذلك إنّما يكون إذا كان الثانى من الساكنين حرفاً صحيحاً ، وأمّا هاهنا فليس كذلك بل هما حرفا علّه ، وأمّا قولهم : مَشِيبٌ في الواوى من الشوب وهو الخلط ، ومهُوبٌ في اليائى من الهيبه فمن الشواذّ والقياس مشوب ومهيبٌ.

[وبنو تميم يثبتون الياء] وفي بعض النسخ : يتممون الياء دون الواو لأنها أخفّ من الواو [فيقولون : مَبِيعٌ] كما يقولون : مضروبٌ وذلك القياس مطرد عندهم وقال الشاعر :

حَتَّى تَذَكَّرَ بِيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ** **يوم رذاذٌ عليه الدَّجْنُ مَعْيُومٌ

وقال أيضاً :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا** **وَإِحَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُومٌ

ولم يجيء ذلك في الواوَى قال سيبويه : لأنّ الواوات أثقل من الياءات ، وروى ثوبٌ مَصُومٌ ، ومِسْكٌ مِيدُومٌ أى مبلول ، وضعف قول مَقُول ، و فرس مقوود .

واسم المفعول [من] الثلاثى [المزيد فيه يعتلّ بالقلب] أى قلب العين الفأ كما فى المبنى للمفعول من المضارع [إن أعتلّ فعله] أى فعل إسم المفعول وهو المبنى للمفعول من المضارع بأن يكون الأبنيه من الأربعة [كمُجَابٌ ومُسَيِّتِقَامٌ ومُنْفَادٌ ومختارٌ] والأصل : مُجَوَّبٌ ومُسَيِّتِقَوْمٌ ومُنْفَوْدٌ ومُخْتَبِرٌ ، وإنما قال هاهنا بالقلب ، وفى إسم الفاعل بما اعتلّ به المضارع لأنّ القلب هاهنا لازم كفعله بخلاف إسم الفاعل ، فإنه قد يكون فيه وقد لا يكون كميع من أباع فإنه لا قلب فيه .

الثالث: المعتلّ اللام

النوع [الثالث] من الأنواع السبعة [المعتلّ اللام] وهو ما يكون لامه حرف عله ويقال له الناقص لنقصان آخره من بعض الحركات [ويقال له ذو الاربعة] أيضاً [لكون ماضيه على أربه أحرف إذا اخبرت عن نفسك نحو : غَزَوْتُ ورميتُ] فإن قلت : هذه العله موجوده فى كل ما هو غير الأجوف من المجردات ، قلت : هو فى غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص ، فإن كونه على ثلاثه أحرف هاهنا أولى منه فى الأجوف لكون حروف العله هاهنا فى الآخر الحدى هو محلّ التغيير فلما خالف ذلك وبقى على الاربعة سمى بذلك .

وايضاً تسميه الشىء بالشىء لا يقتضى إختصاصه به .

[فالمجرّد تقلب الواو والياء منه] اللتان هما لام الفعل من الناقص [الفأ إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما كغزى ورمى] فى الفعل والأصل غَزَوْ وَرَمَى [أو عصاً وَرَحَى] فى الأسم والأصل : عَصَوْ وَرَحَى قلبتا الفأ وحذفت الألف لإلتقاء الساكنين بين الألف والتنوين والالف المنقلبه من الياء تكتب بصورة الياء فرقاً بينها وبين المنقلبه من الواو وقوله : إذا تحرّكتا احتراز عن نحو : غزوت ورميت ، وقوله : وانفتح ما قبلهما احتراز عن نحو : الغزو والرمى ، ونحو : لن يَغْزَوْ ، ولن يَرْمَى .

وكان عليه أن يقول : إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن ما بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازاً عن نحو : غَزُوا وَرَمَى وَعَصَوَان وَرَحِيَان وَيَرْضِيَان وَارْضِيَا وَيَغْزَوَان وَيَرْمِيَان مَبْتَيْن للمفعول ، فَإِنَّ أَلْفَ التثنيه يقتضى فتح ما قبلها فلا يقلب اللام فى هذه الأمثلة الفأ لئلا تزول الفتحة ، ولو قلبتا الفأ وتحذفت الألف لأدّى الى الإلتباس ولو فى صورته فتدبّر ، وأمّا نحو : اَرْضِيْن وَاحْشِيْن من الواحد المؤكّد بالنون فلم تقلب يائه الفأ لأنه مثل : اَرْضِيَا وَاحْشِيَا لما مرّ من أَنَّ النون مع المستتر كألف التثنيه ، والمصنّف ترك هذا القيد إعتياداً على الأمثلة على ما سيأتى .

[وكذلك الفعل الذى زاد على ثلاثه أحرف] تقلب لاه الفأ عند وجود العله المذكوره [وكذلك إسم المفعول] من المزيد فيه فَإِنَّ ما قبل لاهه يكون مفتوحاً البتّه ، ثم أشار الى أمثله الفعل وإسم المفعول على طريق اللّف والنّشر بقوله : [كأعطى] والأصل : أعطوا [واشترى] والأصل : اشْتَرَى [واشتقّى] والأصل : استقصو قلبت الواو من أعطوا واستقصوا ياء كما سيجى .

ثم قلبت الياء من الجميع الفأ ، وهذا هو السّرّ فى فصل ذلك وما يليه عمّا قبله بقوله وكذلك فافهم ، فإنه رمز خفىّ فالواو إنّما ينقلب الفأ

بمرتبتين [والمُعطى والمُشترى والمُسْتَقْصَى] ايضاً كذلك ولَمَّا ذكرنا من أَنَّ الألف في الجميع منقلبه عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثّل بثلاثه أمثله لأنّ الزَّائِد إمّا واحد أو اثنان أو ثلاثه وذكر اسم المفعول مع اللام ليبقى الألف فيتحقّق ما ذكرناه إذ لولا اللام لحذفت الألف بالتقاء الساكنين بينها وبين التّونين وكان الأولى فيما تقدّم أن يقول كالعصى والرحى.

[وكذلك] تقلبان الفاء ولو كان في الواو بمرتبتين [إذ لم يسمّ فاعله] أى في المبني للمفعول [من المضارع] مجرّداً كان أو مزيداً فيه لأنّ ما قبل لامه مفتوح البتّه [كقولك : يُعطى ويغزى] والأصل : يعطو ويغزو قلبت الواو ياء [ويرمى] أصله يُرمى قلبت الياء من الجميع الفاء وكذا يكتب بصورة الياء ، وإنّما قال من المضارع لأنّ المبني للمفعول من الماضي سنذكر حكمه.

[وأما الماضي فيحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً] أى إذا اتّصل به واو ضمير جماعه الذّكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً ، واواً كان اللام أو ياءً ، مجرّداً كان الفعل أو مزيداً فيه ، لأنّ اللام وما قبله متحرّكان في هذا المثال البتّه وحرّكه اللام الضمّه لاجل الواو : كَنَصِيْرُوا وضَرَبُوا ، فحرّكه ما قبلها إن كانت فتحه قلب اللام الفاء ويحذف الالف لإلتقاء الساكنين ، وان كانت ضمّه أو كسره فتسقطان أو تنقلان كما سنذكره مفصّلاً لثقلهما على اللام فيسقط اللام لإلتقاء الساكنين ففي الكلّ وجب حذف اللام.

[و] يحذف اللام [في مثال : فَعَلْتُ وَفَعَلْنَا] أى إذا اتّصلت بالماضى تاء التانيث [إذا انفتح ما قبلها] أى ما قبل اللام : كَغَزَتْ غَزَتَا ، وَرَمَتْ رَمَتَا ، وَأَعْطَتْ أَعْطَتَا ، وَاشْتَرَتْ اشْتَرَتَا ، وَاسْتَقْصَتْ اسْتَقْصَتَا والأصل : غَزَوْتُ

غَزَوْتَا وَرَمَيْتَ رَمَيْتَا ... الخ قلبت الواو والياء الفأ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لإلتقاء الساكنين وهو فى فعل الإثنين تقديرى لأنّ التاء ساكنه تقديراً لأنّ المتحرّكه من خواصّ الاسم فعرضت الحركة هاهنا لأجل ألف التثنيه فلا عبره بحركته ومنهم من لا يلمح هذا ويقول : غزاتا ورماتا وليس بالوجه.

[وثبت] اللام [فى غيرها] أى فى غير مثال فعلوا مطلقاً وفى مثال : فَعَلْتُ وَفَعَلْتَا مفتوحى ما قبل اللام وهو ما لا يكون على هذه الأمثله أو يكون على فعلت وفعلتا لكن لا يكون مفتوح ما قبل الآخر نحو : رَضَيْتَ وَرَضَيْتَا وَسَرَوْتُ وَسَرَوْتَا لعدم موجب الحذف واذا تقرّر هذا فتقول فى فعل مفتوح العين واوياً [غَزَا غَزَوْا غَزَوْا غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ الخ] وفيه يائياً [رَمَى رَمَيَا رَمَوْا ... الخ] وفى فَعَلَ مكسور العين [رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا ... الخ] وهو سواء كان واوياً أو يائياً لانه ياء لأنّ الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كَرَضِيَ أصله رَضِيَ بدليل رضوان وبهذا صرح فى الصحاح ، واليائى كَخَشِيَ ، ولذا لم يذكر المصنّف إلّا مثلاً واحداً.

[وكذلك] تقول : [سَيَّرَا] أى صار سيّداً [سَيَّرُوا سَيَّرُوا سَيَّرَوْتُ سَيَّرَوْتَا سَيَّرُونَ ... الخ] وإنّما قال وكذلك لأنه لم يذكر جميع تصاريفه فأشار الى أنّ تصاريفه كالمذكور وذكر مثلاً واحداً لأنه لا يكون يائياً [وأنّما فَتَحْتَ] أنت [ما قبل واو الضمير فى غَزَوْا وَرَمَوْا] وهو الزاء والميم [وَضَمَمْتَ] ما قبلها [فى رَضُوا وسَيَّرُوا] وهو الضاد والراء [لأنّ واو الضمير إذا اتّصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام فإنّ انفتح ما قبلها [أى ما قبل واو الضمير] أبقى [ما قبلها] على الفتح [إذ لا منع منها] .

[وإنّ انضمّ] ما قبلها [أو كسر ضمّ] لمناسبه الواو الضّمّه ففتح فى غزوا ورموا لأنّ ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لأنّهما مفتوح العين

فابقى الفتحه وضَمَّ فى سَيَّرُوا لأنَّه مضموم العين ، وكذا فى رضوا لأنَّه مكسور العين بعد حذف اللام فقلبت الكسره ضمَّه لتبقى الواو وفى هذا الكلام نظر من وجوه : الأوَّل : إنَّ قوله وإنَّ انضمَّ أو كسر ضمَّ لا يخلو عن حرازه.

فإنَّه إنَّ انضمَّ فكيف يضمُّ فالعباره الصحيحه أن يقال : إنَّ انفتح أو انضمَّ ابقى وان كسر ضمَّ. الثانى : إنَّ كلامه هذا يدلُّ على أنَّه لم ينقل ضمَّه الياء الى الضاد بل حذفت ، ثمَّ قلبت الكسره ضمَّه حيث قال : وإنَّ كسر ضمَّ وقوله [والأصل : رَضُوا رَضِيُوا] يعنى بعد قلب الواو ياءً إذ الأصل رضوا [نقلت حركه الياء الى الضاد وحذفت الياء لإلتقاء الساكنين] وهما الواو والياء هو صريح فى أنَّ الضمه نقلت من الياء الى ما قبلها فيبين الكلامين تباين. والثالث : إنَّ قوله بعد حذف اللام ، الظاهر أنَّه متعلِّق بقوله اتَّصل إذ لا يجوز تعلُّقه بقوله إنَّ انفتح ؛ لأنَّ معمول الشرط لا يتقدَّم عليه.

وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ، ولا يصحَّ تعلُّقه بقوله اتَّصل ؛ لأنَّ الإِتِّصال ليس بعد حذف اللام وإلَّا لم يبق لحذفها علَّه ، فإنَّ علَّه الحذف إجتماع الساكنين ، وأحدهما الواو فكيف يكون الإِتِّصال بعد حذفها وهذا ظاهر ، فالتوجيه أن يقال تقديره : إذا اتَّصل إِتِّصَالاً وباقيها بعد حذف اللام.

وهذا التوجيه لو صحَّ لاندفع الإعتراض الثانى بأن يقال : المراد بقوله إنَّ انكسر ضمَّ أن ينقل ضمَّ اللام اليه إذ لا منافاه ، فإنَّه إذا نقلت الضمه اليه صدق أنه ضمَّ ، وكذا الإعتراض الأوَّل بأن يقال : إنَّه لم يقل وإنَّ ضمَّ أبقى تنبيهاً على أنَّ هذا الضمَّ ليس هو الضمَّ اللى كان فى الأصل لأنَّه أسكن ، ثمَّ نقل ضمَّ اللام اليه كما ذكر فى رضوا فنقول أصل : سَيَّرُوا سَيَّرُوا ونقلت ضمَّه الواو الى ما قبلها فصحَّ أنه ضمَّ فاندفع الإعتراضات

الثلاث وهذا موضع تأمل.

[وأما المضارع فتسكن الواو والياء والألف] أى اللام [منه فى الرفع] نحو : يَغزُو وَيَزْمى وَيَحشى ، والاصل : يَغزُو وَيَزْمى وَيَحشى [ويحذف فى الجزم] لأنها قائمه مقام الإعراب كالحركه فكما يحذف الحركه فكذا هذه الحروف وقد شدّ قوله :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

حيث اثبت الواو وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى *** بِمَا لَاقَتْ لُبُونَ بَنَى زِيَادٍ

حيث أثبت الياء وقوله :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخُهُ عَشْمِيَّةً *** كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

حيث أثبت الألف [وتفتح الواو والياء فى النَّصب] لخَفَّة الفتحه [وتثبت الألف] فى الواحد بحالها لأنها لا تقبل الحركه ولا موجب للحذف وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين فى النَّصب مثلهما فى الرفع كقوله : فما سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ *** أَيْ اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبٍ وَالْقِيَاسُ أَنْ أَسْمُو بِالْفَتْحِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنْ غَيْرَ عَامِلِهِ تَشْبِيهًا لَهَا بِمَاءِ الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا فِي قِرَاءَةِ مُجَاهِدَانَ يَتِمُّ الرِّضَاعَةُ بِالرَّفْعِ.

منه قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *** مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدًا

حيث أثبت النون فى تقرءان وكلاهما من الشواذ وقوله :

فَالَيْتُ لَهَا أَرْضِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ *** وَلَا مِنْ حَفِيٍّ حَتَّى نُلَاقِي مُحَمَّدًا

حيث لم يقل نلأقى بالفتح [ويسقط الجازم والنَّاصب النونات سوى نون جمع المؤنث] هذا لا طائل تحته إذا تقرّر هذا.

[فتقول : لم يَغْزُ] بحذف الواو و [لم يَغْزُوا] بحذف النون و [لم يَزِم] بحذف الياء [لم يَزِمِيا] بحذف النون [لم يَزُص] بحذف الألف [لم يَزُصِيا] بحذف النون و [لن يَغْزُوا] بفتح الواو و [لن يَزِمِي] بفتح الياء و [لن يَزُصِي] باثبات الالف [وتثبت لام الفعل] واواً كان أو ياءً [فى فعل الإثنين] متحرّكه مفتوحه نحو : يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الألف ياءً.

أمّا فى يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف ، وأمّا فى يرضيان فلأنّ الألف يقتضى فتح ما قبله فلم تقلب الياء ألفاً إذ لو قلبت وحذف لأدى الى الإلتباس حال التّصّب.

[وتثبت لام الفعل فى فعل جماعه الإناث] أيضاً ساكنه نحو : يَغْزُونَ وَيَزِمِينَ وَيَرْضَيْنَ لعدم مقتضى الحذف ويحذف لام الفعل من فعل جماعه المذكور مخاطبين كانوا أو غائبين نحو : يغزون ويرمون ويرضون ، والأصل : يغزؤون ويرميون ويرضيون ، فحذفت حركات اللام ثم اللام ، وإن شئت قل فى يغزون ويرمون نقلت حركه اللام الى ما قبلها ، وفى يرضون قلبت اللام الفاء ثم حذفت.

[و] يحذف أيضاً [من فعل الواحده المخاطبه] نحو : تغزين وترمين وترضين ، والأصل : تغزوين وترمين وترضين فأعلت كما مرّ آنفاً ، وقد عرفت فى بحث نون التأكيد السر فى أنّ المحذوف لام الفعل دون واو الضمير وياؤه إذا تقرّر ذلك ، فتقول فى يفعل بالضم : [يَغْزُوا يَغْزُونَ ...]

الخ ويستوى فيه [أى فى مضارع نحو : غزا] لفظ جماعه المذكور والإناث فى الخطاب والغيبه [جميعاً أمّا فى الخطاب فلاّتك تقول : انتم تَغْزُونَ وانتن تَغْزُونَ بالتاء الفوقائيه فيهما ، وأمّا فى الغيبه فلاّتك تقول : هم يَغْزُونَ وهنّ يَغْزُونَ بالياء التحتائيه فيهما.

[لكن التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يفْعُونَ] فى الغيبة ، و [تَفْعُونَ] فى الخطاب بحذف اللام فيهما لما ذكرنا من أنّ الأصل : يغزوون وتغزوون حذف اللام دون واو الضمير.

و [وزن] جمع [المؤنث يَفْعُلْنَ] فى الغيبة [وتَفْعُلْنَ] فى الخطاب لما تقدّم من أنّ اللام تثبت فى فعل جماعه الإناث [وتقول] فى يَفْعُلْ بالكسر [يَزْمِيان يَزْمِيُونَ ، تَرْمِي تَزْمِيان يَزْمِين ، تَرْمِي تَزْمِيان تَزْمُون تَزْمِين تَزْمِيان تَزْمِين ، أَرْمِي تَزْمِي أصل : يَزْمُون يَزْمِيون ففعل به ما فعل بَرَضُوا] يعنى نقلت ضمّه الياء الى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصّصه بالذكر لأنّه خالف يَغْزُونَ وَيَزْمُون فى عدم بقاء عينه على حركته الأصليه فتبه على كيفيه ضمّ العين وانتفاء الكسر.

[وهكذا] أى مثل يرمى [حكم كلّ ما كان قبل لامه مكسوراً] فى جميع ما مرّ [كيهدى وَيَرْتَجى وَيُنَاجى وَيُتَبَرى] أى يعترض [ويستدعى] فأجر عليها أحكام يرمى فَصَيَّرَها تصريفه فإن كنت ذكياً كفاك هذا وإلّا فالبيد لا يفيد التّطويل ولو تليت عليه التّوراه والأنجيل [وَيَزْعوى] أى يكفّ : يَزْعويان يَزْعَوُونَ تَزْعوى تَزْعويان يَزْعوين تَزْعوى تَزْعويان تَزْعَوُونَ تَزْعوين تَزْعويان تَزْعوين أَرْعوى نَزْعوى هذا من باب الإفعلال ، والأصل : إرْعَوَ وَيَزْعَوُ ولم يدغم للتّقل ولأنّهم إنّما يدغمون بعد إعطاء الكلمه ما تستحقّه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم ، فلما اعلّوا فات اجتماع المثليين ولما يلزم فى المضارع من يرعو مضموم الواو وهو مرفوض ولم يقبلوا الواو الأولى ألفاً بل قبلوا الثانيه ياءً لوقوعها خامسه مع عدم إنضمام ما قبلها ، ثمّ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإنّما يقال فى فعل جماعه الذّكور والواحد المخطابه يرعون وترعوين ، ولم يحذف هذه الواو كما فى يرضون وترضين ؛ لأنّه قد حذف

ولا يخفى عليك تصارييف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بىرضى فلا أذكر خوف الإعلال [ولفظ الواحده المؤنث فى الخطاب كلفظ الجمع] أى لفظ جمع المؤنث فى الخطاب [فى بابى يرمى ويضى] أى فى كل ما كان قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً فإنه يقال فى الواحده والجمع ترمى وتهيدى وترجى وتناجى ... الخ وكذا ترضى وتمطى وتتصاين وتتقلسى فىهما جميعاً والتقدير مختلف.

[فوزن الواحده] من ترمى [تفعين] بكسر العين ومن ترضى [تفعين] بالفتح واللام محذوفه كما تقدم [ووزن الجمع] من ترمى [تفعين] بالكسر [و] من ترضى [تفعين] بالفتح بإثبات اللام لأنها تثبت فى فعل جماعه الأناث وعلى هذا القياس تفاعىن وتفاعلن وتفعين وتفعلن الى الآخر.

[والأمر] يعنى تقول فى الأمر [منها] أى من هذه الثلاثه المذكوره وهى يغزو ويرمى ويرضى [أغزوا أغزوا أغزوا] وإرم إرميا إرموا إرمى إرميا إرمين إرض إرضيا إرضوا إرضى إرضيا إرضين] وليس فى ذلك بحث.

[وإذا دخلت عليه نون التأكيد] أى على نحو : أغز وارم وارض خفيفه كان النون أو ثقيله [أعيدت اللام المحذوفه فقلت] [أغزون] بإعاده الواو [وإرمين] بإعاده الياء [وإرضين] بإعاده الألف وردّها الى الأصل وهو الياء ضروره تحرّكها وذلك لأن هذه الحروف أعنى الياء والواو والألف فى الأمثله الثلاثه بمنزله الحركه فى الصحيح وأنت تعيد الحركه ثمه فكذا هاهنا تعيد اللام ولا يعاد فى فعل جماعه المذكور.

والواحده المخاطبه أمياً من إرض فلانّ إلقاء الساكنين لم يرتفع حقيقه لعروض حركه الواو والياء الضميرين وأما من أغز وأرم فلان سبب الحذف باق أعنى إلقاء الساكنين لو أعيدت اللام ولغه طى على ما

حكى عنهم القراء حذف الياء المذى هو لام الفعل فى الواحد المذكور بعد الكسر والفتح نحو : والله ليرمن ، وارمن يا زيد ،
وارضن ، وليخشن زيد ، ويا زيد اخشن.

[واسم الفاعل منها] أى من هذه الثلاثة المذكوره [غازٍ] أصله : غازوُ [غازيان] أصله : غازوان [غازوَنَ] أصله : غازوونَ [غازيةً] أصله : غازوه [غازيتان] أصله : غازوتان [غازياتُ] أصله : غازواتُ [وغواز] أصله : غَوازوُ [وكذلك رام] راميانِ راموَنَ راميةً راميتانِ رامياتُ وروام [وراضٍ] راضيانِ راضونَ راضيةً راضيتانِ ورواضٍ واصل [غازٍ غازوُ] كناصر كما مرَّ [قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها].

وذلك قياس مستمرّ وكذا راضٍ أصله : راضوُ جعل راضىً وأصل رامٍ رامىً فحذفت ضمّه الياء من الجميع استتقلاً فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لإلتقاء الساكنين دون التنوين لأنها حرف عله والتنوين حرف صحيح فحذفها اولى فإن زالت التنوين أعيدت الياء نحو : الغازى والرامى والراضى ، وإنما لم يذكر المصنّف هذا الإعلال لأنه قد تقدّم فى كلامه مثله أعنى حذف الضمّه ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفه المكسور ما قبلها ياء [كما قلبت] الواو ياء [فى] المبنى للمفعول من الماضى نحو : [غزى] والأصل : غزَوَ ، وقبيله طى يقلبون الكسره من المبنى للمفعول من المعتل اللام فتحه واللام ألفاً ويقولون : غزى ورُمى ورُضى ونحو ذلك ، قال قائلهم :

نَسْتَوْفِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَادٌ**نُفوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

والأصل بُيَيْتٌ قلبت الكسره فتحه والياء ألفاً وحذفت الالف لإلتقاء الساكنين [ثم قالوا : غازيه] بقلب الواو ياءً مع عدم تطرفها [لأنّ المؤنث فرع المذكور] لكون المؤنث غالباً على زياده لا سيما فيمن يقول رجل

ورجله ، وغلامه وغلامه ونحو ذلك ، فلمّا قلبوها فى الأصل قلبوها فى الفرع فقالوا : غازيه وراضيه ، وفى التنزيل «فى عيشه راضيه» (١).

[والتاء طارئة] على أصل الكلمه وليست منها فكأن الواو متطرّفه حقيقه فإن قلت : إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفاً أو غير طرف فقلبت فى غازيه ، كذلك كما ذكره العلامه فى المفصّل ، قلت : قول المصنّف أقرب الى الصواب ، لأنّ قلب غير المتطرّفه بسبب حملها على الفعل كما فى المصادر أو على المفرد كما فى المجموع ، فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضى القلب ، فإن قلت : التاء معتبره بدليل قولهم : قلنسوه وقمحدوه فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمّه كسره كما مرّ فى التمطى وحينئذ لا يكون الواو كالمطرّفه ، قلت الأصل فى : قلنسوه وقمحدوه وهو المفرد على التاء والحذف طارٍ بخلاف ما نحن فيه فإنّ الأصل بدون التاء نحو : غازٍ والتاء طارئة ولا يبعد عندى أن يقال فى مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعه مع عدم إنضمام ما قبلها هذا كلّ ظاهر وإنّما الإشكال فى إعلال نحو : غوازٍ وروامٍ ورواضٍ وليس علينا إلّا أن نقول : إنّ الأصل غوازى بالتنوين أعلّ بإعلال قاضٍ ولا بحث لنا عن أنّه منصرف أو غيره وأنّ تنوينه أى تنوين.

واعلم : إنّ هذا الإعلال إنّما هو حال الرفع والجرّ وأمّا حال النصب فتقول : رأيتُ غازياً ورامياً وغوازى وروامى كالصحيح.

[وتقول فى المفعول من الواوى] أى فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الواوى [مغزوّ] أصله مَغزُؤٌ وادغمت الواو بالواو] ومن اليائى مَرْمُئٌ بقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها [أى ما قبل الياء يعنى أنّ أصله مَرْمُؤىّ قلبت الواو ياءً وادغمت الياء فى الياء وكسرت ما قبل الياء

ص : ٨٦

لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياءً [لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحده والأولى منهما ساكنه] سواء كانت واواً أو ياءً [قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء] وذلك قياس مطّرد عندهم طلباً للخفّة واشترط سكون الأولى لتدغم واختير الياء لخفّتها وفي كلام المصنّف نظر ، لأنّه ترك شرائط لا بدّ منها وهي : أنّه يجب في الواو إذا كانت الأولى أن لا يكون بدلاً ليتحرّز به من نحو : سوير تسوير كما تقدّم ، وإن تكونا في الكلمة الواحده أو ما هو في حكمها كُمسِلِمَى والأصل مسلموى ليتحرّز عمّا إذا كانتا في كلمتين مستقلّتين نحو : يَغزُو يوماً ، وَيَقْضَى وطراً ، وفي بعض النسخ إذا اجتمعتا في كلمة واحده وهو الصواب ، وإن لا تكونا في صيغه افعل نحو : أيوم ، ولا في الأعلام نحو : حياه ، وإن لا تكون الياء إذا كانت الأولى بدلاً من حرف آخر ليتحرّز من نحو : ديوان أصله : دِووان فإنّ الواو لا- تقلب في مثل هذه الصور ياءً ، وايضاً يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفاً حتّى لا- ينتقض بنحو : أسَيود وُجِدَيول فإنّه لا يجب القلب بل يجوز لا يقال : إنّ قوله إذا اجتمعتا مهمله وهي لا يجب أن تصدق كليّهُ لأننا نقول : قواعد العلوم يجب أن يكون على وجه تصدق كليّهُ وأمّا قولهم : هذا أمر ممضوّ عليه فشاذّ ، والقياس ممضّى لأنّه من اليائي ، ومنهم من يقول : في الواوى ايضاً مغزى ومعدى ومرضى بقلب الواوين ياءً لكراهه اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر :

لقد عَلِمْتُ عِزِّي مَلِيكُهُ أَنَّنِي *** أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

[والقياس الواو لكنّ الياء ايضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس تشبيهاً بنحو : عِتِيّ وَجِئِي ، وفي مرضى أمر آخر وهو اجراؤه مجرى فعله الأصلي أعنى رضى فإنّ أصله رضو .

[وتقول في فعول من الواوى عَدُوٌّ] والأصل عَدُو و [ومن اليائي بَغِيّ]

وأصله بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها فقبل :
بغى ، وفى التنزيل : «وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا» (١) ولم اكُ بَغِيًّا أى فاجره ، وقال ابن جنى : هو فعيل ولو كان فعولاً لقبل بغو كما
قيل فلان نهو عن المنكر.

كذا ذكر صاحب الكشاف منه ، وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جنى ، وأظنّ إنّه سهو منه ، لأنّه لو كان فعيلاً لوجب أن يقال :
بغيه ، لأنّ فعيلاً بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث اللهمّ إلّا أن يقال شبّه بما هو بمعنى المفعول كما فى قوله تعالى :
«إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ - قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ» (٢) وهو تكلف ولأنّ قوله لو كان فعولاً لقبل بغو غير مستقيم بلا خفاء لأنّه يائى وأما نهو
فشاذ والقياس نهى فإن قلت : الواو فى عدو رابعه ، وما قبلها غير مضمومه فلم يقلب ياءً قلت : لأنّ المدّه لا اعتداد بها فكان ما
قبلها مضموماً ولأنّ الواو الساكنه كالضمّه ولأنّ الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام.

وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو : مغزو ، فإن قلت : ما السرّ فى جواز مدعى ومغزى بقلبها ياءً مع الكسره والإطراد ولا
سيما فى مرضى وامتناع ذلك فى عدو ، قلت : السرّ أنّ نحو : مغز وطال فثقل والياء أخفّ فعدل اليه بخلاف فعول أو أنّه محمول
على فعله فافهم.

[وتقول فى فعيل من الواوى صبى] والأصل : صبىو قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فى الياء وهو من الصّبوه [ومن اليائى شرى]
أصله شربى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرب فى سيره أى يلج.

[والثلاثى المزيد فيه تقلب واوه ياءً لأنّ كلّ واو وقعت رابعه فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت [الواو] ياءً] تخفيفاً لثقل

ص : ٨٨

١- مريم : ٢٨.

٢- الاعراف : ٥٦.

الكلمه بالطول والمزید فيه كذلك لا محاله فتقلب فيه الواو ياءً وقوله : رابعه احتراز من نحو : غزو ، وقوله : فصاعداً ليدخل فيه نحو : اعتدى واسترشى وقوله : ولم يكن ما قبلها مضموماً احتراز من نحو : يغزو [فتقول] أعطى يُعطى أصله : اعطو يعطو [واعتدى يعتدى] والأصل : اعتدو يعتدو [واسترشى يسترشى] والأصل : استرشو يسترشو ومثّل بثلاثه أمثله لأنها إما رابعه أو خامسه أو سادسه ، وتقول مع الضمير : اعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك : تعازينا وتراجينا بقلب الواو ياءً من الجميع كما ذكرنا فاحفظ هذه الضابطه.

ولكن اعلم : إن المصنّف وغيره اطلقوا الحكم فى هذا القلب على سبيل الكلّيه ، وقالوا : كلّ واو .. الخ ولى فيه نظر ؛ لأنّ هذا القلب إنّما هو فى لام الفعل فقط لأنّ وقوعه رابعاً أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل أنّهم لا يقلبونه من نحو : استقوم ، وفى التنزيل : «استحوذ» (١) وكذا اعشوشب واجتور وتجاوز وما أشبه ذلك ، وفى نحو : افعلّ وافعالّ لا تقلب اللام الأولى لأنّ الاخير منقلبه لا- محاله فلو انقلبت الأولى أيضاً لوقع الثقل المهروب عنه لا سيّما فى المضارع بدليل : ارعوى يزعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ، ولأنّّه ينتقض بنحو : مدعوّ وعدوّ وكأنّهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث فى المعتلّ اللام وعلى أنّه لا اعتداد بالمدّه أو أنّ المدّه قائمه مقام الضمّه هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العله فيه واحداً فلنشرع فيما تعدّد فيه حرف العله فنقول.

الرابع: المعتلّ العين و اللّام (الّفيف المقرون)

[النوع الرابع] من الأنواع السبعه [المعتلّ العين و اللّام] وهو ما يكون عينه ولامه حرفى علّه وقدمه لكثره ابحاته بالنسبه الى ما يليه [ويقال له : اللّفيف المقرون].

ص : ٨٩

أمّا اللّيف فلاجتماع حَرَفِي العله فيه ، ويقال للمجتمعين من قبائل شَتَى : لفيّف ، وأمّا المقرون فلمقارنه الحرفين وعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيحيىء بعده والقسمه تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يحيىء ما يكون عينه ياءً ولامه واواً فبقى ثلاثه ولا يكون إلّا من باب : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَعَلَّمَ يَعْلَمُ ، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فى الماضى نحو : قَوَى يقوى ليقلب الواو الأخيره ياءً دفعاً للثقل وأمّا جاز فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واواً لأنّ العبره فى هذا الباب باللام ولذا لا يعلّ العين.

[فتقول : شوى يشوى شيئاً ، مثل : رَمَى يرمى رَمِيّاً] فجميع ما عرفته فى رَمَى يرمى فمأعرفه هاهنا بعينه ، والأصل : شَوَى يَشْوَى أعلّ إعلال رَمَى يرمى وأصل : شيئاً شويّاً اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسينكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فى الياء ولا يجوز قلب الواو الفأئلاً يلزم حذف إحدى الألفين فيختل الكلمه فإن قيل : إذا كان الأصل شوى فلمّ أعلّ اللام دون العين مع أنّ العله موجوده فيهما قلت : لأنّ آخر الكلمه أولى بالتغيير والتصرّف فيه فلا يعلّ العين فى صيغته من الصيغ ، لأنّه لم يعلّ فى الأصل الذى هو شوى فلا يقال فى اسم الفاعل شاءٍ بالهمزه بل شاو بالواو ويقال فى اسم المفعول مَشْوَى لا مَشْيَى.

فالحاصل أنّه يجعل مثل الناقص بعينه لا- مثل الأ-جوف [و] تقول [قَوَى يقوى قَوْه] والأصل : قَوَوَ يَقْوَوُ فأعلّ إعلال رضى يرضى ولم يدغم لأنّ الإعلال فى مثل هذه الصوره واجب فلا يجوز أن يقال رَضَوَ مثلاً بلا إعلال بخلاف الإدغام فإنّه لا يجب إذ يجوز أن يقال حَيَّى بلا إدغام فقدّم الواجب فلم يبق سبب الإدغام ولأنّ قَوَى أخفّ من قَوَّ بالإدغام واغترف اجتماع الواوين فى القوّه للإدغام فإنّه موجب للخفّه ونظيره الجوّ أو

البوّ ولم يعلّ العين لثلاً يلزم فى المضارع يقاى كيخاف بياء مضمومه وهو مرفوض وقيل لثلاً يلزم اجتماع الإعلالين.

[وروى يزوى رياً] وأصله روياء ولم تقلب العين من روى ألفا وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لثلاً يلزم فى المضارع أن يقال يرأى كيخاف بياء مضمومه وهم رفضوا ذلك ولأدّ فعّل مكسور العين فرع فعّل مفتوح العين ولم يقلب فى المفتوح فلم يقلب فى المكسور فقوى يقوى وروى يزوى [مثل رضى يزضى رضياً] فى جميع أحكامه بلا مخالفه.

وعليك أن لا تعلّ العين أصلاً ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثل اسم الفاعل من رضى ومن شوى يشوى أشار إليه بقوله [فهو ريان ، وامراه رياً ، مثل عطشان وعطشى] يعنى لا يقال : راو ولا راويه بل يبنى الصفه المشبهه لأنّ المعنى لا يستقيم إلّا عليها لأنّ صيغه فاعل تدلّ على الحدوث ، والصفه المشبهه على الثبوت والمعنى فى هذا على الثبوت لا على الحدوث ، فتأمل .

وأصل ريان رويان فأعلّ إعلال شياً تقول : ريان ريانان رواء رياً ريان رواء ايضاً ، وتقول فى التشبيه المؤنث حال النصب والخفض مضافه الى ياء المتكلم ربيى بخمس ياءات الأوّل منقلبه عن الواو التى هى عين الفعل ، والثانى لام الفعل ، الثالث المنقلبه عن الف التأنيث ، الرابع علامه التشبيه ، الخامس ياء المتكلم.

[وأزوى كأعطى] يعنى أنّ المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعتلّ العين أصلاً فإنى لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكتاب من غير طائل وتقول فى فعل مكسور العين ممّا الحرفان فيه ياءان حيين كرضى بلا إعلال العين لما تقدّم وجاز عدم الإدغام نظراً الى أنّ قياس ما يدغم فى الماضى أنّ يدغم فى المضارع.

وهاهنا لا يجوز الإدغام في المضارع لئلا يلزم ما تقدّم من يحيى مضموم الياء وهو مرفوض [و] يجوز [حي] بالإدغام لاجتماع المثليين وهذا هو الكثير الشائع ، وقال تعالى : « وَيَحْيَى » مَنْ حَيٌّ عَنْ بَيْنِهِ وَيَجُوزُ فِي الْحَاءِ الْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْكَسْرِ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْيَاءِ إِلَيْهِ ، وتقول في مضارع : حي [يحيى] بلا إدغام لئلا يلزم الياء المضمومه وتقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول : [حياة] في المصدر بقلب الياء ألفاً وتكتب بصوره الواو على لغة من يميل الألف الى الواو وكذلك الصيلاه والزكاه والزبا كذا ذكره صاحب الكشف فيه ، والحق أنّ امثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقل عثمان ، وفي غيره بالألف كحياه لأنها وإن كانت منقلبه عن الياء لكن الألف المنقلبه عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصوره الألف إلّا في يحيى وري إذا كانا علمين [فهو حي] في النعت ولم يقل حياً لما ذكر في روى من أنّ المعنى على الثبوت دون الحدوث ولم يجر حياً بلا إدغام حملاً على الفعل لأنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في الإعلال دون الإدغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الأكثر أعنى الإدغام أولى [وحياً] في فعل الاثني من حيّ بالإدغام [وحياً] فيه بلا إدغام [فهما حيان] في تشبيه حيّ وحيوا في فعل جماعه الذكور من حيّ بالإدغام قال الشاعر : عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتْهَا الْحَمَامَةُ .

حَيُّوا [وحيُّوا فهم أحياء] في جمع حيّ [ويجوز] في فعل جماعه الذكور [حَيُّوا كَرَضُوا بِالْتَخْفِيفِ] من حيّ بلا- إدغام والأصل حَيُّوا كَرَضُوا نقلت ضمّه الياء الى ما قبلها وحذفت لإلتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر :

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمْسٍ * * * حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرُ

وَيَسْتَحِي يَسْتَحِيَانِ يَسْتَحُونَ عَلَى وَزْنِ يَسْتَفُونَ تَسْتَحِي تَسْتَحِيَانِ يَسْتَحِينَ عَلَى وَزْنِ يَسْتَفَلْنَ ... الخِ اسْتَحِ اسْتَحِيَا اسْتَحُوا اسْتَحِي
اسْتَحِيَا اسْتَحِينَ وَبِالتَّأَكِيدِ اسْتَحِيَنَّ بِإِعَادَةِ اللَّامِ اسْتَحِيَانٌ اسْتَحِيَانٌ اسْتَحِيَانٌ وَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ لَا تَعْلُ عَيْنُهُ الْبَتَّةَ
وَهَاهُنَا قَدْ حُذِفَ أَشَارَ إِلَى الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ.

[وَذَلِكَ] أَى الْحَذْفِ [لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا لَا أَدْرَى فِي لَا أَدْرَى] يَعْنَى لَيْسَ الْحَذْفُ لِلْإِعْلَالِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَاطِ مِثْلَ
: لَا أَدْرٍ وَأَصْلُهُ لَا أَدْرَى فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَذَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ وَسَيَبُويَه ، وَنَظِيرُهُ حَذْفُ النُّونِ مِنْ يَكُونُ
حَالِ الْجُزْمِ نَحْوُ : لَمْ يَكُ ، وَلَمْ تَكُ ، وَلَمْ أَكُ ، وَلَمْ نَكُ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ ، قَالَ سَيَبُويَه : فِي إِسْتِحْيَ حَذْفِ الْيَاءِ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنِينَ لِأَنَّ الْيَاءَ الْأَوَّلَى تَقْلِبُ الْفَاءَ لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا بَعْدَ قَلْبِ الثَّانِيَةِ الْفَاءَ ، وَأَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ حَيْثُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ
الْمَازَنِيُّ : لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَإِلَّا لَرَدُّوْهَا إِذَا قَالُوا هُوَ يَسْتَحِي وَلَقَالُوا هُوَ يَسْتَحِي قَلَّتْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ كَمَا نَقَلْتُ حَرَكَةَ
الْيَاءِ مِنْ إِسْتَحِي إِلَى مَا قَبْلَهَا وَقَلَّتْ أَلْفًا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ مِنْ يَسْتَحِي إِلَى مَا قَبْلَهَا وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ
وَالْعَلَّةُ فِيهِمَا كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ.

وَفِي كَلَامِ سَيَبُويَه نَظَرٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ اللَّامَ وَالْحَقُّ أَنَّهُ الْعَيْنُ وَإِلَّا لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَجْزُومِ وَالْأَمْرِ لَمْ يَسْتَحِي
وَاسْتَحِي بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ لِأَنَّ حَذْفَ اللَّامِ إِنَّمَا هُوَ لِكُونِهِ قَائِمًا مَقَامَ الْحَرَكَةِ وَلَيْسَ الْعَيْنُ كَذَلِكَ فَالْمَحْذُوفُ الْعَيْنُ وَحَذْفُ اللَّامِ فِي
الْمَجْزُومِ وَالْأَمْرِ مِثْلُهُ فِي النَّاكِصِ لَا لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ بَدِيلُ إِعَادَتِهَا فِي إِسْتَحِيَا وَاسْتَحِينَ فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى قَلْبِ الْيَاءِ
الْفَاءَ لِأَنَّهُ يَحْذَفُ قَلْبَ أَمْ لَمْ يَقْلِبْ بَلْ

نقل حركته وحذفه فالتشبيه بلا أدْر في الحذف لكثرة الاستعمال لا في حذف اللام.

الخامس: المعتلّ الفاء واللام (اللفيف المفروق)

النوع [الخامس] من الأنواع السبعة [المعتلّ الفاء واللام] وهو الذى فاءه ولامه حرفا عله [ويقال له : اللفيف المفروق] لاجتماع حرفى العله فيه مع الفارق بينهما أعنى العين والقسمه تقتضى أن يكون أربعة أقسام وليس فى الكلام من هذا النوع ما كان فاءه ولامه ياءً إلّا يَدَيْتُ بمعنى انعمت فيقال : يدى بيدى والفاء فى غيره واو فقط واللام لا يكون إلّا ياء لأنه ليس فى كلامهم ما كان فاءه ولامه واواً إلّا لفظه واو ولم يجىء إلّا من باب : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ ولم يذكر المصنّف مثال الأخير وهو : وَلِىَ يَلِى .

[فتقول] من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ [وَقَى] أى حَفِظَ [وَقِيا وَقوا] والأصل وَقِيا وَقِوا وَقَتَ وَقَتَا وَقَيْنَ وَقَيْتَ وَقَيْتَمَا وَقَيْتُمْ وَقَيْتِ وَقَيْتَمَا وَقَيْتَنَّ وَقَيْتُ وَقَيْنَا [كرمى] رَمِيا رَمَوْا ... الخ ، والإعلالات كالإعلالات [يَقى يَقِيانِ يَقُونَ ... الخ] ولم يقل كرمى لأنه يخالفه فى حذف الفاء إذ الأصل يَرُوقِى وأما حكم اللام منه فكحكم يرمى والأصل فى : يَقُونَ يَقِيُونَ وفى تَقِينَ فى فعل الواحده المخاطبه : تَقِيَنَّ كَتَعِيدَنَّ فحذفت اللام كما فى يَزْمُونَ وتَزْمِينِ والوزن يَعُونَ وتَعِينِ ، وأما تَقِينِ فى الجمع فوزنه تَعَلَّنَ والياء لام الفعل .

[و] تقول [فى الأمر منه ق] [يا رجل على وزن ع فيصير على حرف واحد كما ترى لأنّ الفاء محذوفه وقد حذفت حرف المضارعه والام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول فى سائر المجزومات نحو : لا- يَقِ ، ولم يبق وليبق على وزن لا يبع ، ولم يبع وليبع .

[ويلزمه] أى الأمر لحوق [الهاء فى الوقف نحو : قه] لئلا يلزم الإبتداء بالسّاكن إن أسكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على الحركة إن لم تسكن وكلاهما ممتنع وأما حال الوصل فتقول : قِ يا رجل قِيا قوا أصله قيو قى أصله قى قيا قين على وزن عِلن فهو واقٍ والأصل واقِي وذاك موقِي والأصل مَوْقوِي فحكم اللام فى الجميع حكم لام رمى بلا فرق فقس.

[وتقول فى التأكيد] بالنون قَيْنَ باعاده اللّام لما عرفته فى أغزون [قِيَانٌ قُنٌّ] بضَمّ القاف فى فعل جماعه المذكور وحذف الواو لالتقاء الساكنين ودلاله الضمّه عليها [قِنٌّ] بكسر القاف فى فعل الواحده المخاطبه وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلاله الكسره عليها [قِيَانٌ قِينَانٌ] وبالخفيفه [قَيْنٌ قُنٌّ قِنٌّ] .

و [تقول] من باب علم يعلم [وَجِي يَوْجِي كَرَضِي يَرْضِي] فى جميع الأحكام والتصارييف بلا فرق أصلاً.

[والأمر] فيها [اِيحَ كَارِضٌ] يقال اِيحَ اِيحيا اِيحُوا اِيحى اِيحيا اِيحِينِ وبالتأكيد اِيحِينُ ... الخ ، وذكر ذلك لفائده وهى : إنّ الواو تقلب ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فإنّ الأصل اِيوِحَ ويقال : وَجِي الفَرَسُ إذا وجدَ فى حافره وَجِعٌ .

السادس: المعتلّ الفاء والعين

النوع [السادس] من الأنواع السبعه [المعتلّ الفاء والعين] وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفى علّه والقسمه تقتضى أن يكون أربعه أقسام ولم يجيء منه ما يكون الفاء والعين واوين لكونه فى غايه الثقل فبقى ثلاثه أقسام أشار الى أمثلته بقوله [كَيْئِنَ فى اسم مكان] مخصوص و [يوم ووَيْل] وهو وادٍ فى جهنّم ووَيْل أيضاً كلمه عذاب [ولا يبنى منه] أى

من هذا النوع [فعل] لأنّ الفعل اثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدّمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجرى ممّا هو أثقل أعني ما يكون فاؤه وعينه واوين اسم ولا فعل.

السابع: المعتلّ الفاء والعين واللام

النوع [السابع] من الأنواع السبعة [المعتلّ الفاء والعين واللام] وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علّه والقسمه تقتضى أن يكون تسعه أقسام ولم يجرى في الكلام من هذا النوع إلّا مثالان.

[وذلك واو وياء لإسمى الحرفين] وهما ووى فإنّ الهمزه والياء والجيم الى الآخر أسماء ومسمياتها : آ ب ج الى الآخر ، كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه : كيف تنطقون بالجيم من جعفر ، فقالوا : جيم . قال : إنّما نطقتم بالاسم فلم تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المسمّى وإنّما الجواب عنه ج لأنّه المسمّى ، وتركيب الياء من الياءات بالاتّفاق ويجعلون لامه همزه تخفيفاً .

وقال الاخفش : ألف الواو منقلبه من الواو وقيل من الياء والأوّل أقرب لأنّ الواوى أكثر من اليائى فالحمل على الأكثر أولى قلبت العين منهما ألفاً دون اللام كراهيته اجتماع حرفى علّه متحرّكتين فى الأوّل .

فصل فى المهموز

[فصل] فى بيان المهموز : وهو الذى أحد حروفه الأصول همزه ، ولفظ المهموز مشعر بذلك وهو ثلاثة أنواع : لأنّ الهمزه إمّا فاء ويسمّى مهموز الفاء ، أو عين ويسمّى مهموز العين ، والأوسط أو لام ويسمّى مهموز اللام والعجز .

[وحكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصّحيح لأنّ الهمزه حرف صحيح] بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلّه يعنى أنّ

تصارييف الفعل المهموز الخالى عن التضعيف وحروف العله كتصارييف الصحيح فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف العله وإلا فيقال المضاعف المهموز والاجوف المهموز ونحو ذلك.

والأولى أن يقال حكم المهموز فى تصارييف فعله حكم مماثله من غير المهموز إن كان مضاعفاً فمضاعف وإن كان مثلاً فمثال الى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغيرات التى ليست فى السالم وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف عله [لكنها] أى الهمزة [قد تخفف إذا وقعت غير أول] أى غير مبتداء بها فإنها تخفف إذا وقعت فى أول الكلمة إن لم تكن مبتداءً بها نحو : وأمر بالالف والأصل : وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا يكون فى أول الكلمة بل يتقدم عليها شىء وإلا لم تخفف حينئذ لأن الإبتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى زيادتها عند الوصل.

وأما حذف الهمزة من نحو : أخذ والأصل ءأخذ فليس من هذا الباب فإن الهمزة الوصل حذفها لازم عند فقد الإحتياج اليها وإنما تخفف [لأنها حرف شديد من أقصى الحلق] فتخفف رفعاً لشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فإنه باب طويل الذيل ممتد السيل إذا تقرّر أن حكمه حكم الصحيح.

[فتقول : أميل يأمل كَنَصِير يَنْصُر] فى سائر التصارييف والأمر [أو مل بقلب الهمزة] التى هى فاء الفعل [واواً] فإن الأصل ءأمل بهمزين الأولى للوصل والثانية ألفاً فقلبت الثانية واواً لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومه وذلك [لأن الهمزين إذا التقتا] حال كونهما [فى كلمه واحده ثانيتهما ساكنه وجب قلبها] أى قلب الثانية الساكنه بجنس حركه

ما قبلها أى بحركه الهمزه التى قبلها طلباً للخفّه إذ لا- يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنه جمله حالّيه وجاز خلّوها عن الواو لكونها عقيب حال غير جمله كقوله : والله يُثَقِّبُكَ لَنَا سَالِمًا بُزْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ ، فإن كانت حركه ما قبلها فتحه تقلب بحرف الفتحه وهو الالف [كَأَمَنْ] أصله أَمْ مَنْ قلبت الهمزه الثانيه الفأ [و] إن كانت ضمّه تقلب بحرف الضمّه وهو الواو نحو [أَوْمَنْ] مجهول أصله أَوْمَنْ بهمزتين [و] إن كانت كسره تقلب بحرف الكسره وهى الياء نحو [إيماناً] مصدر أَمَنْ والأصل إيماناً.

وإنما قال : إذا التقتا لأنّ الهمزه الساكنه التى ما قبلها حرف غير همزه لا يجب قلبها بحرف حركه ما قبلها بل يجوز نحو : رأس وبؤس ورئم وقال فى كلمه واحده لأنّها لو كانتا فى كلمتين لا- يجب ذلك أيضاً بل يجوز نحو : يا فارئ ازر بالهمزه ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأنّ ذلك لم يبلغ مبلغ ما فى كلمه واحده لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنه لأنهما لو التقتا فى كلمه واحده ولم تكن الثانيه ساكنه فلها أحكام أخر لا- تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنّه ينتقض بنحو أئمه والأصل أءممه كأخمره فإنّه لم تقلب الثانيه الفأ كما مرّ فى أمن بل نقلت حركه الميم اليها وقلبت ياء وأدغمت الميم فى الميم فقلل أئمه ويمكن الجواب بأنّه شاذّ إذا عرفت هذا فنقول إذا قلبت الثانيه.

[فإن كانت الهمزه الأولى] من الهمزتين المنقلبه ثانيتهما [واواً أو ياءً همزه وصل تعود] الهمزه [الثانيه] أى تصير الهمزه المنقلبه واواً أو ياءً همزه خالصه [عند الوصل] أى وصل تلك الكلمه بكلمه ما قبلها يعنى عند سقوط همزه الوصل فى الدرجه لأنّه يرتفع حينئذٍ التقاء الهمزتين ولا تبقى علّه القلب فتعود المنقلبه.

وقوله : الهمزة الثانيه المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة لكونها في الأصل همزه ولصيرورتها همزه ، ولأنّ قوله الأولى يقتضى الثانيه قال في مقابلته هذا ، ولو قال : تعود الثانيه بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزه قلنا إنّ عاد من الأفعال الناقصه بمعنى صارَ ليكون همزه خيره ولك أن تجعل همزه حالاً.

وهذا أسهل لكن قوله [إذا انفتح ما قبلها] أى ما قبل الثانيه بعد حذف همزه الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأنّ الهمزه الثانيه تعود عند سقوط همزه الوصل سواء انفتح ما قبلها أو انضمّ أو انكسر لزوال العلّه اعنى اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى : «إِلَى الْهُدَى اتَّيْنَا» (١) الأصل : اتينا بالياء فلما سقط همزه الوصل عادت الهمزه المنقلبه.

ومثال ما انضمّ ما قبلها قوله تعالى : «وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي» (٢) والأصل : ايدن لى بياء فلما سقط همزه الوصل أعيدت الثانيه ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى : «فَلْيُؤَدِّ الَّذِي الِّذِي أُؤْتِمِنَ» (٣) والأصل : اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزه الأولى عادت الثانيه ، وكذا في المنقلبه واواً تقول فى : اومل يا زيد اءمّل ويا قطام اءملى باعاده الهمزه ولم يجىء مما تكون الأولى همزه الوصل قلب الثانيه فالأ لأنّ همزه الوصل لا تكون مفتوحه إلّا فى مواضع متعدده معينه.

[وحذفت الهمزه على غير قياس من خُذْ وَكُلْ وَمُزْ] يعنى أنّ القياس يقتضى أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمّر ، أوخذ وأوكل وأومز كأومل لكنهم لما اشتقوا الأمر حذفوا الهمزه الأصليه [لكثرة الاستعمال] ثم حذفتم همزه الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالسّاكن وهذا حذف غير قياسى وفى نظم هذه الثلاثه فى سلك واحد تسامح لأنّ هذا

ص: ١٠٠

١- الانعام : ٧١.

٢- التوبه : ٤٩.

٣- البقره : ٢٨٣.

الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مَرَّ لانهما اكثر استعمالاً.

[وقد يجيء أوامر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى : **وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ**] أصله **أومر** حذف همزه الوصل وأعيدت الثانية فقليل وامر وهذا أفصح من **مُرَّ** لزوال الثقل بحذف همزه الوصل وجاء في الحديث : **فَمُرَّ برأس التمثال ، ومُرَّ بالستر ، ومُرَّ براس الكلب [وأزَرَ]** أي **عَاوَنَ [يَأْزِرُ وَهَنَاءَ يَهَيْتًا كَضَرَبَ يَضْرِبُ]** بلا- فرق والتخفيف على القياس المذكور والأمر من **تَأْزِرُ** إيزر كاضرب أصله **إِزْرُ** قلبت الثانية ياءً كما في إيمان وخصصه بالذكر لما فيه من قلب ليس في **هَذَا** وأدب **يَأْدُبُ** ككُرِمَ يَكْرُمُ والأمر **أُودِبَ** والأصل **أُءِدِبُ** قلبت الثانية واواً ولذا ذكره.

[**وَسَأَلَ يَسْأَلُ كَمَنْعَ يَمْنَعُ**] والأمر [**إِسْأَلَ**] كامنح ذكره وإن لم يكن فيه تغيير تفريراً له على **تَسْأَلُ** كتفريع **سَلَّ** على تسال كما قال ويجوز في **سَأَلَ** يسأل **إِسْأَلَ** يسال **سَيْلٌ** بقلب الهمزة الفأً وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الامر استغنى عن همزه الوصل وحذفت الالف للإلتقاء الساكنين فقليل : **سل** وفي قراءه السبعة **سَالٌ** سائل بالالف.

وقيل : هو أجوف واوياً مثل : **خَافَ** يخاف ، وقيل : **يَأْتِي** مثل : **هَابَ** يهابُ فإن قلت : **لِمَ** لم يبقوا همزه الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضه كما قالوا في الأمر من : **تَجَاوَزُ** وتَرَأْفُ **إِجَاوَزُ** وإِرَأْفُ ، ثم نقل حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفوها ، ثم أبقوا همزه الوصل فقالوا : **إِجْرُ** وإِرْفُ لعدم الاعتداد بالحركة العارضية قلت : لأنَّ **سل** أكثر استعمالاً فاجتبا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك أو قلت : إنَّ **سل** مشتق من **تَسَالٌ** بالالف فحذف حرف المضارعه وأسكن الآخر ثم حذف الالف للإلتقاء الساكنين فبقى **سل** وليس كذلك اجر وارف فإنَّ التخفيف انما هو في الأمر دون المضارع.

ص: ١٠١

[وَاَبَ] اى رَجَعَ [يُوْبُ اَبَ وِسَاءَ يَسُوْءُ سُوْءَ ، كَصَانَ يَصُوْنُ صُنَّ ، وِجَاءَ يَجِيْءُ جِيْءُ ، كَكَالَ يَكِيْلُ كِلَّ] كما تقدّم فى باع يبيع يقال : كَالُ الزَّنْدِ اِذَا لَمْ يَخْرُجْ نَارُهُ [فَهُوَ سَاءٌ] فى اسم الفاعل من ساءٍ [وِجَاءٍ] فيه من جاء من ذلك لانه ليس مثل صائِنٍ وِبَائِعٍ ، وَاَلَانَّ فى اِعْلَالِهِ بَحْثًا وَهُوَ اَنْ اَلْأَصْلَ سَاوِءٌ وَجَاىءٌ قَلْبَتِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ هَمْزُهُ كَمَا فى : صَائِنٍ وَبَائِعٍ فَقِيْلَ : سَاءِءٌ وَجَاءِءٌ بِهِمْزَتَيْنِ ، ثُمَّ قَلْبَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فى اَيْمِهِ فَقِيْلَ : سَاءِئِي وَجَاءِئِي ، ثُمَّ اَعْلًا اِعْلَالَ غَازٍ وَرَامٍ فَقِيْلَ : سَاءِءٌ وَجَاءِءٌ عَلَى وَزْنِ فَاعٍ هَذَا قَوْلُ سَيَّبِيوِيَّةِ ، وَقَالَ الْخَلِيْلُ : اَصْلُهَا سَاوِءٌ وَجَاىءٌ نَقَلْتَ الْعَيْنَ اِلَى مَوْضِعِ اللّامِ ، وَاللّامُ اِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَقِيْلَ سَاءِءٌ وَجَاءِئِي وَالْوِزْنَ فَاَلْعَ ، ثُمَّ اَعْلَّ اِعْلَالَ غَازٍ وَرَامٍ فَقِيْلَ : سَاءِءٌ وَجَاءِءٌ وَالْوِزْنَ فَاَلْ .

وَرَجَّحَ قَوْلَ الْخَلِيْلِ بِقَلْبِهِ التَّغْيِيْرَ لَمَّا فى قَوْلِ سَيَّبِيوِيَّةِ مِنْ اِعْلَالِيْنَ لَيْسَا فِيْهِ ، وَهَمَّا قَلْبَتِ الْعَيْنَ هَمْزُهُ ، وَقَلْبَتِ اللّامَ يَاءً ، وَقَلْبَتِ الْمَكَانِيَّ قَدْ ثَبَتَ فى كَلَامِهِمْ كَثِيْرًا مَعَ عَدَمِ الْاِحْتِيَاكِ اِلَيْهِ كَشَاكٍ وَنَاءٍ يِنَاءٌ وَالْأَصْلُ : نَائِيٌّ يِنَائِيٌّ وَايْسٌ يَائِسٌ وَالْأَصْلُ : يئِسُ يئنَأُسُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَهَاهُنَا قَدْ اِحْتِيَجَ اِلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ .

وَقَالَ ابْنُ حَاجِبٍ : قَوْلُ سَيَّبِيوِيَّةِ اَقْيَسُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْخَلِيْلُ لَا يَقُوْمُ عَلَيْهِ دَلِيْلٌ وَهُوَ جَارٍ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ وَالْقَلْبُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ [وَاسًا] اى دَاوِيٍّ [يَأْسُوْ كَدَعَا يَدْعُوْ وَآتَى يَأْتِي كَرَمِي يَزْمِي] .

وَالْأَمْرُ [اِيْتِ] اَصْلُهُ اِثْتِ قَلْبَتِ الثَّانِيَةَ يَاءً كَاِيْمَانٍ ، وَلِذَا ذَكَرَهُ [وَمِنْهُمْ] اى وَمِنَ الْعَرَبِ [مَنْ] يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ يَسْتَعْنِيْ عَنِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ [وَيَقُوْلُ تِ] يَا رَجُلَ كَتِ ، وَفى الْوَقْفِ قَهْ [تَشْبِيْهًا لَهُ بِخَذِ] كَمَا مَرَّ [وَوَأَى] اى وَعَدَدَ [يَأَى كَوْقَى يَقَى قِ] .

وَأَصْلُ يَأَى يَوْئِيٌّ حَذَفَتِ الْوَاوُ كَيْقَى وَلَا فَائِدَهُ فى ذِكْرِ الْأَمْرِ فَإِنَّ

المصنّف لا يذكر شيئاً من التصارييف غير الماضي والمضارع إلّا وفيه أمر زائد ليس في المشبّه به وأوى يَأْوِي أَيّاً كَشَوِي يَشَوِي شيئاً، وأصل أَيّاً أُوِيّاً ولا فائده في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد.

وكان فائدته إنّ قال حكمه في التصارييف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصارييف فلم يعلم أنّ مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه بقوله أَيّاً والأمر من تاوى إِيو كَاشُو من تَشَوِي والأصل اءُو وقلبت الثانيه ياء ولذا ذكره ، ولا يخفى عليك أنّ الياء في ايت وايزر وإيو نحو ذلك يصير همزه عند سقوط همزه الوصل في الدرج كما تقدّم ومنه قوله تعالى : «فَأُوُوا إِلَى الكَهْفِ» (١) وهُو فعل جماعه المذكور وتقول : إِيو إِيوِيَا إِيُوُوا اصله إِيُوُوا بهمزتين وواوين فليّما أتصل به الفاء سقطت همزه الوصل وعادت الهمزه المنقلبه فصار فَأُوُوا وقس على هذا.

[ونأى] أى بَعِيدَ يَنَأَى كَرعى يرعى وأنا كَارِعٌ وعليك بالتدبّر في هذه الأبحاث ومقايستها بما تقدّم في المعتلات وبما مرّ من الإعلالات عند التأكيد وغيره ولا اظنّها تخفى عليك إن أتقنت ما تقدّم وإلّا فالإعادة مع تاديتها الى الاطاله لا تفيدك.

[وهكذا قياس رأى يرى] أى قياس يرى ان يكون كَيْئَاى وَيَزعى لأنّه من بابهما [لكنّ العرب قد اجتمعت على حذف الهمزه] التى هى عين الفعل [من مضارعه] أى مضارع رأى والأولى ظاهراً أن يقول على حذف الهمزه منه لأنّ بحثه أنّما هو فى يرى وهو مضارع وإنّما عدل عنه الى ذلك لئلا يتوهّم أنّ الحذف مخصوص ببرى فعلم من عبارته أنّ الحذف جار فى المضارع مطلقاً فافهم [فقالوا يرى يَرِيانَ يَرُونَ الخ] والأصل يَزَى نقلت حركة الهمزه الى ما قبلها وحذف الهمزه فقليل يرى

ص: ١٠٣

١- الكهف : ١٦.

وهذا حذف يستلزم تخفيفاً لأنه كثر استعمال ذلك لا يقال يَزْأى أصلاً إلا في ضروره الشعر كقوله :

ألم تر ما لا قيت والدَّهرُ أعْصُرُ***ومن يتَمَلَّ العيشَ يرى ويسْمَعُ

والقياس يرى وكقوله :

أرى عيتي ما لم ترأياه*** كلانا عالم بالتُّهاتِ

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضاً فقال :

صاح هل ريت أو سمعت براع*** رد في الضرع ما قرى في الحلاب

والقياس رأيت بالهمزة ولم يلزم الحذف في يئأى لأنه لم يكثر كثره يرى.

[واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحد والجمع] لأنك تقول تَرَيْنَ يا امرأه وترين يا نسوه [لكن وزن] ترين [الواحده تفين] بحذف العين واللام لأن أصله : تَرَأَيْنَ كَتَرَضَيْنَ حذف الهمزة ثم قلبت الياء الفاء وحذف الالف فبقى تَرَيْنَ بحذف العين واللام [و] وزن [الجمع تَقْلَنَ] لأن أصله تَرَأَيْنَ كَتَرَضَيْنَ حذف الهمزة لما ذكرنا فبقى تَرَيْنَ بإثبات الفاء واللام والياء هاهنا لام الفعل وفي الواحده ضمير الفاعل.

[فإذا أمرت منه] أي إذا بنيت الأمر من ترى [فقلت على الأصل إرء إرء كإرء] لأنه من تَرَأَى حذف حرف المضارعه ولام الفعل وأتى بهمزة الوصل مكسوره فقيل إرء وتصريفه كتصريف إرء وفي عبارته حرازه لأن الجزء إذا كان ماضياً بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما هو في بعض النسخ وكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح [و] قلت [على] تقدير [الحذف ر] من ترى بحذف حرف المضارعه واللام والوزن

[ويلزمه الهاء في الوقف] كما ذكره في قه [فتقول رَه رِيا رِوا] أصله رِيووا [رِى] أصله رِيبى [رِيا رِين] والراء في الجميع مفتوحه إذ لا داعى

الى العدول عنه [وبالتأكيد رَيْنَ] باعاده اللام المحذوفه كما مرّ في أغزُونَ [رِيَانٌ رَوْنٌ] بضمّ الواو دون الحذف كما في اغزَنَ لأنه لا ضمّه هاهنا تدلّ عليه لأنّ ما قبله مفتوح [رَيْنَ] بكسر ياء الضمير دون الحذف كذلك [رِيَانٌ رَيْنَانٌ] وبالخفيفه رَيْنَ رَوْنُ رَيْنَ [فهو راءٍ] في اسم الفاعل أصله رائي أعلّ إعلال رام [رائيانٍ] في التثنيه [راءُونٌ] في الجمع أصله رائيون نقلت ضمّه الياء الى الهمزه وحذفت الياء ووزنه فاعون وهو [كراعٍ راعيَانٌ راعُونٌ وذاكَ مَرْتَيِّ كَمَرَعَيِّ] في اسم المفعول أصله مَرْتَوِيٌّ قلبت الواو ياءً وأدغمت وكسر ما قبلها كما مرّ في مَرْمِيٌّ.

[وبناء افعل] منه أى من رَأَى [مخالفاً لـاخواته ايضاً] يعنى كما كان يرى مخالفاً لـاخواته من نحو : يَنَأَى فى الترام حذف الهمزه منه دون الـاخوات كذلك بناء باب الافعال مطلقاً سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو غير ذلك مخالفاً لـاخواته من نحو : أنأى فى الترام حذف الهمزه منه دون الـاخوات وذلك لكثرة الاستعمال فتقول : أرى فى الماضى أصله أرى كأعطى نقلت حركه الهمزه الى الراء وحذفت الهمزه وكذا [أرىأ أرىو أرىت أرىتأ أرىن الخ].

[يُرى] فى المضارع اصله يُرَى كيعطى نقلت حركه الهمزه الى الراء وحذفت الهمزه وكذا يُريَانٌ يُرُونَ والأصل : يريُونَ فوزنه يفون ترى تريان يُرينَ والأصل : يرين والوزن يفعلن.

[إرائه] فى المصدر والأصل إرأياً على وزن افعلال قلبت الياء همزه لوقوعها بعد الالف الزائده فصار إراءاً نقلت حركه الهمزه الى الراء وحذفت الهمزه كما فى الفعل وعوّضت التاء عن الهمزه كما وعوّضت عن الواو فى إقامه فقيل إرائه.

[و] يجوز أن تقول [إراءً] بلا تعويض لأنّ ذلك ليس مثل إقامه لأنها

لم تحذف من فعل إقامه بخلاف ذلك فلما حذف من اقامه ولم يحذف من فعله التزموا التعويض في الأكثر وهاهنا حذفت في المصدر ما حذف في فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض فجوزوا إراءً كثيراً شائعاً [و] تقول [إرأيه] بالياء أيضاً لأنها إنما تقلب همزه إذا وقعت طرفاً ، ومن قلب نظر الى أن التاء حكمها حكم كلمه أخرى فكأنها متطرفة.

[فهو مُرٍ] في اسم الفاعل أصله مُرئِي حذفت الهمزه كما ذكرنا أعلاً إعلالاً رام فقليل مُرٍ على وزن مُفٍ [مُريان] أصله مُرئيان [مُرون] أصله مُرئيون وأرث في فعل الواحده المخاطبه أصله أرأيت كأعطيت حذفت الهمزه كما تقدم وقلبت الياء الفاء وحذفت فقليل أرث على وزن أفث فهي [مُريه] في اسم الفاعل من المؤنث أصله مرايه [مرئتان] أصله مرئتان [مُريات] أصله مُرئيات.

[وذاك مُرئٍ] في اسم المفعول أصله مُراي حذفت الهمزه كما تقدم وقلبت الياء الفاء ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين فوزنه مفاً وتقول في اسم الفاعل جاءني مرٍ ومررتُ بِمُرٍ بالحذف ورايت مرئياً بالاثبات لخفضه الفتحة وهاهنا أعني في اسم المفعول تقول جئني مُرئٍ ورايت مُرئٍ ومررت بمُرئٍ بالحذف في الجميع لبقاء العله اعني التحرك وانفتاح ما قبلها.

[وتقول في تشبيه اسم المفعول [مُريان] بفتح الراء ولم تقلب الياء الفاء لأن الف التشبيه يقتضى فتح ما قبلها البتة ولو قلبت وحذفت فقلت مران لزم الالتباس عند الاضافه نحو : مرا زيد وفي الجمع [مُرُونَ] بفتح الراء أصله مرئيون حذفت الهمزه كما تقدم قلبت الياء الفاء وحذفت [مُراه] في المؤنث أصله مُريه قلبت الياء الفاء [مراتان] أصله مرئيتان [مُريات] بفتح الراء أصله مرأيات ولم يقلب الياء الفاء لثلاثا يلتبس

بالواحد [و] تقول.

[فى الامر منه ار] بناءً على الأصل المرفوض وهو من تأرى حذفت حرف المضارعه واللام فبقى [أريا أروا] أصله أريوا نقلت ضمّه الياء الى ما قبلها [أرى] أصله أرىى نقلت كسره الياء فحذفت والوزن أفو وأفى [أريا أرين] على وزن أفلن فالياء هو اللام بخلاف الواحده فإنها فيها ضمير وبالتأكيد [أرين] باعاده اللام كاغزوّن [أريان أرن] بحذف الواو لدلاله الضمه عليها أرن بحذف الياء لدلاله الكسره عليها [أريان أرينان] وبالتهى [أى وفى النهى] لا تُر لا تُريان لا تُروا [لا تُرى لا تُريا لا تُرين ... الخ] وبالتأكيد لا يُرين لا يُريان لا يُرن لا تُرين لا تُريان لا يُرينان .

وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما تقدّم من حذف اللام فى لا تُر لا تُروا لا تُرى والاثبات فى البواقى والاعاده فى الواحد وحذف واو الضمير وياؤه عند التأكيد فتأمل . فإننى ذكرت كثيراً ممّا يستغنى عنه تسهياً على المستفيدين .

واعلم : إنّ ما ترك المصنّف من المجرد أنّ المنشعبات حكمها أيضاً حكم غير المهموز إلّا أنّ الهمزه قد تخفّف على حَسَبِ المقتضى وفيما ذكرنا ارشاد .

[وتقول فى افتعل من المهموز الفاء إيتال] أى أصلح [كاختار وإيتلى] أى قصر [كإقتضى] والأصل إيتال وإيتلى قلبت الثانيه ياءً كما فى إيمان وخصيص هذا بالذكر لئلا يتوهّم أنّه لما قلبت الهمزه ياءً صار مثل إيتسّر فيجوز قلب الياء تاءً وإدغام التاء فى التاء كاتعد واتسر فقال : تقول : إيتال كاختار ، وإيتلى كإقتضى من غير إدغام لا كاتعد واتسر بالإدغام لأنّ الياء هاهنا عارضه غير مستمرّه ويحذف فى أكثر المواضع أعنى حذف همزه الوصل فى الدرج وقول من قال : إتر فى إيتزر خطأ وأما إتحذ فليس

ص : ١٠٧

من اخذ بل من تخذ بمعنى اخذ فلذلك ادغم وإلّا لوجب أن يقال : ايتخذ هذا آخر الكلام فى المهموز فلنشرع فى الفصل الذى به نختم الفصول وهو.

فصل فى اسمى الزمان والمكان

[فصل فى بناء اسمى الزمان والمكان وهو] اسم وضع لمكان أو زمان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد بشخص أو زمان وهو من الألفاظ المشتركة مثلاً: المَجْلِس يصلح لمكان الجلوس وزمانه فنقول فى بناء اسم الزمان والمكان [من يَفْعَل بكسر العين على مَفْعِل مكسور العين] للتوافق [كالمجلس] فى السالم [والمبيت] فى غير السالم أصله مَبِيَّتٌ نقلت كسره الياء الى ما قبله.

[و] هو [من يفعل بفتح العين وضمها على مفعل بالفتح] أما فى مفتوح العين فالتوافق وأما فى المضموم فلتعذر الضم لرفضهم مفعلاً فى الكلام إلّا مكرماً ومعوناً ويرجح الفتح على الكسر للخفة [كالمذهب] من يذهب بالفتح [والمقتل] من يقتل بالضم [والمشرب] من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم [والمقام] من يقوم أجوف والأصل مَقُومٌ أعلّ إعلال أقام ولما كان هاهنا مظنه اعتراضاً بأننا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشار الى جوابه بقوله [وشذّ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر] لمكان نحر الإبل [والمرفق] مكان الرفق [والمرق] مكان الفرق ومنه مفرق الرأس [والمسكن] مكان السكون [والمنسك] مكان العباده [والمنبت] مكان الثبات [والمسقط] مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعنى أنّ هذه الكلمات كلّها جاءت مكسوره العين على خلاف القياس.

[والقياس الفتح لأنّ المجزر مفتوح العين والبواقي من مضمومه

[وحكى الفتح فى بعضها] أى فتح العين فى بعض هذه الكلمات المذكوره على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع.

[وأجيز الفتح كلها] على القياس لكن لم يحك فى الجميع ، قال ابن السكيت فى إصلاح المنطق : الفتح فى كلها جائز ولم يسمع فى الكل [هذا] أى الذى ذكرنا إنما يكون [إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره] أى غير صحيح الفاء واللام : [فمن المعتل الفاء] اسم الزمان والمكان [مكسور] عينه [أبدا كالموضع والموعِد] لأن الكسر هاهنا أسهل بشهادة الوجدان ، قال ابن السكيت وزعم الكسائي : إنه سمع موحلاً بالفتح ، وسمع الفراء موضعاً بالفتح ، قال الشاعر على ما رواه الكسائي :

فَأَصْبَحَ الْعَيْنَ رُكُوداً عَلَى *** الأَوْشَانِ إِنْ يَزْسَخْنَ فِي الْمَوْحِلِ

ونحو ذلك شاذ.

[ومن المعتل اللام] اسم الزمان والمكان [مفتوح] عينه [أبداً] سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واوياً أو يائياً قلبت اللام الفاء [كالمأوى والمرمى] مثل بمثالين تنبيهاً على أن الحكم واحد فيما عينه أيضاً حرف عله وفيما ليس كذلك وروى مأوى الإبل ومأوى العين بالكسر فيهما ولى هاهنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبداً ومعتل اللام يفتح أبداً فلا يعلم أن المعتل الفاء واللام كيف حكمه ايفتح أم يكسر وكثيراً ما ترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين بأنه مفتوح العين كالتأقص نحو موقى بفتح القاف.

وفى كلام صاحب المفتاح أيضاً ايماء الى ذلك [وقد يدخل على بعضها تاء التانيث] إما للمبالغه أو لإرادته البقعه وذلك مقصور على السماع [كالمظنه] للمكان الذى يظن أن الشئ فيه [والمقبره] بالفتح

للموضع الذى يقبر فيه الميت [والمشرقه] للموضع الذى يشرق فيه الشمس [وشذ المقبره والمشرقه بالضم لأن القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين قيل : إنما يكون شاذاً إذا أُريد به مكان الفعل وليس كذلك فإن المراد هنا المكان المخصوص ، قال ابن الحاجب : وأمّا ما جاء على مفعّل بضم العين فاسماء غير جاريه على الفعل لكنّها بمنزله فاروره وشبهها ، وقال بعض المحققين : أنّ ما جاء على مفعله بالضم يراد أنّها موضوعه لذلك ومتّخذة له فالمقبره بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعه التى من شأنها أن يقبر فيها أى التى هى المتّخذة لذلك ، وكذلك المشرقه للموضع الذى يشرق فيه الشمس المهياً لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغه الجارى على الفعل دليلاً على اختلاف معناه ، وكان ينبغى أن يتّبه على أنّ المظنه أيضاً شاذٌ لأنّها بالكسر.

والقياس الفتح لأنّها من يظنّ بالضمّ [و] بناء اسمى الزمان والمكان [ممّا زاد على الثلاثه] ثلاثياً مزيداً فيه كان أو رباعياً مزيداً فيه أو مجرداً [كاسم المفعول] لأنّ لفظ اسم المفعول أخفّ لفتح ما قبل الآخر ولأنّه مفعول فيه فى المعنى فيكون لفظ الموضوع له أقيس [كالمُدخل والمُقَام] والمُدحرج والمُنطلق والمُستخرج والمُخرنجم ، قال الشاعر : مُخرنجم الجامل والنوى

ولمّا كان هاهنا موضع بحث يناسب اسم المكان أشار إليه بقوله.

[وإذا كثر الشىء بالمكان قيل فيه مفعّله] بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبيّته [من الثلاثى المجرد] أى إذا كان الاسم مجرداً يبنى وإن كان مزيداً فيه ردّ الى المجرد ويبنى [فيقال : أرض مسبّعه] أى كثيره السبع [ومأسّده] أى كثيره الاسد [ومدّبه] أى كثيره الذئب من المجرد

[وَمَبْطَخَه] أى كثيره البَطِيخ [وَمَقْشَاه] أى كثيره القَثَاء من المزيد فيه حذفت احدى الطاءين والياء من بَطِيخ واحدى التاءين والالف من القَثَاء ووجدت فى بعض النسخ مَطْبَخَه بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجيهها أن يكون من الطيخ.

قال فى ديوان الادب : الطَبِيخ لغه فى البَطِيخ وهى لغه أهل الحجاز ، وفى حديث عائشه : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يأكل الطَبِيخ بالرطب. وإن كان غير الثلاثى سواء كان رباعياً مجرداً كنعلب أو مزيداً فيه كعصفور أو خماسياً كذلك كجحمرش وعصفوط فلا يبنى منه ذلك للتثقل بل يقال كثير الثعلب والعصفور الى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآله فنقول : [وأما اسم الآله فهو] أى الآله [ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر اليه أى المفعول مثلاً المنحت ما يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر الى الخشب ، وقوله : وهو راجع الى اسم الآله وان كان مؤنثاً لأنّ ما يعالج ... الخ عباره عنها وهو مذكّر فيجوز أن يقال الآله : هى ما وهو ما ولا- يجوز ان يكون راجعاً الى اسم الآله لأنّ التعريف إنّما يصدق على الآله لا على اسمها إلّا على تقدير مضاف محذوف أى اسم الآله اسم ما يعالج به.

وليس بصحيح أيضاً لأنه يدخل القدوم وأمثاله وليس باسم الآله فى الاصطلاح وقد علم من تعريف الآله أنّها إنّما تكون للافعال العلاجيّه ولا- تكون للافعال اللّازمه إذ لا- مفعول لها [فيجىء] جواب أمّا أى اسم الآله فيجىء [على] مثال [مِخْلَب] أى على مَفْعَل [و] مثال [مِكْسَحَه] أى على مَفْعَله بالحاق التاء ويقتصر ذلك على السماع [و] مثال [مفتح]

اي على مفعال وأنما قال كذلك لئلا يحتاج الى التمثيل [ومِضْفَاه] هي ايضاً على وزن مِكْسَحِه لَأَنَّ أصلها مِضْفَوُه قلبت الواو الفا لكن ذكرها لئلا يتوهّم خروجها حيث لم تكن على وزن مِكْسَحِه ظاهراً.

[وقالوا مِرْقَاه] بكسر الميم [على هذا] أي أنّها اسم الآله كَمِضْفَاه لَأَنَّهُ اسم لما يرتقى به أي يصعد وهو السُّلَم وإنّما ذكرها لأنّ فيها بحثاً وهو أنّها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآله ومعناها واحد فقال : [وَمَنْ فَتَحَ الميم] وقال المِرْقَاه [أراد المكان] أي مكان الرّقى دون الآله ، وقال ابن سكيت وقالو : مَطْهَرَه وَمَطْهَرَه وَمِرْقَاه وَمِسْقَاه وَمَسْقَاه فمن كَسَرَهَا شَبَّهَهَا بِالآله التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفاً لاسم الآله بفتح الميم.

وتحقيق هذا الكلام أنّ المرقاه والمسقاه والمطهره لها اعتباران : أحدهما : إنّها أمكنه فإنّ السُّلَم مكان الرقى من حيث إنّ الراقى فيه. والآخر : إنّها آله لأنّ السُّلَم آله الرقى ، فمن نظر الى الأوّل فتح الميم ، ومن نظر الى الثاني كَسَرَهَا ، فإنّ المكسور والمفتوح إنّما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم. ولما قال : إنّ صيغ الآله هذه المذكورات وقد جاءت اسماء آلات مضمومه الميم والعين فأشار اليها بقوله [وشَدَّ مُدْهِن] للاناء الذي جعل فيه الدهن [ومُسِّعُط] الذي يجعل فيه السعوط [ومُدَّق] لما يدقّ به [ومنخل] لما ينخل به [ومُكْحَلَه] للاناء الذي يجعل فيه الكحل [ومُخْرُضَه] للذي جعل فيه الأشنان حال كونها [مضمومه الميم والعين].

والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنّها ليست باسم الآله التي يبحث عنه بل هي اسماء موضوعه لآلات مخصوصه فلا وجه للشذوذ

وقال سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعيه إلا المنخل والمدق فأنهما من اسما الآله فيصح أن يقال إنهما من الشواذ [وجاء مدق ومدقه [بكسر الميم وفتح العين [على القياس] .

هذا [تنبيه] على كيفية بناء المره وهى المصدر الذى قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقه الفعل لا- باعتبار خصوصيته نوع .

[المره من مصدر الثلاثى المجرد] تكون [على فعله بالفتح تقول ضربت ضربه] فى السالم [وقمت قومه] فى غير السالم أى ضرباً واحداً وقياماً واحداً ، وقد شذ على ذلك أتيت إتيانه ولقيته لِقَاءً والقياس أتية ولقيه [و] المره [فيما زاد] على الثلاثه رباعياً كان أو ثلاثياً مزيداً فيه يحصل [بزياده الهاء] هى تاء التانيث الموقوف عليها هاء فى آخر المصدر [كالإعطاء والانطلاقه] والاستخراجه والتدحرجه .

وهذا هو الحكم فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى كلها [إلما ما فيه تاء التانيث منهما] أى من الثلاثى والرباعى فإنه إن كان فيه تاء التانيث [فالوصف بالواحد] واجب [كقولك رحمة رحمه واحده ودحرجته دحرجه واحده] وقائلته مقاتله واحده وأطماننته طمانينه واحده والمصادر التى فيه تاء التانيث قياسى وسماعى .

فالقياسى : مصدر فَعَلَّ وفاعل مطلقاً ومصدر فَعَلَ ناقصاً ومصدر أَفَعَلَ واستَفَعَلَ اجوفين ، والسماعى نحو : رَحِمَهُ ونشده وكُذِرَهُ وعليك بالسِّماع وبنى منه أيضاً ما يدل على نوع من أنواع الفعل نحو : ضَرَبْتُ ضِرْبَهُ أى نوعاً من الضرب ، وجَلَسْتُ جَلْسَهُ أى نوعاً من الجلوس فإشار اليه بقوله .

[والفعله بالكسر] أى بكسر الفاء [للنوع من الفعل تقول هو حَسَن الطعمه والجلسه] أى حسن النوع من الطعم والجلوس ، قال المصنّف فى شرح الهادى : المراد بالنوع الحاله التى كان عليها الفاعل تقول هو حَسَن

الرّكبه اذا كان ركوبه حسناً يعنى ذلك عاده له فى الرّكوب وهو حسن الجلسه يعنى أنّ ذلك لمّا كان موجوداً منه صار حاله له ، ومثله العذره لحاله وقت الاعتذار ، والقتله للحاله الّتى قتل عليها ، والميته للحاله الّتى مات عليها هذا فى الثلاثى المجرد الّذى لا تاء فيه.

وامّا غيره، فالنوع منه كالمّرّه بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجيه تقول : رحمته رحمه واحده للمّرّه ورحمه لطيفه ونحوها للنوع ، وكذا دحرجه واحده ودحرجه لطيفه ونحوها ، وانطلاقه واحده للمّرّه وحسنه أو قبيحه أو غيرهما للنوع ، وكذا البواقي وليكن هذا آخر الكلام ، والحمد لله ربّ العالمين.

هذا تمام الشّرح للتّصريف.

ص: ١١٤